جامعة الوادي

جامعة الشهيد حمه لخضر
الوادي - الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية

سلسلة
إصدارات
المخبر
13

TJILLA
مخبر
التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها
على التشريع الجزائري

كلية الحقوق
والعلوم السياسية

إصدارات

مخبر التحولات القانونية الدولية وإنعكاساتها على التشريع الجزائري

الدليل في منهجية البحث العلمي

الدكتور بلخير دراجي
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الوادي

2022

الدليل في منهجية البحث العلمي

الدليل في منهجية البحث العلمي

الدكتور بلخير دراجي
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الوادي

ISBN 978-9931-9838-5-9

9 789931 983859

TJILLA
مخبر
التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها
على التشريع الجزائري

الدليل في منهجية البحث العلمي

إصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الشهيد حمه لخضر

الوادي، الجزائر

طبعة 2022

مطبعة منصور

شارع القدس – الأعشاش الوادي

تلفاكس: 45 97 24 032

البريد الإلكتروني: imp_mansour@yahoo.fr

- **عنوان الكتاب: الدليل في منهجية البحث العلمي**
- **النوع: مؤلف**
- **المؤلف: د. دراجي بلخير**
- **ردمك (ISBN): 978-9931-9838-5-9**
- **الإيداع القانوني: أفريل 2022**
- **الطباعة: مطبعة منصور الوادي**

جميع الحقوق محفوظة

1443 هـ/ 2022 م

الدليل في منهجية البحث العلمي

الدكتور بالخير دراجي
أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الوادي

مقدّمة:

يعتبر البحث العلمي من أهم دعامات العلم وركنا أساسيا من أركان المعرفة الانسانية في شتى الميادين، وقد أدركت الدول المتقدمة هاته الحقيقة فأغدقت على البحث العلمي الأموال الطائلة وسخرت إمكانيات هائلة لخدمة العلم والعلماء ووفرت لهم كل الظروف المواتية والملائمة.

فالإنفاق على البحث العلمي بما تحمله الكلمة هو الملاذ الآمن والوحيد للرقي بالجمهورية ومؤسساتها الى مصاف الدول الرائدة، فالتسلح بالمعرفة العلمية يُعد مفتاحا للنجاح والتطور نحو الافضل، اذْ بفضل المعلومات التي نحصل عليها يستطيع الفرد أن يتحاشى الكثير من العقبات والهفوات. فالبحث العلمي دليلا ومُرشدا للتفكير السليم والأداء الرصين ويُعد مفتاحا للنجاح والتطور الى غد أفضل، وهو طريق الأجيال للابتعاد عن التخلف والتخبط والعشوائية، فما من أمة أخذت به إلّا أوصلها ما تبتغيه من رفاهية لشعوبها وسيادة لمواطنيها لتزداد مكانة ورفعة.

ولا مجال للحديث هنا على أن التطور والنهضة التي نعيشها اليوم كان سببها تطور البحوث العلمية وتقدم أساليبها ومنهجها وأدواتها، فالبحث العلمي أساس المعرفة التي تم التوصل اليها وهو وسيله البحث عن المجهول، وأداة لتسخير ما تم التوصل اليه من نتائج لتكون وسيلة في خدمة الإنسانية لحل المشاكل العالقة، وللوصول الى هاته الغاية كان من المُلزم وضع أسس علمية لضمان اعداد البحوث وفقا لمنهج سليم وصحيح، فالتقدم في البحث العلمي يكون مرهونا بالمنهج والطريقة السليمة فغياب المنهج ينجر عنه خضوع البحث للعشوائية، وانتكاس مسيره البحث العلمي يكون سببه البطء في كيفية تطبيق المناهج العلمية أو يكون بسبب آخر، كتخلف وسائل تلك المناهج عن قياس الظاهرة موضوع الدراسة.

فلا وجود لأي بحث علمي سليم وصحيح دون منهج يعتمد على قواعد واضحة لا غبار عليها فالمصطلحان متكاملان ومتلازمان.

مما سبق ذكره نستطيع أن نحكم بأن منهجية البحث العلمي هي في الأساس من الانشغالات الهامة لكل المهتمين بالعلم والمعرفة في بحر من بحور العلم وذلك من أجل استكشاف القواعد المنهجية التي تؤهلهم للقيام بالمواضيع المرتبطة بتخصصاتهم.

إن النظام التعليمي الجامعي يفرض على الطالب بدء من مرحلة الليسانس ومرحلة الماستر والماجستير (نظام كلاسيكي) الى غاية الدكتوراه، اعداد بحث أو موضوع معمّق يختلف عمقه من مستوى الى مستوى آخر ومن درجة الى درجة أخرى، هذا الأمر لا يتأتى إلا إذا كان الطالب على دراية تامة بقواعد المنهجية السليمة والصحيحة بعيدا عن الأخطاء،

وهي الأسباب التي تدفعنا اليوم لنفض الغبار لإجلاء مصنف يكون دليلا شاملا في تعليم منهجيه البحث العلمي لترويض الطالب في جميع المراحل الجامعية على البحث الجاد والتحصيل المفيد، وهي حاجة الباحث التي تظل آمنة قائمة في التزود بأكبر عدد ممكن من المعلومات الشافية والكافية والتي لها علاقه متينة بكل مرحلة من مراحل البحث العلمي ليتم استثمارها في البحوث والمواضيع المختارة.

يمكننا أن نقول بمنتهى الصراحة بأننا قمنا منذ مدة بتدريس بعض المقاييس في قسم الحقوق- بما فيها مقياس منهجيه البحث العلمي- ومن خلال الاحتكاك بهذه المادة خصوصا الى جانب الممارسات الفعلية والجادة مع الطلبة بالإشراف عليهم والمشاركة في لجنة المناقشة، شعرنا بأن الكثير من الباحثين يعانون من صعوبة التحكم في تطبيق القواعد الصحيحة في منهجية البحث العلمي ومعرفة مراحل إعداد البحث العلمي بما يتطلبه ذلك من مهارات وتقنيات، كما أن الكثير من الأبحاث المنجزة تفتقر للمنهجية فُيهمِل فيها الباحث هذه المسألة بقصد أو بغير قصد فتكون الملاحظات الموجهة للباحث تنصب أساسا على الجانب الشكلي أكثر من الجانب الموضوعي، وهي معطيات في حقيقه الأمر تحُط من معنويات الأستاذ الجامعي وتثبط العزائم في ابداء وعرض رأيه على الخطة المقترحة، وهي مسألة قد تلقي بظلالها بالسلب في تقييم الطالب أثناء المداولات.

إن الباحث في الجامعة الجزائرية في شتى التخصصات عموما وفي مجال العلوم الإنسانية خصوصا لا زال بحاجة ماسة لمرجع اضافي في منهجية البحث العلمي يتناول بالدراسة والتحليل مختلف المراحل النظرية والعلمية التي تلازم كل باحث للتعمق في العلم والمعرفة لكي تستخدم هذه القواعد بشكل سليم تعتمد على الدقة والنزاهة والصدق والموضوعية.

إن الأمر الهام في الدراسات القانونية بالنسبة للطالب لا يكمن في استعراض المعلومات فحسب بل يجب الحرص على صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني متكامل، يراعي مجموعة من المعايير التي يتفق عليها المهتمون على وجوب احترامها.

سعيا منا، رأينا من الضرورة بمكان تقديم جهد متواضع يشكّل اضافة جديدة يتناول مواضيع مهمة في منهجيه البحث العلمي وهو المقياس الذي يمثل همزة وصل بين كل التخصصات العلمية والأدبية، ليتزود الطالب ويتسلح منذ بداية مشواره العلمي لتكون لديه القدرة على الفهم والتنظيم بعد اعتماده على مناهج وأدوات وأساليب البحث العلمي.

وقد رأينا من الواجب علينا أن نقوم بإعداد هذه المطبوعة في منهجيه البحث العلمي، ليكون سندا للطالب الجامعي من مرحله الليسانس لدرجة الماجستير والدكتوراه يساعدهم بأسلوب سلس رشيق في التعرف على أهم القواعد والأسس المتعارف عليها في هذا الميدان، ونأمل أن يكون هذا المرجع شاملا لما يحتاج اليه طالب العلم وفي نفس الوقت متناسقا تناسقا تاما مُلمّا بأهم القواعد والأسس من حيث المضمون.

قمنا بتقسيم المطبوعة الى أربع فصول، حيث عالجنا في الفصل الاول الأبعاد المفهومية للبحث العلمي، ومن خلاله تطرقنا الى اسدال الستار على بعض المفاهيم التي لها علاقة بالبحث العلمي، أما الفصل الثاني عرجنا فيه على خصائص البحث العلمي وأهميته ثم أنواع البحوث الجامعية، ليأتي بعدها الفصل الثالث نعالج فيه مناهج البحث العلمي وهذه بالذات لها أهمية بالغة في تخصص الحقوق، لنوضح تعريف و أهمية المنهج العلمي ودور المهتمين والفقهاء المسلمين في مناهج البحث العلمي، ليأتي الفصل الرابع والأخير نشرح فيه أنواع المناهج العلمية.

هي اذا أهم المحاور التي أردنا تقديمها لطلبتنا الأعزاء معتمدين في هذا على الدليل البيداغوجي الذي أقرته الجامعة الجزائرية عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونرجو أن يكون سندا وحافزا معنويا، يمتاز بالتشويق والتجديد في دراسة وتدريس مقياس منهجيه البحث العلمي.

الفصل الأول:
الأبعاد المفهومية للبحث العلمي

لقد أدركت الدول قيمه البحث العلمي فخصصت ميزانية ضخمة لا بأس بها، اقرارا منها بأهمية ومكانة العلم والعلماء في هذا الميدان وبفضل العقل استطاع الإنسان أن يقطع أشواطا لا بأس بها في مسيرة التقدم العلمي الرائد، باعتباره الأداة التي تحكم وتنظّم سلوكيات الأفراد داخل المجتمع الواحد.

لمعرفة الأبعاد المفهومية للبحث العلمي، يجب التطرق الى تحديد مفاهيم أخرى لبعض المصطلحات التي نراها بعين اليقين ذات صلة به فليس من السهل اعطاء تعريف شامل للبحث العلمي يحظى بقبول الجميع، فعندما تتّفق فئة على تعريف ما فالغاية منها هي محاولة تحديد المعنى اللفظي لإزالة ما يحتويه المعنى من لبس وغموض وضبابية، ويسعى الى ضبْط ما نقصده من كلمات وحصر الدلالات والمعاني.

وعليه فإيجاد تعريف للبحث العلمي لا يتأتّى الا من خلال التطرق الى تحديد مفهوم العلم أولا ثم تحديد مفهوم المعرفة، ويفهم على أن هذا الفصل سيقسم الى ثلاثة مباحث: المبحث الأول يعالج العلم، أما المبحث الثاني المعرفة والمبحث الثالث البحث العلمي.

المبحث الأول:
العـلـم

إن مصطلح البحث العلمي يتكون من كلمتين متكاملتين وهما: البحث والعلم بمعنى بَحْثُ يتعلق بعلم، ومن البديهي هنا أن نطرق الباب لتحديد مفهوم العلم والبحث في هذا المبحث يعالج بعض المسائل في غاية الأهمية، فيجب القيام بمحاولة شرح الإطار المفاهيمي للبحث ثم شرح العلم وتحديد المعنى لغة واصطلاحا وهذا في المطلب الأول أما المطلب الثاني مقوّمات ووظائف العلم وتمييزه عما يقاربه من علوم أخرى.

المطلب الأول: مسلمات البحث والعلم

الفرع الأول: البحث

يُقصد بتحديد المفاهيم تبيان ما نعنيه من مقاصد وتوضيح ما تتضمنه من معاني فيستوجب علينا كباحثين ازالة أي لبس قد يعْلق بالذهن، لأن المفهوم الواحد قد يحمل العديد من المعاني، وبما أنه يحمل أكثر من معنى فالغموض يحيط به من كل حدب ويهدف القارئ من خلال الدراسة الى اسدال الستار على المفاهيم لإيصال المعلومات للقارئ والباحث بكل وضوح

مما يساعد على الاستيعاب والربط الجاد مع غيرها من المفاهيم الأخرى، هاته الأخيرة تكون أكثر وضوحا عندما تحمل كلماتها نموذجا لها.

فالبحث لغة معناه: أن تسأل أو تطلب أو تستخبر عن شيء معين، وهو مصدر الفعل الماضي والثلاثي بحث ومعناه طلب، فتّش، تقصّى، تتبع، تحرى، سأل، حاول، اكتشف.

أما اصطلاحا:

فهو الطلب والتفتيش وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور[1].

يعرّف الدكتور المغربي "ادريس فخور" [2] البحث لغة: أي أن تستخبر عن شيء معين، أن تسأل أو تطلب. أما اصطلاحا فيقدّم لنا مجموعة من التعاريف:

- البحث تجميع مُنظّم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة تشكل دعما للمعلومات السابقة لتصبح أكثر وضوحا وبقاءً.
- وسيلة للاستقصاء والفهم المنظم الذي يقوم به الباحث.
- طريقة لاكتشاف المعلومات أو تصحيح أو استعلام أو استقصاء واختيار الطريق اللازم للبحث [3].

ودائما في مجال تعريف البحث كما جاء في لسان العرب بأن البحث: طلبُك الشيء في التراب، بحثه، يبحثه، بحثا وابتحثه وكذلك استبحثه واستبحث عنه...

وتبحّثْت عن الشيء، بمعنى واحد أي فتشْت عنه.

أما في المصباح المنير فبحث الأمر بحثا من باب نفع استقصى. أما اصطلاحا فهو الجهد المبذول تفتيشا وتحليلا وتنقيبا ومقارنة في موضوع ما للوصول الى نتيجة واكتشاف الحقيقة[4].

الفرع الثاني: العلم

يعني مصطلح العلم في اللغة إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته وهو اليقين والمعرفة والعلم ضد الجهل لأنه الادراك الكامل وهذا المصطلح ينسب الى ما يبنى على

(1) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، دون ذكر دار النشر، دون سنة النشر، ص 11.

(2) وهو أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

(3) ادريس فخور، المختصر في منهجية العلوم القانونية، مفاهيم أولية في البحث والتحليل، ط2، مكتبة المعرفة، مراكش (المغرب)، 2018، ص 06.

(4) لمعرفة المزيد راجع:

- ابراهيم رحماني، خطوط رئيسية في كتابه البحوث الجامعية (العلوم الإسلامية)، ط1، مطبعة سخري، الوادي، الجزائر، 2013، ص ص 07-08.

العلم أو يتفرع عنه أو الذي تتوافر فيه المواصفات المنسوبة للعلم المعروفة كالاستكشاف والتفسير والضبط والتحكم [1].

والعلم هو المعرفة المنسّقة التي تنشئ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بهدف تحديد طبيعة وأصول ما يتم دراسته، فهو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة الذي يهتم بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض [2].

"الدكتور عمار بوحوش والدكتور محمد الذنيبات" في المؤلف الموسوم بمنهجية البحث العلمي يعرّفان العلم بأنه: (المعرفة والدراية وإدراك الحقائق العلم يعني الاحاطة والإلمام بالحقائق وكل ما يتصل بها) [3].

إن كلمة علم (Science) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Scire) ومعناها يعرف (To know) وعلى ذلك فالعلم يدل على مجموع المعارف الإنسانية بأسرها، لكن يرى البعض على أنه من الواجب الاشارة بأن مصطلح العلم كان يطلق الى عهد قريب على علم الطبيعة (Physics) فيرى بعض فلاسفة العلم في علم الطبيعة بصورته المعاصرة التي تمزج الفيزياء بالرياضيات - دون بقية العلوم- بأنه العلم الوحيد الذي اقترب الى حد ما من الكمال[4].

وهو المعرفة العلمية المتبلورة عن الملاحظة والدراسة والتجريب، فالمقصود منه مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل الحوادث الطبيعية تعليلا علميا وقائم على قوانين ثابتة[5].

---

(1) تومي أكلي، المرجع السابق، ص 64.

(2) طاشمة بومدين، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة (طرق، أدوات، مناهج ومقاربات البحث السياسي)، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 17.

(3) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، المرجع السابق، ص 11.

(4) ونشأ عن هذه القاعدة مجموعة من التساؤلات:

- ما هو موقف بقية العلوم من هذا العلم الذي يتقدمها جميعا؟

- ما هي المقومات التي ترقى وتصبح علما؟

- ما جدوى الدراسات التي يكون موضوعها الانسان بوصفه حيوانا يعيش في جماعة ويمارس نشاطا سياسيا أو اقتصاديا أو غيرها من التخصصات الى مرتبة العلم؟

لمعرفة المزيد راجع:

– محمد محمد القاسم، مدخل الى مناهج البحث العلمي، ط1 ، دار النهضة العربية، مصر، 1999، ص 22 وما يليها.

(5) حامد حمد موسى الجنابي، الأصول والقواعد العلمية في كتابه البحوث السياسية والقانونية، ط1، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان 2017، ص 20.

كما عُرّف العلم على أنه نشاط انسانيا هادفا قوي الدوافع، رفيع القيمة، ممتاز التنظيم يتميز بأسلوبه في البحث وهذا من أجل التوصل لمعرفة الأشياء غير المرئية، ويرى البعض بأن مفرد العلم يتجه لمدلولين أحدهما ضيق، والذي يعني بأنه النشاط الهادف الى كشف القوانين العامة التي تربط الوقائع، أما المدلول الثاني فهو أكثر سعة والذي يعني كل المعرفة المنظمة الصادرة عن نسق معين [1].

كما جاء في قاموس "ويستر" فكلمة علم لها معنيين هما:

- العلم هو المعرفة المنسقة التي تولد جرّاء الملاحظة والدراسات والتجريب من أجل تحديد طبيعة وقواعد ما يتم تحليله.
- يمثّل العلم فرع من فروع المعرفة أو الدراسة الذي يهتم بالتنسيق والتأكيد على الحقائق بواسطة التجارب والفروض بعد تبني منهج معين[2].

يضيف الباحث "ادريس الفاخوري" تعريفين لمصطلح العلم أوردهما في تهميش أحد الصفحات والمنقول عن أحد المراجع العلمية لصاحبها "زين بدر فراج" والمُعنْون بأصول البحث القانوني بأنه:

- المعرفة المصنفة التي تعبّر عن تنظيم فكري له مقاييسه وقواعده وتنظيمه.

العلم هو المعرفة المنسّقة التي تنشئ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس أو أصول ما تتم دراسته [3].

يعتبر مصطلح العلم من بين أكثر المصطلحات تداولا في الدراسات المتعلقة بمنهجية البحث العلمي، ويشكل مفهوما من المفاهيم الرئيسية في بناء المناهج وصياغة النظريات أو الفرضيات، وعليه فنرى بعين الصواب بأن معرفة وتحديد هذه المصطلحات من جانبها القانوني يُعد من المتطلبات الهامة، وهو ما حاولنا تبيانه من خلال مجموعة من التعاريف التي أبداها نخبة من الأساتذة والفقهاء، وعليه فنقول بأن أي تعريف تم الإشارة اليه فهو يفي بالغرض المطلوب من حيث معرفة القيمة الحقيقية لمصطلح العلم.

(1) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 18.

(2) منقول عن مؤلف: خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 22.

(3) ادريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 20.

بكل تواضع يمكننا ان نساهم بإبداء تعريف نضيفه في هذه الدائرة المعرفية "فالعلم هو مجموعة المعارف الإنسانية تهدف الى الإلمام بالحقائق الجزئية أو الكلية التي من شأنها زيادة الرفاهية للإنسان وعلاقته بالمجتمع، وتساعده في معركة تنازع البقاء وديمومته على أرض المعمورة، هذا الأمر لا يكون إلا بإتباع طريقة ومنهج معين لاكتشاف الحقيقة والتوصل الى نتائج مرضية"[1].

المطلب الثاني: مقومات ووظائف العلم وتمييزه عما يقاربه من علوم أخرى.

نقسم هذا المطلب كما هو الحال في المطلب الأول الى فرعين، يدخلان في مجال منهجية البحث العلمي. نحاول إعطاء وظائف ومقومات العلم في هذا الميدان في الفرع الأول ونبرز علاقة العلم وتمييزه عما يقاربه من علوم أخرى وذلك في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مقومات ووظائف العلم.

لا يمكن لأي دولة تلبيه احتياجاتها الأساسية وأهدافها الثقافية والتعليمية لتلعب نفس المؤسسات التعليمية الدور الفعال في رفع راية العلم والوطن لتحتل الجامعة ريادة هذا الترتيب. ونرى بأن العلم في سباق محمول لاكتساب أكبر قدر من المعرفة العلمية اتجاه مشكل علمي يؤرق الدولة أو العالم، وهو الوضع الذي تعيشه كل الدول في الوقت الراهن جراء وباء كورونا الذي افتك حصيلة خيالية من الموتى، فنرى العالم يتسابق من أجل التوصل لعلاج أو دواء يفتك بهذا الفيروس.

فالعلم اذا هو الوسيلة الحقيقية للعبور الى مصاف الدول الراقية والمتطورة من أجل استعادة المجد العلمي للدولة[2].

يقول "براثوايت" في مؤلفه (التفسير العلمي) بأن وظيفة العلم هي اقامة القوانين العامة التي تحكم اكتشاف الأبحاث الواقعية أو المسائل التي يبحثها، وهي معطيات تساهم على الربط بين ما توصلنا الى معرفته من أحداث، كما تمكننا من التوصل الى تنبؤات ثابتة تتعلق بتلك الأحداث التي لا تزال مبهمة وغير معروفة[3].

(1) بتصرف.

(2) بتصرف

(3) نور الدين فوزي، مطبوعة محاضرات في منهجية العلوم السياسية، ألقيت على طلب السنة أولى علوم سياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص05.

لا يمكن لأي شخص أن يُنكر بأن العلم في الظروف الراهنة أصبح ولازال واحدا من مجالات الفاعلية البشرية التي تتطور بسرعة كبيرة، وينبع تأثير العلم من خلال مجموعة المصادر التي تزود المجتمع بالمعرفة الجادة والمساهمة في تقديم الحلول[1].

إن أهداف الإنسان لا تختلف عن أهداف العلم عبر العصور، فلهفة البشر أدت الى معرفة العالم المحيط به لكي يضع تفسيرات بدائية، ففي القديم لجأ الإنسان الى العرّافين والمنجّمين ليعرف ما يخبئه له المستقبل، وهي معطيات يحاول فيها العالم المعاصر أن يفهم الظواهر التي يلاحظها، ويستخدم وسائل لها قيمة علمية رائدة.

ويمكن حصر وظائف العلم فيما يلي:

وظيفة التفسير: إن التفسير الذي لا يزيد من سيطرة الإنسان على الطبيعة هو شيء مفيد، فالتفسير يأخذ المعلومات المدونة والتعميمات المقبولة ويوضح لنا العلاقات والارتباطات المختلفة بين الظاهرة وبين مكوناتها[2].

وظيفة الاكتشاف: والقصد من هذا هو اكتشاف القوانين العلمية العامة والمحتوية لكل الظواهر والأحداث المترابطة بواسطة الطرق العلمية المعمول بها في هذا الميدان (الفرضيات، الملاحظة، التجربة) ويقول "مارشال والكر" في كتابه "طبيعة التفكير العلمي": بأن الوظيفة الرئيسية للعلم هي فهم الوقائع، لأنه (العلم) يساعد على التغلب على مشاكل العالم وزيادة القدرة على التفسير[3].

التنبؤ: ويتجلى هذا الأمر عن طريق فهم العلاقات والارتباط بين مكونات الظاهرة فنستطيع التنبؤ بحدوث الظاهرة عن طريق استنتاج مبادئ وقواعد تحكم هذه الظاهرة كما يمكن التنبؤ بالسلوك عند القيام بالدراسات العلمية المضبوطة[4].

---

(1) المصدر الأول: الانتفاع بفوائد تطبيقه وهي الفوائد التي نجمت عنها وسائل المدونات وتسهيل نشرها بالطبع والتوزيع، والتي كانت وسيلة لتقريب الأمم مع الأفراد.

أما المصدر الثاني: فهو الأسلوب العلمي في البحث الذي يتوخى الحقيقة في ميدان المشاهدة والتجربة. لمعرفة المزيد راجع:

- الهاشمي بن واضح، منهجية اعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص05.

(2) شحاتة سليمان محمد سليمان، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص17.

(3) فوزي نور الدين، المرجع السابق، ص 05.

(4) شحاتة سليمان محمد سليمان، المرجع السابق، ص 18.

الضبط والتحكم: لا يقف العلم فقط عند حد التنبؤ، بل يزيد من قدرته على ضبط الأحداث والمقصود من الضبط هو عمليه التحكم في بعض العوامل الأساسية التي تُسبب حدث ما، لكي تجعله يتم أو تمنع وقوعه.

ووظيفة الضبط معناها معالجة الأوضاع والظروف التِي ظهر يقينا بأنها المسؤولة عن حدوث الظاهرة بشكل يتيح تحقيق الغاية المنشودة مثل استغلال الموارد الطبيعية، التحكم في الأمراض، ضبط السلوك الانساني [1].

أما مُقومات العلم فهو أن يكون هناك موضوع علمي وهذا الأخير يشترط فيه توافر بعض النقاط الأساسية، وهي تعريف للعلم وابراز الظواهر التي يتناولها العلم بالبحث والدراسة والتأصيل أما المُقوّم الثاني توافر منهجية معينه تتلاءم مع دراسة الموضوع، أما المقوم الثالث والأخير والمهم هو تحقيق النتائج، وتتمثل هذه النتائج في الوصول الى القوانين العلمية والمفاهيم العامة المجردة وتطبيق قواعد العلم وغاياته ومراحل الاكتشاف العلمي[2].

الفرع الثاني: تمييزه عما يقاربه من علوم أخرى.

أولا: العلم والثقافة:

لا يكفي على العالِم أن يكون شديد التخصص والحرص في مجال معين لكي يحسن انتقاء واقعة بعينها، بل عليه أن يكون واسع الثقافة مُتقنا لعلوم عصره ومدركا لطبيعة العلاقة بين كل علم مع بقية العلوم.

والثقافة هي ذلك الكل المُعقد الذي يحتوي على المعرفة والعقيدة والفن والاخلاق والقانون والعادات وسائر القدرات التي يكتسبها الفرد[3].

أما الفرق بين العلم والثقافة فالأول هو فرع صغير وجزء لا يتجزأ من فروع الثقافة، ولكنه مؤثّر وفعّال فيها، اذْ بهته الخاصية يعتبر من أبرز فروع وعوامل الثقافة فاعلية وتأثيرا في حياة المجتمع[1].

---

(1) راجع:

- فوزي نور الدين، المرجع السابق، ص 06.

- شحاتة سليمان محمد سليمان، المرجع السابق، ص 18

(2) لمعرفة المزيد راجع:

تومي أكلي، المرجع السابق، ص ص 76-77.

(3) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 23.

وهي أكثر التعريفات انتشارا وتقبلا وهو تعريف "تايلور".

في هذا الصدد يوصي "كلود برنارد" لكل شخص يريد أن يكون عالما فما عليه إلا أن يتزود من الثقافة الفلسفية والفنية لكي يقف في مستويات رفيعة عند الحدود القصوى للعلوم، فيضيفون في التفكير العلمي حركة تبعث فيه الحياة وتسمو به[2].

ثانيا: العلم والفن:

دلالة كلمة الفن هي المهارة الشخصية، الابتكار، الابداع، المبادرة وهذه المقدرة ركائزها مؤهلات وصفات مختلفة كالذكاء والفطنة سواء كانت سمات مكتسبة أو فطرية وهي تختلف من شخص لآخر[3].

والتفرقة بينهما تكمل في أن العلم يبحث في ما هو كائن وموجود، بينما الفن يقوم على أساس المهارة الإنسانية، معتمدا في ذلك على الملكات الذاتية والمواهب الشخصية والاستعدادات الشخصية[4].

واذا اجتمعت صفات مقومات وصفات وشروط العلم والفن فيؤدي ذلك حتما الى بزوغ النبوغ والعبقرية والدهاء[5].

من بين الاختلافات الجوهرية بين العلم والفن:

يقوم العلم على أُسس ومجموعة من القوانين العلمية الموضوعية المجردة، والتي تحدد من خلالها العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر وهذه العلاقة معيارها الحتمية والاحتمال، كما يبحث فيها هو مجرد وموجود وكائن، بينما الفن يعتمد في الأساس على المهارة والموهبة والملكات الذاتية والمواهب الفردية ليمتاز الفرد هنا بخصال وأخلاقيات الفنان الحقيقي والناجح، ويجب عليه أن يُقوّي ويصقل موهبته وقدراته ومهاراته الفردية[6].

---

(1) عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 11.

(2) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 28.

(3) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 23.

(4) لمعرفة المزيد راجع:

عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 12-13.

(5) بتصرف، وهي العلاقة الحقيقية بين العلم والفن.

(6) راجع: - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 14.

بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص 20.

ثالثا: العلم والفلسفة:

ينصرف مفهوم العلم الى تفكير العلماء، أما الفلسفة فهي مجموعة الأفكار والتأملات والتصورات ذات الصلة بموضوع محدد، بعكس القيم والمُثل العليا التي يؤيدها الفيلسوف كأساس لبناء مجتمع وقد كانت الفلسفة هي أم سائر العلوم وأهمها لكي يُحدث انفصال واستقلال العلم عن الفلسفة منعرجا آخر[1].

رابعا: العلم والمذهب:

الفرق بينهما فرق عام لا يختص بمجال معين، فليس في العلم جانب ذاتي وإنما هو موضوعي بحت، أما المذهب فيعطي الرؤية لما ينبغي أن يكون ويحكم على الواقع الموجود بالصحة والبطلان، فصاحب المذهب دوره دور الحاكم أما العلم فيبحث عن ظاهرة ويحاول أن يكتشف أسبابها[2].

المبحث الثاني:
المعرفـة

نتطرق في هذا المبحث الى مسألة المعرفة فنحاول طرق الباب على بعض المسائل المهمة، فنجزأ هذا المبحث الى مطلبين نعالج في المطلب الأول المفاهيم العامة للمعرفة محاولين اعطاء المقارنة مع العلم، أما المطلب الثاني نخصصه لأنواع المعرفة.

المطلب الأول: المفاهيم العامة للمعرفة

إن العقبة التي نبدأ فيها وفي أي عمل فكري مُضني يجب أن يقوم على متطلبات الحنكة الفذة، ولذلك يلزم فتح أبواب الحرية الفكرية والتجريبية على مصرعيها دون قيود، لكي يتسنى للعلماء الاقتداء على اكتشافات لا تخطر على بالهم هم أنفسهم فالاهتمام بالعلماء والمفكرين والباحثين والأساتذة شيء مقدس.

وعلينا احترام نشوء الأفكار والمعارف وسائر الابتكارات لدينا ولدى غيرنا، ونراعي ظهور العلماء والمجتهدين والأفذاذ ويمكن النظر إلى المعرفة على أنها بعد تطورها ستصبح أعجوبة، فالعلم هو نتيجة التحول التراكمي للمعرفة التي توارثتها الأجيال عن طريق الحس السليم المشترك[3].

---

(1) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 24.

(2) المرجع نفسه، ص 25.

(3) لمعرفة المزيد انظر:

تنشأ المعرفة كأصل عام كثمرة للاتصال بين ذات مدركة وموضوع مدرك وتقوم على التقابل والاتحاد المتين بين هذين الطرفين وتعتبر المعرفة - كما يراها البعض - خليط من المعلومات والخبرات والتجارب والأخلاق الذي يمتد على طول طيف فسيح فإذا نظرنا الى المعرفة لاحظنا بأن الاتصال والعلاقة المعرفية متماثلة عند كل الأفراد، لكن نظرية المعرفة التي نتحمس لها لا تطفو إلا في ظل تحديد أولوية أحد هذين الطرفين[1].

من الجانب التاريخي فأول من استخدم هذا المصطلح الأستاذ "فيريي" وهذا في القرن التاسع عشر إذ نجد بأن المفكرين والفلاسفة طرحوا موضوعات المعرفة، فنجد مثلا السفسطائيون وأفلاطون وأيضا الفلاسفة المسلمين كابن رشد، ابن سينا، الغزالي... وقد صنف "جون لوك" المعرفة حسب درجة يقينها ورتبتها.

ونظرية المعرفة تنحصر في ثلاثة تساؤلات، الأولى تبحث في طبيعة المعرفة الإنسانية أما التساؤل الثاني: نظرية المعرفة تتساءل عن مصادر المعرفة، أي عن مناهج تحصيها، وأخيرا التساؤل الثالث فنظرية المعرفة تبحث في ميدان ومجال معارفها من حيث تقييم وأنواع المعارف[2].

تعتبر المعرفة ضرورية للإنسان لأن معرفة الحقائق هي التي تساعده على فهم المسائل التي يواجهها، وتشمل المعرفة ذلك الرصيد الواسع من المعارف والمعلومات التي يستطيع الإنسان خلال وعبر التاريخ الإنساني أن يجمعها بعقله وفكره وحواسه[3].

والمعرفة هي عبارة عن مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الذهنية التي تتكون لدى الإنسان لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به وهي أشمل وأوسع من العلم لأن المعرفة تشمل كل الرصيد الواسع من المعارف والعلوم والمعلومات التي بواسطتها يستطيع الإنسان أن يفكر ويتمتع بالعقل[4].

احمد الصيداوي، البحث العلمي بنماذجه الأساسية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2001، ص ص 107-109.

(1) للتفصيل راجع: محمد محمد قاسم، المرجع السابق ص ص 25-26.

(2) خالد حامد، المرجع السابق، ص ص 17-18.

(3) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 25.

(4) ادريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 21.

فبالمعرفة يجتاز الإنسان كل العراقيل التي تحُول له تحقيق الأهداف، فيعرف كيف يضع الاستراتيجيات التي تخول له تدارك الأخطاء، واتخاذ اجراءات جديدة تمكنه من تحقيق أهدافه وأمانيه[1].

يمكننا أن نؤكد على أن المعرفة ليس مرادفا للعلم، فالمعرفة تتضمن المعارف العلمية وغير العلمية فكل علم يعتبر معرفة إلا أن العكس غير صحيح، فالمعرفة أوسع من العلم ويفهم من هذا بأن العلم جزء لا يتجزأ من المعرفة، ويفرق الباحثون بينهما على أساس الأسلوب أو المنهج التفكيري[2].

وخلاصة القول فإن مفهوم المعرفة ليس مرادفا لمفهوم العلم، فالمعرفة أوسع حدودا ومدلولا وأكثر شمولا وامتدادا من العلم، ومصطلح المعرفة في شمولها تتضمن المعارف العلمية وغير العلمية[3]

وعلى العموم فإن المعرفة لها شقين[4]:

الأول غير علمي (عام): وهو الانطباع العام الذي يصل له الإنسان، وهذا من خلال احتكاكه ومشاهدة ما يجري في العالم الخارجي.

الثاني العلمي: وهو النوع الذي يكون أساسه المنهجية والدراسة الشاملة للموضوع وتمتاز بالدقة والثبات لا على أساس التخمين، بحيث تكون النتيجة ترتكز على الدقة ومدعمة بحقائق لا تعتمد على الجدل اطلاقا[5].

المطلب الثاني: أنواع المعارف.

ان طرق الحصول على المعرفة تختلف من موضوع لآخر فيُنظر لنوع هاته المعرفة من زاوية مستقلة عن الأخرى، وهناك من يرى بأن الناس بحاجة ماسة للمعرفة لعدة أسباب:

- أنها طريقة لتنظيم وترتيب الأشياء وفقا لأنماطها.

---

(1) الهاشمي بن واضح، المرجع السابق، ص 18.

(2) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 25.

(3) ادريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 22.

(4) إن أساس التمييز بين النوعين هو اتباع منهج البحث العلمي من عدمه فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمي المختار للكشف عن الظواهر فقام بتنظيمها وتصنيفها فالمعرفة وقتها تكون علمية، وإذا لم يتم استخدام هاته الطريقة العلمية فالمعرفة تصبح مجرد معرفة غير علمية (وهو رأينا الشخصي في هذا المجال).

(5) راجع:

- نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 01.

- خالد حامد، المرجع السابق، ص ص 18-19.

- التنبؤ بأحداث المستقبل.
- الرجوع الى الماضي وتفسير الوقائع.
- اعطاء رؤية دقيقة عن سبب وقوع الأحداث.
- محاولة السيطرة على الأحداث.

يتفق المهتمين بأن للمعرفة ثلاثة أنواع:

في الدرجة الأولى المعرفة الحسية: والتي يكون سببها حواس الإنسان المجردة كالمشاهدة والعفوية واللمس والاستماع، بمعنى يكون مصدرها الأساسي الحواس المعروفة لدى الإنسان كالبصر، الشم، اللمس.

من بين الأمثلة نذكر تعاقب الليل والنهار، شروق الشمس وغروبها، تهاطل الامطار، دوي الرعد، فهذه الملاحظات تتم عادة بطريقة حسية عفوية ولا تتم بغرض الكشف عن حقيقة علمية[1].

وقد كان لهذا النوع من المعارف دورا بارزا في اكتساب الخبرات حيث كان الرجل في بدايته يتعرف على الأشياء بنظره أو بسمعه أو بيده، ثم أخذت نتائجه من التجربة الحسية تزداد بمرور الأيام والعصور، فبمرور الوقت استفاد الإنسان من الخبرات فظهرت الآراء الحسية المشتركة بين عامة الناس والتي تعود جذورها التاريخية لأرسطو[2].

في الدرجة الثانية المعرفة الفلسفية التأملية: وهو نوع من أنواع المعارف التي يتطلب النضج الفكري والتعمق في دراسة الظواهر الموجودة، لأن مستوى تفسير الأحداث يستوجب الالمام بقوانين وقواعد علمية، وفي الغالب يصعب على الباحث أن يحصل على براهين ملموسة، والبحث الفلسفي لا يهتم بالجزئيات وإنما بالمبادئ الكلية ويحاول الرجوع الى المبادئ الأولى لتفسير الأشياء كالتأمل في أسباب الحياة والموت[3].

(1) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 08.

(2) إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 23.

(3) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص09.

في الدرجة الثالثة تأتي المعرفة العلمية والتجريبية: هذا النوع يعتمد على الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر وعلى أساس وضع الفروض الملائمة والتحقق منها بالتجربة وجمع البيانات وتحليلها[1].

أساس هذا النوع من المعرفة الأسلوب الاستقرائي الذي يعتمد على الملاحظة المنظمة للظواهر واجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها، واستخراج واكتشاف النظريات العامة العلمية القادرة على تفسير الظواهر والأشياء العلمية والتنبؤ بما يمكن حدوثه والتحكم في الظواهر[2].

هي إذا أهم المسائل المتعلقة بالمعرفة فأشرنا في هذا المبحث الى المفاهيم الرئيسية لهذا المصطلح وعالجنا ولو نسبيا الجانب التاريخي له لنضع في الحسبان المقاربة الموجودة بينه وبين العلم، لنعرج في نهاية هذا المبحث على أنواع المعرفة الثلاث وهي المعرفة الحسية، والفلسفية التأملية، وأخيرا العلمية التجريبية.

المبحث الثالث:

البحث العلمي

ترتبط حياة الأمم والشعوب والحضارات بالبحث العلمي، فهو طريق الأجيال نحو مستقبل مشرق، وهو بوابة الدول للتقدم والازدهار والخروج من التخلف والعشوائية.

البحث العلمي هو أساس المعرفة المادية ومنبرا لارتقاء البشرية، وقد حاولنا في هذا الجزء دراسة البحث العلمي حيث قمنا في دراستنا السابقة بتعريف العلم وهي مسألة نحن في غنى عن ذكرها وعليه سنعتمد هنا على الجانب المفاهيمي للبحث العلمي في المطلب الأول، في حين نوضح في المطلب الثاني الغاية من البحث العلمي.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي.

ليس من السهل وضع تعريف للبحث العلمي يحظى بقبول جميع العلماء أو المهتمين والدارسين وهذا هو شأن كل التعاريف، فقلّما يتفق الأساتذة على تعريف محدد لمصطلح البحث العلمي، فكل واحد من الكُتاب ينظر الى هذا الموضوع من زاويته الخاصة وحسب ميوله وقناعاته، ونضع للقارئ مجموعة من التعاريف تاركين حرية انتقاء التعريف الذي يراه مناسبا.

هو الدراسة التي يقوم بها الباحث أو الأستاذ في موضوع من موضوعات العلم، تعالج مشكلة من المشكلات المعينة، ويضيف نفس المؤلف تعريفا آخر ويقول بأنه:

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) نقلا عن: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 09.

(مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب والطريقة العلمية لاكتشاف الظواهر وتحديد العلاقات بينها)[1].

هو عرض مفصل يُمثل كشفا لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة واضافة شيء جديد لها أو حل لمشكل معين[2].

ج- ومن جملة التعاريف أيضا: يعتبر وسيلة للاستسقاء والاستعلام المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث لاكتشاف معلومات، على أن يتبع في هذا الفحص الدقيق خطوات المنهج العلمي الذي يراها ملائما[3].

د- ومن التعاريف أيضا هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها من أجل عرضها بشكل متكامل لكي تسير في ركب الحضارة العلمية والمعارف البشرية[4].

هـ- حسب "روميل" (Rummel) هو التقصي أو الفحص الدقيق من أجل اكتشاف المعلومات أو علاقات جديدة ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها، وحسب "فان دالين" (Van Dalen) هو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل الى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره[5].

و- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط، يبحث في المشكلات ويستعمل التجارب والنظريات والقوانين للوصول الى النتيجة[6].

ز- يعرف "كيرلنجر" (Kirlinger) البحث العلمي على أنه: (الدراسة المنظمة الميدانية النقدية لاختبار الاقتراحات المفترضة حول العلاقة المتوقعة بين الظواهر الطبيعية[7].

---

(1) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 32.

(2) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 12.

- المؤلفان يعطيان تعريفا اخر: "هو نشاط علمي منظم يتخذ صاحبه أسلوبا معينا لكشف الحقيقة معتمدا على منهج معين.

راجع: - عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، المرجع السابق، ص 13.

(3) بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 33.

(4) حازم محمد موسى الجنابي، المرجع السابق، ص 23.

(5) للاستزادة راجع:

- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص ص 19-20.

(6) ادريس فاخور، المرجع السابق، ص 07.

(7) نقلا عن: - بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص 02.

ك- يعرفه الدكتور "خالد حامد" بأنه التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة في دراسة المواضيع المختلفة[1].

ما يمكن ملاحظته من التعاريف السابقة للبحث العلمي بأنها جميعا تشترك في النقاط الاتية:

- طريقة علمية تتبع منهجا معينا، ولا تعتمد على الطرق غير العلمية.
- يهدف الى توسيع دائرة المعارف والكشف عن الحقائق الغير مستخدمة، محاولين التأكيد على هذه الحقيقة.
- اتخاذ مجموعة من الدلائل والبراهين للإقناع، ولا يمكن الاعلان عنها إلا بعد التأكد منها وفحصها.
- يشمل جميع ميادين الحياه وجميع مشاكلها[2].

ما يمكن استخلاصه على أن البحث العلمي حسب رأينا المتواضع: "مجموعة من الاجراءات والأدوات التي تستخدم بشكل منظم، وبأسلوب سليم للنظر في بعض الوقائع يسعى فيها الباحث الكشف عن الحقيقة، وبأحسن الطرق الممكنة للوصول الى نتائج نهائية ومحاولة تعميمها على جميع الظواهر المماثلة"[3].

المطلب الثاني: الهدف والغاية من البحث العلمي.

ان الهدف من وراء البحث العلمي هو استخلاص فكرة صادقة ومُلمّة عن صلب الموضوع بواسطة الكشف عن الحقائق وإثراء المعلومات، وربما إضافة الجديد فيها كما أنه يعوّد الطالب على ارتياد المكتبات والتعامل معها ويرفع قدراته على الربط والتفكير واستكمال الموضوعات، كما يساعده على مواصلة الدراسات العليا والاسهام في إثراء المكتبة الجامعية، كما يعينه على إتباع الأساليب والقواعد العلمية في انجازه والاستفادة من الملاحظات والتصويبات وتدارك الأخطاء[4].

(1) خالد حامد، المرجع السابق، ص 83.

(2) للمزيد راجع: - بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 33.

- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، المرجع السابق، ص 17.

(3) بتصرف.

(4) رقيه سكيل، منهجية انجاز البحوث العلمية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص ص 06-07.

كما أن الهدف من البحث العلمي نابع من كون الطالب في مجال العلوم القانونية لايزال بحاجة ماسة لمرجع في المنهجية يتناول بالدراسة والتعمق مختلف المراحل العملية التي تلازمه[1].

كما يهدف البحث العلمي إلى اعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع الدراسة بهدف التعرف على كينوناتها لزيادة قدرة الإنسان على تفسير الأحداث لإشباع الحاجة المعرفية وليكون أقدر على التكيف مع الأوضاع، أي أن أهداف ووظائف العلم هي الاكتشاف والتفسير الضبط والتحكم[2].

ومن بين الأهداف المنشودة للبحث العلمي يحملها الدكتور عمار بوحوش والدكتور محمد محمود الذنيبات في:

- إثراء معلومات الطالب.
- إتباع الأساليب والقواعد العلمية المعتمد عليها في كتابة البحوث.
- إبراز المقدرة على التعبير.
- استعمال الوثائق والكتب.
- التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة.
- استعمال المنطق.
- التخلص من ظاهرة كسل العقل وتعويده على النشاط الفكري.
- تحصين النفس ضد الجهل.
- الاستفادة من تجربة الأساتذة وملاحظاتهم والتعرف على الأخطاء في بداياتها لكي لا تعمم على كامل البحث[3].

نتيجة: وفي ختام هذا الفصل، يمكننا القول بأننا اخترنا هذا الفصل ليكون الأول في الدراسة في مقياس منهجية البحث العلمي من خلال تحليل العديد من المواضيع والمسائل فكانت دراسة المبحث

(1) عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، ط1، الجزائر، 2014، ص 07.

(2) صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص ص 16-17

(3) للاستزادة راجع:

- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، المرجع السابق، ص ص 28-29.
- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص 26-27.

الأول تدور على البحث والعلم، أما المبحث الثاني فيتضمن المعرفة في حين نجد المبحث الثالث يشتمل على المفاهيم وأهداف البحث العلمي.

الفصل الثاني:

خصائص، أهمية البحث العلم وأنواع البحوث الجامعية

يعتبر البحث العلمي وسيلة للدراسة والتقصي والاستفتاء التام والدقيق والتنقيب والتحري والتعمق حول فكرة ما أو ظاهرة ما، ويقتضي (البحث العلمي) القدر اللازم من الحجج والشواهد، كل هذا من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية والمساهمة في تقدم العلوم بشتى أنواعها[1].

فالبحث العلمي سلاح ذو حدين، حد نافع إذا استخدمت قواعده بشكل سليم، وحد شديد الضرر إذا اغفلت عناصره وأهميته العلمية فيه، أو اختلت عناصر تنفيذه أو بعدت عنه أدوات الصدق والموضوعية والدقة والنزاهة، فيصبح في حد ذاته سببا لمزيد من المشاكل والعقبات[2].

فكل امرئ يمكن أن يكون باحثا منظما (علميا) في ميادين اهتماماته، لكن السيرورة الحسنة للبحث العلمي لا تكون إلا بالتقيد بالقواعد السليمة والصحيحة المتعلقة بأبجديات البحث العلمي، لكي يكون البحث منظما ونتائجه تأتي منوعة[3].

من خلال ما قلناه في التو وزيادة على التعاريف التي قيلت في السابق حول البحث العلمي، سنبرز في هذا الفصل خصائص البحث العلمي في المبحث الأول، يليه المبحث الثاني نعرض فيه الأهمية، أما المبحث الثالث نخصصه لأنواع البحوث الجامعية وهذا فيما سيأتي.

(1) عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 10.

(2) بتصرف.

(3) أحمد الصيداوي، المرجع السابق، ص 29.

المبحث الأول:
خصائص البحث العلمي

من خلال ما ورد من مفاهيم وتعاريف، فإن البحث العلمي يتميز بمجموعة من الخصائص، نسعى جاهدا إلى معرفة هذه الخصائص التي تنقسم أولا الى البحث العلمي في عمومه، وثانيا البحث العلمي القانوني وهو ما يريد معرفته طلبتنا الأعزاء.

هذا المبحث بإذن الله نقسمه إلى مطلبين، الأول يحمل عنوان خصائص البحث العلمي بصفة عامة أما المطلب الثاني عنوناه بخصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية، ومنه فالقسيم يكون كما يلي:

المطلب الأول: خصائص البحث العلمي بصفة عامة.

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية.

المطلب الأول: خصائص البحث العلمي بصفة عامة

بداية كلامنا، يمكننا أن نؤكد على أن الخصائص كثيرة ومتعددة تشترك في مضامينها إلى حد كبير، لكنها تختلف في شرحها وتفسيرها من مؤلف إلى آخر، وفي هذا المقام لا يمكننا المرور هكذا دون أن نشير إلى الكم اللامتناهي للخصائص من خلال ما فسره الكتاب والمهتمين بناء على مجموعة من الدوافع:

أ- الإثراء العام والشامل للمعلومات المتعلقة بهذا المحور.

ب- محاولة إدخال عنصر التشويق والتجديد في دراسة وتدريس مقياس منهجية البحث العملي.

د- إزالة الضبابية حول كل ماله علاقة بخصائص البحث العلمي، وهي قناعة راسخة منا للخروج عن المألوف في ما وجدناه في بعض الكتب والمطبوعات الجامعية من خلال التقصير في شرح الخصائص المتعلقة بالبحث العلمي، فالكثير من المراجع امتازت بالاختصار الشديد في ما تعلق بهذا المحور.

1- الدكتور " بومدين طاشمة " يرى بأن البحث العلمي هو:

- بحثا ميدانيا يبحث فيما هو ملاحظ أو قابل للملاحظة.

- لا وجود للسرية في العلم إلا في ظروف شديدة الاستثنائية.

- عام فهو معني بتفسير الظواهر أينما ووقتما وجدت، وليس ظاهرة بذاتها في سياق وحده.

- تفسيري، بمعنى أنه يهدف إلى ربط العلل بمعلوماتها والأسباب بنتائجها والسبب أن كل علة تدور مع معلولها.

- يصف النتائج الحتمية المترتبة على وجود عوامل في سياق اجتماعي بذاته[1].

2- الدكتور "السيد تمام": يرى بأن البحث العلمي له خصائصه الفريدة، لكن العلوم جميعا وبغض النظر عن طبيعة موضوعها يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص اشترطها علماء المناهج في الفلاسفة وهي:

- التراكمية[2]: بمعني أن البحوث الجديدة تبدأ من حيث انتهت البحوث السابقة وأن مقدمات البحوث الجديدة تعتمد على نتائج البحوث السابقة، فالبحوث الجديدة كالمياه الجارية التي تجدد ما قبلها من البحوث، وتزودها بالأوكسجين اللازم للبقاء والاستمرار.

- التنظيم: الذي يعمل على تحقيق هذا التنظيم هو إتباع المنهج العلمي، فلا يقتصر دوره على كشف المعلومات والحقائق العلمية، وإنما يعمل على الربط بينها وفقا لخطة علمية واعية.

- التعميم: يجب على الباحث أن يسعى إلى الكشف عن الصفات العامة للظاهرة، والوصول إلى نظريات جديدة.

- الدقة: من خصائص البحث العلمي الدقة في المفاهيم، ولا يتحقق ذلك إلا بتحويل كل ما هو كيفي في مجال الإدراك الفطري إلى ما هو كمي في مجال الإدراك العلمي.

- الصدق واليقين: يعني إمكانية التحقق من صدق النتيجة العلمية التي وصل إليها الباحث، بأي طريقة من طرق الاستدلال المستخدمة[3].

3- الدكتور "حازم حمد موسى الجنابي" يقول أن خصائص البحث العلمي تكمن في: الشمولية، الوضوح، الدلالة[4].

4- الدكتور " إدريس الفاخوري" يرى بأن الخصائص تنحصر في أن:

- البحث العلمي يتسم بالدقة والتحديد فهو بحث منظم لأن الباحث يتأكد دائما من وصفه للأشياء التي يلاحظها، وهذه الملاحظة تمتاز بالتجديد.

- بحث تجريبي: لأن البحث العلمي الكامل يجب أن تُبنى نتائجه على الملاحظة والتجربة.

- يقوم على الأدلة: فوجوده يبرهن على النتائج والحقائق.

- يقتضي التنظيم والترتيب.

---

(1) بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 36.

(2) يقول المؤلف بأن الخاصية العامة لكل العلوم هي التراكمية، لكنه يستثنى من ذلك الفلسفة والفن.

(3) راجع: - السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص ص 17-22.

(4) حازم حمد موسى الجنابي، المرجع السابق، ص 29.

- البحث العلمي تجديدي[1].

5- الدكتور " تومي أكلي" يلخصها فيما يلي:

- أنه منظم، يهدف إلى استقصاء ظاهرة معنية.
- استقصاء هادف يفسر ويوضح الظاهرة المدروسة.
- أنه منطقي وموضوعي.
- يعتمد على الخبرة والملاحظة.
- ينشأ من الإشكالية.
- يقوم على الربط الواضح بين الأسباب والنتائج والعلاقات المنطقية.
- الموضوعية والإخلاص الروحي.
- يقوم على الاستنباط والاستقراء والتركيب وجمع البيانات[2].

6- حسب منظور الدكتور "شحاته سيلمان محمد سليمان" فخصائص البحث العلمي هي:

- الحتمية: بمعنى أن كل ظاهرة هي نتائج لمجموعة من العوامل والأسباب وتنكر هذه المسلمة وقوع أي حدث من الأحداث نتيجة للصدفة.
- الثبات والاضطراد: بمعنى أن الظاهرات تحتفظ بخصائصها الأساسية تحت ظروف معينة فترة محددة من الزمن، ولا تعني هذه المسلمة وجود حالات مطلقة من الثبات والاستمرار والدوام.
- التصنيف: يعني ملاحظة الإنسان للظواهر الطبيعية تجعله يأخذ في فحص الظواهر لكي يحدد خصائصها ووظائفها ومكوناتها[3].

7- الدكتور" الهاشمي بن واضح" يوضح في مطبوعته بأن خصائص البحث العلمي تنحصر في:

- أن البحث العلمي بحث منظم ومضبوط.
- البحث العلمي بحث هادف.
- هو بحث موضوعي، ومعناه البعد عن الذاتية والتحيز والتميز الشخصي في البحث.
- بحث تجديدي: فهو يسعى إلى التجديد والإضافة في المعرفة.
- قابلية هذه النتائج للتعميم من خلال الاستفادة من نتائج البحث، وتعميمها على الظواهر المماثلة.

---

(1) إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 26.

(2) نقلا عن، تومي أكلي، المرجع السابق، ص ص 70-71.

(3) شحاته سليمان محمد سليمان، المرجع السابق، ص ص 22-24

- يتميز بالعمق والوضوح والدقة في الأفكار.
- يمتاز بحداثة الموضوع ولو نسبيا، وهو يمتاز بواقع معين يزيد البحث قيمة وصدقا[1].

8- الدكتور" بومدين طاشمة" والدكتور "عبد النور ناجي" يضعان مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي[2]:

- البداية الأولى للبحث تبدأ بالأسئلة حول بعض الظواهر تراود الباحث.
- يمتاز البحث العلمي بتحديد المشكلة وصياغتها تحديدا متكاملا.
- وضع الخطة من المسلمات الرئيسية.
- يتفرع عن المشكلة الأساسية إشكاليات فرعية.
- يتكامل البحث بوجود الفرضيات البحثية الواضحة.
- تعامل البحث مع الحقائق ومعانيها.
- الصفة الدورية للبحث بمعنى، أن الوصول إلى حل لمشكلة البحث قد تكون بداية لظهور مشكلات بحثية جديدة.
- لا يعتمد على الخيال والتخمين بل يرتكز على الحقائق.
- يعتمد على التحليل واستنباط العلاقات.
- يعتمد على القياس الدقيق.
- البحث العلمي عمل هادف.
- يقوم على تطبيق الطريقة العملية في تحليل البيانات.
- تحديد المشكلات وبحثها وتحليلها يعتمد على الموضوعية والحياد.
- الإعتماد على مقاييس محددة، وإيجاد الأدلة العلمية الملائمة وتقديمها بصدق وأمانة.
- الابتعاد عن الجدل العقيم.
- الانفتاح العقلي والعلمي.
- أن يكون للبحث العلمي الغاية والهدف المسطر.
- يشترك البحث العلمي بين النظرية والتطبيق[3].

---

(1) الهاشمي بن واضح، المرجع السابق، ص ص 09-10.

(2) للاستزادة راجع:

- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص 35-38.

(3) هناك بعض الآراء تشير إلى خصائص البحث العلمي بوجه عام راجع:

- نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص ص 23-24.

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية

الخصائص التي يتميز بها البحث العلمي في الدراسات القانونية برأي مجموعة من الأساتذة هي كالآتي:

د/ صلاح الدين شروخ [1]:

- بالبحث العلمي يمكننا أن ننتقل من الواقعة الخام إلى الواقعة العلمية.
- يُطبق تبعا لمناهج محددة ودقيقة، مخططة وممنهجة وبجهد هادف.
- البحث العلمي معياري أو تجريدي حسب خصائص الموضوع.
- حركي و تجديدي، يحاول مقاربة الحقيقة بالقدر الممكن.
- كشفي وتفسيري.
- عام ومعمم وحسب (أرسطو) فلا علم إلا بالكليات.

2/ يضيف الدكتور " إدريس فخور" بأن خصائص البحث العلمي القانوني تتمثل في:

- أن يكون بعيدا عن الارتجالية وعامل الصدفة.
- يهتم بتفسير الظواهر والأشياء.
- يستخدم النظرية لإقامة وصياغة الافتراض.
- استعمال الكلمات الدقيقة المختصرة التي تهدف للوصول الى المعنى.
- يقوم على اليقين.
- الموضوعية: يعتبر مقوم من مقومات البحث العلمي، فالهدف الذي يسعى إليه الباحث هو الوصول إلى الحقيقة[2].

3- الدكتور "عمار عوابدي": يرى بأن أهم الخصاص هي:

- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط systématic.
- البحث العلمي بحث نظري theoritical.
- البحث العلمي بحث تجريبي empirical.
- البحث العلمي بحث حركي وتجديدي.

- المكي دراجي، محاضرات في منهجية البحث العلمي، ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، سياسة عامة وحكم راشد والثانية ماستر سياسة عامة من قسم العلوم السياسية من (2015-2014) إلى غاية (2018-2017)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، (2018-2017)، ص 13.

(1) صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص ص 21-22.

(2) إدريس فخور، المرجع السابق، ص ص 07-08.

- البحث العلمي بحث عام ومعمم[1].

4- رأي المؤلفان " عمار بوحوش ومحمد الذنيبات " فالبحث العلمي يمتاز بخصائص:

- عملية تطويع الأشياء والمفاهيم.

- وسيلة مجدية للاستعلام والاستقصاء.

- وسيلة لاكتشاف المعلومات[2].

5- الدكتور " خالد حامد" يقول بأن الخصائص حسب اعتقاده[3]:

- بحث منظم، أي أنه نشاط عقلي منظم يحتوي على مجموعة من المراحل المتكاملة.

- البحث العلمي حركي وتجديدي. - هو بحث تفسيري لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر. - قابل للتعميم.

- يضيف المؤلف ويكتب بأن التفكير العلمي يجمع بين النظرية والتطبيق، وهته العلاقة علاقة تفاعلية (علاقة التأثير والتأثر) لأن النظرية توجه الباحث وتساعده في تفسير البيانات استنادا إلى المرجعية النظرية.

6- الرأي الأخير الذي يمكن عرضه هو للأستاذة " رقية سكيل":

- البحث العلمي يهدف إلى استخلاص فكرة ملمّة عن جوهر الموضوع وربما إضافة الجديد لها.

- يعمل على تفعيل ورفع كفاءة الموارد الإنسانية. - من خلاله تتنامى قدرة الاستنتاج العقلي لدى الباحث. - يعوّد الطالب على ارتياد المكتبات والتعامل معها[4].

المبحث الثاني:

أهمية البحث العلمي

نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: فوائد البحث العلمي

المطلب الثاني: آراء بعض المهتمين حول أهمية البحث العلمي.

(1) لمعرفة التفصيل راجع: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 21-22.

(2) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 16.

(3) خالد حامد، المرجع السابق، ص ص 84-85.

(4) رقية سكيل، المرجع السابق، ص ص 06-07.

المطلب الأول: فوائد البحث العلمي

من فوائد البحث العلمي كمسعى إنساني تفسير ما يحدث حولنا من ظواهر علمية والغاية التي يرنو إليها الانسان فهم العالم الطبيعي، فإن تحققت الأهداف والغايات تيسّر لنا إقامة نسق نظري ينطوي على القوانين التي تحوي أغلب الظواهر.

فلم يُفلح الإنسان في مسعاه إلا من خلال البحث العلمي الذي أيقظ ملكات الإدراك الواعي والفهم والتحليل والتفسير.

فهو ينطلق من تفسيرات أو تخمينات يمكن التأكد منها بإتباع سبل تحقق أهدافنا ولكي تتضح فوائد البحث العلمي ينبغي أن يكون الباحث مُلما بأسباب اختياره للموضوع وتتعدد الأهداف بتعدد البحوث وتختلف بإختلاف مواضيعها فقد يكون الهدف تصحيح أخطاء وملابسات علمية وقد يكون إثراء لما هو قائم، فالبحث يتحدد بتحديد معالمه وأن يكون له ميدان جغرافي، وأن يكون له زمن محدد يختلف بإختلاف الأنظمة الجامعية[1].

إن الفائدة من البحث العلمي لا تتجسد إلا بتوفر بعض المعطيات التي ندركها أو نتناساها فمن واجبنا المهني أن نوضح هذه العلاقة، ولكي تعم الفائدة يجب توفير الظرف الزماني والمكاني المناسبين للموضوع وللباحث وهذا لما يتطلبه الموضوع من تحكم وتركيز وخلوة علمية تتطلب تهيئة الجو المناسب للباحث، بمعنى أن لا تكون لديه مشاغل ولا همـــوم[2].

ولكي تعم الفائدة أيضا، فلا يجب أن يوضع سقف للتفكير الإنساني في كل البحوث العلمية، والقصد من السقف هنا هو وضع كلمة قف أمام المفكرين التي تجعل المجتمع بدون إبداع وتقدم وهذا حال المجتمعات المتخلفة فيطلب منها السير إلى الأمام دائما وأبدا لكي ترقى الدولة إلى مصاف الأمم الراقية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية وأمنها القومي، ومن خلال هذه المعطيات فالعلم هو مجال من مجالات الفاعلية البشرية التي تتطور بأسرع ما يمكن[3].

---

(1) بتصرف.

(2) العزلة العلمية هي الخلوة العلمية، وهي تختلف عن خلوة المغارات، التي ينتظر أصحابها من السماء أن تدر عليهم اللبن كما يعتقدون، ونسوا قوله تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) كما تختلف الخلوة العلمية عن خلوة البكاء والتضرع، فالأولى ميدان عمل، إنتاجه يراه الله عز وجل ويراه المؤمنون، وخلوة الباحث هي مكان إدرار تفكيره واستنباط معارفه واستيعاب إلهاماته، راجع:

- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص 27.

(3) عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 28.

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم أشد منها في أي وقت مضى، فالعالم في صراع كبير مع الوقت للتوصل إلى أكبر قدر ممكن من البحوث العلمية والمستمدة من شتى العلوم بإختلاف أنواعها التي تكفل الرفاهية والعيش الكريم للإنسان وتضمن له التفوق والرقي فعظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية فالدول المتطورة ترفض أي تقصير في ميدان البحث العلمي لأنها على يقين بأن البحوث العلمية الجادة هي الدعامة واللبنة الرئيسية لاقتصادها وتطورها من الحسن إلى الأحسن[1].

فالحاجة إلى الدراسات العلمية لها من الأهمية بمكان تطفوا كل الاعتبارات، فالعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تلبي الراحة والرفاهية وتضمن دوام التفوق[2].

إن تطور أدوات البحث ومناهجه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنشاط الإنساني قد أسهم إسهاما فعالا في تحقيق التقدم المنشود، فالبحث العلمي أساس للمعرفة المادية وأساس لارتقاء البشرية في العالم اليوم وهو أداة البحث عن المجهول ووسيلة تسخير وتطوير النتائج لخدمة البشرية، وإزالة العقبات التي تواجه مراحل النمو أيا كان محورها ونوعها، ومن ثم كان من المؤكد وضع أسس علمية لضمان الإعداد والتنفيذ الحسن لإعداد البحوث، من خلال وضع قواعد علمية لتنفيذ البحوث العلمية لكي لا تكون في حد ذاتها وسيلة لبعث الأخطاء التي تزيد من تفاقم المشاكل والأزمات، ولا تكون أداة للتقدم الحقيقي[3].

فلا يكفي للباحث أن يكون شديد الحرص في مجال واحد فحسب، بل عليه أن يكون واسع الثقافة متقنا لعلوم عصره ومدركا لطبيعة علاقة كل علم ببقية العلوم، فالواقع أشد تعقيدا مما نتصور وأكثر تركيبا مما نعتقد، ولا يفهم مدى تعقد الواقع إلا من عرف وجرب كثيرا وقضى على كل الفرص المخطئة، وقد يصدق ذلك بصفة خاصة على العلوم المعقدة التي تتخذ الإنسان والأحياء موضوعا لها[4].

(1) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 21.

(2) بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص 04.

(3) محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، 1992، ص 01.

(4) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 27.

المطلب الثاني: آراء بعض المهتمين حول أهمية البحث العلمي

كما أسلفنا الذكر سابقا بأن البحث العلمي هو أساس تقدم الأمم ورفاهيتها ولا مجال للتفرقة بين كل العلوم مهما اختلفت، في هذا الصدد يقول الأستاذ (زين بدر فراج): يخطئ من يظن أن البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية أي النظرية رفاهية لا تدعو إليها الحاجة ومن ثم فمن الأفضل استثمار الجهد البشري في مجال آخر، فهذا القول لا محل له ونحذر منه فالبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية النظرية شأن العلوم التطبيقية العلمية ومن ثم لازم في المجال القانوني[1].

يُعد البحث العلمي بمناهجه وإجراءاته من الضروريات في أي حقل من الحقول المعرفية، فقد أصبحت مسألة الإلمام بقواعد البحوث العلمية بداية من حصر الإشكالية ووصفها بشكل إجرائي واختيار المنهج إلى غاية استخلاص النتائج من المسائل الهامة في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية جمعاء[2].

إن الحضارة الحديثة التي يعيشها العالم الآن، وثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة هي نتيجة للاهتمام بالبحث العلمي، الذي يمكن استخدام نتائجه لأهداف إنسانية فبالعلم والبحث العلمي يمكن فهم جميع الظواهر وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، وعليه فالدول التي تحترم نفسها أصبح فيها البحث العلمي يدخل ضمن التقاليد والممارسات وهذا من أجل تحقيق الأهداف والغايات المسطرة[3].

إن الأهمية البارزة كأصل عام للبحث العلمي تتمثل في تزويد المجتمع بالعلم والمعرفة والمساهمة الإيجابية في تقديم الحلول للمشكلات، ونرى ذلك جليا في البحث العلمي والمهمة الأساسية له هي تناول القضايا وايجاد علاج لها، فإذا ما أصيب رجال البحث المشتغلون في المراكز والمؤسسات العلمية وفي الجامعات بالضرر السلبي، فإن ذلك سيوثر حتما تأثيرا ضارا على المستوى العلمي ومن ثم ينعكس سلبا على المجتمع[4].

من أهمية البحث العلمي أيضا كما يراها الدكتور "عقيل حسين عقيل" عدم السيطرة لأن حب السيطرة من طبيعة الإنسان لا من طبيعة البحث، وعليه فإن الذين

(1) منقول عن: إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 52.

(2) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 22.

(3) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 47.

(4) الهاشمي بن واضح، المرجع السابق، ص ص 04-05.

يعتقدون أن البحث هو غاياتهم في السيطرة على الطبيعة فهم مخطئون ونسوا أن هذه المسألة هي من مهمة الخالق، ومهما عمل الإنسان على الأرض فلن يستطيع أن يغير اتجاهها [1].

تزداد أهمية البحث العلمي، عندما يتناول العلوم في مجملها ويستند إلى أساليب ومناهج في تقصيه لحقائق المعرفة وفي تناوله لحقائق العلوم، فعندما يعول الباحث العلمي على هذا فهدفه إحداث إضافات أو تعديلات جديدة في كل ميادين العلوم[2].

في نفس السياق يلخص كل من الدكتور "بومدين طاشمة" والدكتور "عبد النور ناجي" أهمية البحث العلمي ليضاف هذا الرأي إلى عداد الآراء التي ذكرناها سابقا وهي في حقيقة الأمر مسائل تثلج الصدر لأنها دعائم هدفها إبراز وتوضيح المسألة، لذلك نحاول أن نلخص هذه النقاط:

1- التعرف على الجديد والمستجدات واكتشاف المجهول والرغبة في الاستطلاع.

2- مواجهة المشاكل اليومية والأزمات والتحديات.

3- يزودنا بالطرق العلمية الضرورية لتحسين أساليب حياتنا وعملنا، وتطوير أنفسنا.

4- رفع مهارة وكفاءة الفرد في شتى الميادين، وتحقيق الطموحات المادية والتعليمية والثقافية للمجتمع.

5- جلب الكثير من المنافع بالخير على كافة البشر، وذلك لأن العلم والتكنولوجيا اللذان يرتبطان بالبحث العلمي يشكلان ملكية عامة لكل الأفراد والشعوب، وهنا تقع مسؤوليات خاصة على ذمة الباحثين في تحقيق المنفعة العامة كوسيلة لزيادة المعرفة.

6- يشكّل الحصيلة المشتركة التعاونية للبحوث، لأن المعرفة العلمية هي حصيلة من الفكر المشترك وعليه يكون العلم بمثابة الملكية العامة بواسطة النشر والتوزيع.

7- وسيلة مساعدة لرفض أو قبول التغيير و آثاره البعيدة بين الأمم.

8- حالة الشك في نتائج البحوث والدراسات السابقة يمكن أن نستعين ونستخدم بحوث جديدة.

9- الاستعانة بنتائج البحوث في الإرشاد والتوجيه.

10- كما تساعد نتائج البحوث على زيادة ورفع الكفاءة.

---

(1) لمعرفة هذه المسألة، وما تحمله من تفسيرات كونية، راجع:

- عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 28.

(2) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 22.

11- الأمل في الحصول على درجة عملية (دراسات عليا).
12- مساعدة الدارس على تنمية القدرات الذاتية[1].

رأي آخر يُدلي به الأستاذ "نور الدين فوزي" ويقول بأن الأهمية العملية البحثية هي وسيلة لفهم العالم المحيط بنا، ولعل المزيد من المعرفة والفهم لهذا العالم من شأنها الرقي بقدراتنا في تطوير هذا العالم والتأثير فيه، كما أن تدريب الباحثين على معرفة العلم وتطويره لا يكون إلا باكتساب المنهجية باعتبارها أقرب وأصوب طريق[2].

المبحث الثالث:
أنواع البحوث الجامعية

تنقسم وتتنوع البحوث والدراسات الجامعية العلمية إلى عدة أقسام وفقا لطريقة المعالجة للحقائق والظواهر العلمية فاختلفت وتنوعت، وقد رصد بعض العلماء وجود أكثر من خمس وأربعين نوعا من أنواع البحوث، والعدد مرشحا للزيادة نتيجة إضافة معارف جديدة وعليه يصعب حصر البحوث بنوع من الدقة[3]. وتسهيلا للدراسة يمكننا وبصورة عامة تصنيفها كالآتي:
1- وفقا للهدف الرئيسي. 2- وفقا لطبيعة البحث 3- حسب مناهج والأساليب المستخدمة.

المطلب الأول: وفقا للهدف (الغرض) الرئيسي

قد تكون الدراسات والبحوث العلمية والجامعية بحوثا تنقيبية اكتشافيه وقد تكون بحوثا تفسيرية نقدية، كما قد تكون البحوث العلمية بحوثا كلية وشمولية وكاملة، وهي فروع هذا المطلب.

الفرع الأول: البحث العلمي التنقيبي والاكتشافي للحقائق: (الهدف إلى الكشف عن الحقيقة):

- وهو البحث الذي يسعى إلى جمع المعلومات والحقائق التي تساعد الفرد على معرفة جوهر القضية، ويستعمل بصفة خاصة في معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويوصف الباحث هنا مثل الشرطي يبحث عن كل ماله علاقة بالقضية حتى تتجمع لديه جميع الأدلة والشواهد، فالباحث ليس مجبرا للوصول إلى نتائج محددة لكنه يكتفي بصحة الحقائق[4].

---

(1) لمزيد من التفصيل راجع:
- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص 47-49.
(2) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 1 (التمهيد).
(3) السيد تمام، المرجع السابق، 37.
(4) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 18.
عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 19.

- التنقيب عن حقائق معينة دون محاولة التعميم، أو استخدام هذه الحقائق في حل مشكلة معينة (كالبحوث الطبيعية لاختبار دواء جديد) [1].

- ذلك البحث الذي يتركز المجهود والنشاط العقلي فيه على اكتشاف حقيقة جزئية محددة، فيلتجأ فيها الباحث إلى التجارب العلمية والبحوث التنقيبية ومن بين أمثلة البحوث التنقيبية البحوث التي يقوم بها العالم الطبيب في مخبره لاختبار دواء جديد، أيضا البحوث التي يقوم بها الباحث التاريخي للبحث عن السيرة الذاتية لشخصية معينة[2].

- وهو البحث الذي يهدف فيه الشخص إلى التنقيب عن حقائق معينة بواسطة إجراء العمليات والتجارب العلمية ومن بين البحوث التنقيبية البحث الذي يقوم به الطالب لاكتشاف مجموعة من المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع بحثه[3].

- البحث الذي يدور حول حقيقة جزئية، يسخّر فيها الباحث كل وقته وجهده لاكتشافها[4].

- وهي الدراسة الاستكشافية التي تهدف للتعرف على ظاهرة أو موضوع معين ويتم إستخدام هذا النوع من البحوث عندما يكون موضوع البحث جديدا أو تكون المعلومات والمعارف المرتبطة به قليلة[5].

الفرع الثاني: البحث التفسيري النقدي: هذا النوع مكمل للبحث العلمي التنقيبي والإكتشافي للحقيقة، فالهدف الرئيسي للباحث هنا هو الوصول إلى نتيجة معينة فالباحث يهتم بترتيب المعلومات وتحليلها وتوضيح نقاط القوة والضعف كما يسعى إلى إبراز الطريقة المثلى لمعالجة المشكلة التي يدرسها [6]، بعد أن يوضح البدائل[7].

---

(1) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 24.

(2) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 24

(3) إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 27.

(4) إدريس فاخور، المرجع السابق، ص 11.

(5) خالد حامد ، المرجع السابق، ص 88.

(6) أنظر في مفهوم المشكلة كمرحلة من المراحل الهامة في البحث العلمي، تحليلا دقيقا: محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص ص 12-15.

(7) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 19-20.

- عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 18.

- خالد حامد، المرجع السابق، 89.

- وهو البحث الذي يمتد إلى مناقشة الأفكار للتوصل إلى نتيجة تكون في الغالب الرأي الراجح بين الآراء المتضاربة، فالهدف هنا ليس الاكتشاف وإنما نقد الأفكار التي تم اكتشافها[1].

- يعتبر نوع من البحوث يعتمد على التبرير والتدليل المنطقي والعقلي في معالجة الحقائق (كقيام الباحث بدراسة الوظائف التي تقوم بها الجامعة على مستوى البحث العلمي)[2].

- البحث التفسيري النقدي يعتبر ذو قيمة علمية هامة للوصول إلى نتائج عند معالجة المشكلات التي تتضمن على قدر ضئيل وضعيف من الحقائق، وهو نوع البحوث العلمية التي تعتمد على الإسناد والتبرير والتدليل والمنطقي والعقلي والرأي الراجح من أجل الوصول إلى معالجة المشاكل لأنه المنهج الوحيد الذي يمكن الالتجاء إليه في مجال هذه العلوم[3].

- يشترط في البحث التفسيري النقدي مجموعة من الشروط:

أ) يجب أن يكون الباحث قد توصل إلى نتائجه عن طريق الدلائل والحجج والمناقشات المنطقية والأدلة المقارنة.

ب) تعمد المناقشة النقدية التفسيرية على مجموعة من الحقائق والأفكار والمبادئ المعروفة والمسلّم بها في المجال الذي يدور حوله البحث العلمي أو على الأقل تكون متناسبة معها.

ج) أن يكون استدلال الباحث على أفكاره ونتائجه واضحة وموضوعية ومنطقية ومقبولة لا تقبل إثبات العكس[4].

الفرع الثالث: البحث الكامل- هو البحث الذي يسعى إلى حل المشكلات ووضع التعميمات بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق المتعلقة بالموضوع، زيادة على تحليل جميع الأدلة التي يتم التوصل اليها كما يمتاز هذا النوع من البحوث بالجمع بين النوعين السابقين، وهو الأكثر شمولا وعمقا منهما[5].

(1) إدريس فخور، المرجع السابق، ص 11.

(2) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 24.

(3) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 24-25.

(4) إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص ص 27- 28 لمعرفة المزيد راجع عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 25-26.

(5) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 24. ادريس فخور، المرجع السابق، ص 11.

- البحث الذي يتميز بمجموعة من المواصفات بمعنى قد يكون أساسيا أو بحثا تطبيقيا، كما يمكن أن يكون بحثا وصفيا، والذي يسعي إلى إيجاد حلول لمشكلات معينة للتوصل إلى نتائج موضوعية [1].

- النوع الثالث من هذه الأبحاث حسب منظور الدكتور "عمار عوابدي" يهدف إلى حل المشاكل حلا جذريا وسيهدف الى وضع القوانين والتعليمات بعد التحري الدقيق والشامل لجميع الحقائق المتعلقة بالموضوع أو المشكلة، ثم القيام بتحليل وتفسير ونقد كل الأدلة ويضيف الكاتب بأنه ذلك البحث الطويل والشامل بالقياس إلى كل من البحث الذي يستهدف اكتشاف الحقائق والبحث النقدي المنطقي التفسيري، وبهذا المنحى فهو يخطوا خطوات ومراحل أبعد من خطوات كل من البحث التنقيبي والبحث التفسيري النقدي[2].

- يصف كل من الدكتور "عمار بوحوش محمد محمود الذنيبات" البحث الكامل بأنه البحث الذي يجمع بين النوعين السابقين، بالإضافة إلى كونه يعتمد على الطرق التي تساهم في حل المشكل المطروح واختيار النتائج والتأكد من أنها متفق مع جميع الحقائق المتوافرة عن الموضوع[3].

- ومنه فإن الباحث يعتمد على الحقائق القابلة للبرهان وتحليلها وتبويبها بحيث يمكن أن يتحقق الإثبات لتلك الفروض، معتمدا على المنطق والتحليل والعقل[4].

وما يستحق ذكره هنا أن البحوث تختلف باختلاف حجمها وطولها أو قصرها، كما تختلف أيضا من حيث الطبيعة الأكاديمية فهي تنقسم إلى بحوث ودراسات للطلبة الجامعيين المبتدئين

---

(1) خالد حامد، المرجع السابق، ص 89.

(2) عمار عوابدي، المراجع السابق، ص27، ويضيف الأستاذ شروط وعوامل مهمة للبحث العلمي الكامل نوجزها فيما يلي:

- وجود المشكلة التي تتطلب حلا علما – وجود الدليل الذي يتضمن الحقائق الثابتة- التحليل الدقيق والعلمي وتصنيفه وترتيبه منطقيا.

- الإستعانة بالطريقة والعقلية العالية في تحليل الدليل وترتيبه للوصول إلى حجج مقنعة وثابته لحل المشكلة حلا علميا – الحل القاطع والمحدد للمشكلة، أنظر لنفس المرجع، ص ص 27-28.

(3) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 20.

- عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 18.

(4) منقول عن:

- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 20.

- عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 19.

(مرحلة الليسانس)، وإلى بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير) كما يوجد البحث العلمي المعمق والطويل (أطروحة الدكتوراه)، وبحوث أساتذة الجامعات (المقالات) ومراكز البحث.

أولا: البحث القصير: وهو ذلك البحث الذي يلتزم به الطالب بعد تقديمه من طرف الأستاذ خلال الموسم الجامعي، والهدف من هذا تعويد الطالب على استعمال الوثائق والكتب والمراجع وإظهار مقدرته على ترتيب المعلومات ترتيبا جيدا، وتحليلها وتفسيرها وهذا من أجل الزج بالطالب للقراءة وصقل معارفه، ويكون هذا البحث مكتوبا بالكمبيوتر عادة ويسلّم للأستاذ لتصحيحه، لتقييم الطالب ومنحه العلامة المستحقة بناء على مجموعة من المسائل المتعلقة بالبحث العلمي [1].

ثانيا: مذكرة الماستر: وهي محصلة لدراسة علمية أكاديمية يجريها طالب الدراسات العليا للحصول على درجة علمية معينة، وهي مذكرة تقدم من طرف الطالب في شكل وأسلوب تحدده الجامعة المختصة غالبا، لمعرفة قدراته في تنظيم المعلومات الأولية والثانوية وعرض النتائج والإشكالية والاقتراحات بأسلوب ملائم، ولا يكون هذا العمل الثري إلا تحت إشراف أكاديمي، فيقوم الأستاذ هنا بدوره العلمي بطريقة متفاعلة وملازمة لخطوات الباحث ورسم مسار عمله وتوجيهه إلى النهاية المثمرة [2] [3].

ثالثا: رسالة الماجستير: وهي جزء أساسي من المواد التي يستوفيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا ونيله هذه الشهادة الجامعية. والرسالة عبارة عن بحث طويل نسبيا يناقش أمام لجنة متكونة من أساتذة محاضرين، ويجب أن يتصف هذا البحث بالجدية والالتزام بالملاحظات المقدمة من طرف المناقشين، لكي تصبح هذه الرسالة مرجعا علميا أساسيا [4].

تُعرف رسالة الماجستير بناء على المادة 43 من المرسوم التنفيذي 98-254 المؤرخ في 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي بخصوص مذكرات الماجستير كما يلي: (تتمثل المذكرة المنصوص عليها في المادة 36 أعلاه في

(1) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 21.
- عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 19.
- تومي أكلي، المرجع السابق، ص 262.
(2) بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص 07.
(3) لمعرفة علاقة الباحث بالمشرف راجع:
- عبد الناصر أبو زيد، المرجع السابق، ص ص 32-35.
(4) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 21.

إعداد عمل بحث علمي له جانب نظري أو تطبيقي أو الجانبان في آن واحد يتعلق بموضوع محدد) [1].

من بين الشروط الأساسية لمذكرة الماجستير والتي تعكس صياغة وتحرير الرسالة هي "الأمانة العلمية" وتتجلى لدى الباحث في التنويه بأسماء وألقاب أصحاب الأفكار والمصادر والمراجع المعتمدة في إنجاز العمل الفكري في كل التخصصات ويجب عليه أن ينسب كل رأي أو فكرة حقيقة إلى صاحبها الأصلي، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية إما في متن البحث أوفي الهامش، لكن الطريقة المفضلة هي الثانية [2].

فالأمانة العلمية هي أحد عوامل نجاح الباحث وأهم مؤشرات النزاهة العلمية والاستقامة الأخلاقية والثبات وصفاء النفس، فالأمانة العلمية دليل صريح على روح الجدية والاعتزاز بالنفس، وتقدير أهل العلم والمفكرين واحترام عملهم ونضالهم في المسار العلمي السليم [3].

رابعا: أطروحة الدكتوراه: هي عبارة عن بحث شامل متكامل لنيل أعلى شهادة جامعية تمنحها المؤسسات العلمية المعترف بها دوليا وهي أرقى الشهادات العلمية، فحاملها مؤهل علميا وبيداغوجيا لمزاولة التدريس في المؤسسات الجامعية ومتطلبات هذه الشهادة تفوق متطلبات الشهادات الأخرى في القانون والطب مع أن الدكتوراه في كل منهما تعتبر شهادة مهنية [4].

أطروحة الدكتوراه هي محصلة دراسة يجريها طالب الدراسات العليا في مستوى درجة الدكتوراه وتتميز عن دراسة الماستر والماجستير أساسا بمعالجة علمية ومهنية أعمق وشمولية أوسع ونضج أكثر لموضوع الدراسة، كما توصف بالبحث المستقل والمبتكر في مجال تخصص معين ومن الواجب أن تضيف للمعرفة شيئا، كما يجب أن يكون موضوع الدراسة يتناول قطاعا مناسبا من المجتمع، وأن تحلل مشكلة أو ظاهرة معينة من الوجهة العلمية [5].

حسب المرسوم 98-254، فقد عرّفت المادة 55 من المرسوم سالف الذكر الأطروحة بأنها (عمل مبتكر أي يحتوى على عنصر الجدة والإضافة للبحث العلمي، ولا يسمح للطالب

(1) عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 167.

(2) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 112، هناك عدة وسائل تساعد الباحث العلمي على احترام أخلاقيات وقواعد الأمانة العلمية واكتساب مزايا النزاهة، أنظر لنفس المرجع وفي نفس الصفحة.

(3) تومي أكلي، المرجع السابق، ص 135.

(4) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص ص 20-21 في (المتن +التهميش).

(5) بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص ص 07-08.

بالمناقشة إلا إذا أثبت نشره لمقال في مجلة علمية محكّمة ومتخصصة ولا يسمح للطالب بالمناقشة، إلا إذا أثبت أربعة تسجيلات متتالية طبقا للمادة 68 من المرسوم المبين أعلاه [1].

طبقا لمقتضيات المرسوم التنفيذي سالف الذكر، نحاول أن نوضح لطلبتنا الأعزاء الإجراءات القانونية في كيفية المناقشة لكي تكون لديهم فكرة شاملة وكافية والتي تخصصها الجامعة كمؤسسة للتعليم العالي كالآتي:

يجب على الباحث أن لا يقوم بطباعة الأطروحة إلا بإذن من المشرف، بعد هذا الإجراء يقوم المشرف بتحرير تقرير يتضمن صلاحية الرسالة للمناقشة ويرفقه باقتراح لجنة المناقشة ليتم بعدها إيداع ملف المناقشة على مستوى المجلس العلمي للكلية، على أن يقوم الطالب بإيداع ثمانية نسخ من الأطروحة (المادة 73) [2].

وأوجبت المادة 70 والمادة 71 على ضرورة اجتماع المجلس العلمي وتشكيل لجنة المناقشة التي تتكون من ستة إلى ثمانية أعضاء برتبة أستاذ محاضر(أ) مؤهل أو أستاذ التعليم العالي، ثم يحال ملف المناقشة لمدير الجامعة لإصدار قرار الترخيص بالمناقشة يتضمن تشكيل اللجنة التي صادق عليها المجلس العلمي للكلية (م02/71) ليتم بعدها تحديد تاريخ المناقشة، بعد إجراء المشاورات بين الأعضاء وفقا لمعطيات وارتباطاتهم الشخصية أو الوظيفية، وشيء بديهي أن تكون المناقشة داخل المؤسسة التي سجل فيها الطالب (م78) [3].

يوم المناقشة يفتتح رئيس اللجنة مراسم المناقشة ويرحب فيها بأعضاء اللجنة الموقرة والطالب وبالحضور ليقدم الرئيس وصفا عام على البحث (أطروحة دكتوراه علوم أو دكتوراه LMD)، اسم ولقب الطالب أو الطالبة، عنوان الأطروحة، التخصص الذي ينتمي إليه الباحث، والإعلان عن أعضاء اللجنة كل باسمه وصفته مع الإشارة للجامعة التي يزاول فيها مهامه[4].

حسب المادة 80 من المرسوم التنفيذي تخصص للطالب أو الطالبة مدة زمنية تتراوح بين العشرون والثلاثون دقيقة[5]، بعدها مباشرة يتولى المشرف عرض تقرير شفوي على

(1) عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 171.

(2) لمعرفة المزيد فيما يخص المناقشة، أنظر:

- محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص ص 145-150.

(3) عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 172.

(4) بتصرف.

(5) عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 173.

الأطروحة يتضمن التعريف بالموضوع من حيث الإشكالية وتقسيم أو تبويب الأجزاء منه، أهمية البحث وخطة العمل التي جمعته مع الطالب، وبعد الانتهاء يحيل المشرف الكلمة إلى رئيس اللجنة ليحيل هو الآخر الكلمة للأعضاء المناقشين واحدا تلو الآخر لإبداء ملاحظاتهم وطرح الأسئلة، ليكون الرئيس آخر هؤلاء ليدلي أيضا برأيه وإعطاء ملاحظات على الموضوع، على أن يقوم الباحث بتدوين الملاحظات والتصويبات لتصحيحها وكتابة الأسئلة الموجهة له للإجابة عليها وبعدها تمنح مدة زمنية وهي غير متفق عليه بين الجامعات، لكن العرف السائد أن تمنح له مدة خمسة عشرة دقيقة وحسب الحاجة للرد على الأسئلة، وبعد الانتهاء يطلب من الحضور مغادرة القاعة أو المدرج بطلب من رئيس اللجنة للتداول ليطلب بعدها من الحضور الرجوع مرة أخرى، ليتولى الرئيس قراءة النتيجة أو التقدير المستحق قبل أن يذكر بعض الأشياء اليوم، الساعة، المكان، العنوان، صاحب الأطروحة، الشهادة المتحصل عليها، ذكر أعضاء اللجنة والتخصص[1]، ويكون التقدير كالآتي: مشـــــرف جدا، مشرف، وقـــــد يؤجل مع تبيان السبب وهو ما نصت عليه م (41/83) [2].

خامسا: المقال العلمي: يمكن تعريف المقال العلمي عامة بأنه عمل بحثي أكاديمي يمس محورا دقيقا ومجالا محددا، يعالج إشكالية بذاتها مطروحة على الميدان العلمي أيا كان تخصص الباحث، وهي نفس الخصائص التي يمتاز بها المقال القانوني فيعالج مسألة دقيقة ومحددة في الشق القانوني بما يتناسب وتخصص الباحث، فلا يصح للباحث أن يتقصى في المسائل العامة إذا كان الموضوع مرسوما في شكل مقال قانوني، كأن يضع العناوين العامة دون تخصيصها في مجال من المجالات مثلا: عقد الزواج في قانون الأسرة، القضاء الإداري في الجزائر، فمثل هذه العناوين لا تصلح للبحث في إطار مقال قانوني لأن حدود المقال محددة ودقيقة[3].

ونظرا لأهمية المقال العلمي، فقد أصبح النظام الجامعي القائم في الجزائر يعتبر المقال وسيلة ضرورية لمناقشة أطروحة الدكتوراه وأداة وظيفية لترقية الأساتذة الجامعيين، فلا يمكن بتاتا للباحث في مرحلة الدكتوراه أن يناقش أطروحته مالم يثبت أنه نشر مقالا في مجلة علمية متخصصة محكمة ومصنفة، وهذا في مجال العلوم الإنسانية عامة ومجال العلوم القانونية خصوصا،

(1) بتصرف.

(2) عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 174. لمعرفة المزيد حول أطروحة الدكتوراه انظر:
أومبرتو إيكو(ترجمة علي منوفي)، كيف تعد رسالة دكتوراه، ط 19، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002.

(3) للاستزادة عن المقال القانوني ومعرفة الفرق بينه وبين الأطروحة راجع: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 175-179.

وهي معطيات تدخل في سنن التدريس الجامعي الجاد القائم على أساس الإبداع والتجديد المستمر، ففي الجزائر ومنذ سنوات كان الباحث يناقش أطروحته في الدكتوراه بمجرد انهاء واستكمال الاجراءات المعمول بها في المناقشات، إذن صارت المناقشة قائمة على نشر المقال وهو أمر يترك الباحث معلّقا لعدم التزامه بهذا الشرط الأساسي وكذلك الحال بالنسبة للتأهيل الجامعي أو الأستاذ المؤهل أي الترقية من أستاذ محاضر (ب) إلى أستاذ محاضر (أ)، ونفس الأمر في الترقية من أستاذ محاضر (أ) إلى أستاذ التعليم العالي فأمره معلق على النشاط البحثي من بينها المقالات العلمية في التخصص[1].

المطلب الثاني: وفقا لطبيعة البحث

وتنقسم إلى قسمين: البحث العلمي النظري (الأساسي)، البحث العلمي التطبيقي

الفرع الأول: البحث العلمي النظري (الأساسي)

- من منظور الدكتور "السيد تمام" فهي البحوث التي يكون الغرض الأساسي منها الوصول إلى حقائق وقوانين علمية، وهي بذلك تساهم في نمو المعرفة العلمية وهي تحقيق لفهم أعمق وأشمل لها بغض النظر عن مركزها في التطبيق من عدمه[2].

- البحث الأساسي (البحتي) (النظري)، وهو البحث الذي يهتم بأكتشاف الحقائق والنظريات العلمية الجديدة و الذي يساعد على نمو المعرفة العلمية من أجل تحقيق فهم أشمل وأعمق بغض النظر عن التطبيقات العملية لها[3].

- الدكتور "بومدين طاشمة" والدكتور "عند النور ناجي" يؤكدان على أنه نوع من البحوث المستخدمة في العلوم الإنسانية النظرية ولا يكون الهدف منها التوصل إلى نتائج عملية أو ابتكار لمخترع أو عالم (علم اللغات والأدب، التاريخ، الفلسفة، القانون، الشريعة، الدين)[4].

الفرع الثاني: البحث العلمي التطبيقي

- يوصف بأنه البحث الذي يكون الغرض الأساسي منه تطبيق المعرفة المحصلة منه لحل المشاكل العملية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها حتى تسعى للاستفادة من النتائج المتوخاة للتصدي لكل المشاكل القائمة في شتى المجالات[5].

---

(1) بتصرف.

(2) السيد تمام، المرجع السابق، ص 38.

(3) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 25.

(4) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 43.

(5) السيد تمام، المرجع السابق، ص 39.

- أما الأستاذ "نور الدين فوزي" فيرى بأنه البحث الذي يكون الغرض الأساسي والمباشر منه تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة فهو البحث الذي يشير إلى النشاط العلمي، من أجل التوصل إلى معرفة حقيقية وجادة والساعية لحل بعض الاشكاليات التي تؤرّق الباحث[1].

- يعتبر البحث المستعمل في العلوم التطبيقية والتجريبية (الملاحظة، التجربة) وغالبا ما يسعى صاحبها لابتكار جديد لحل المشكلة القائمة، أو تسخير المبتكرات والإبداعات العلمية الجديدة لمضاعفة الإنتاج مما يؤدي إلى مضاعفة الأرباح والتقدم المنشود.

الفرع الثالث: الفرق بين النوعين

تختلف البحوث النظرية عن البحوث التطبيقية من زوايا مختلفة في المعلومات والبيانات والأغراض المطلوبة في التحليل أثناء عملية البحث، نحاول في هذا الجانب إبراز أهم الفروقات كما يلي:

1- البحث النظري يهدف إلى تطوير المفاهيم الإدارية كما يهدف إلى إثبات أو نفي أفكار ومفاهيم كعينة، أما البحث التطبيقي يستقي المعلومات مباشرة من الميدان العملي ومن الظواهر الطبيعية.

2- يستقي الباحث النظري معلوماته من مصادر غير ميدانية ثانوية وفقط كالكتب والمقالات، في حين يحتاج الباحث التطبيقي إلى المعلومات والبيانات من المصادر الأصلية بالدرجة الأولى ثم المصادر غير ميدانية في تحليلاته.

3- يختلف البحث النظري عن البحث التطبيقي في المرحلة الأخيرة من مراحل البحث العلمي، فالبحث التطبيقي ينتهي بالتطبيق و المتابعة أما البحث النظري ينتهي بحوصلة من النتائج النظرية التي يدونها الباحث، لكن ما يمكن التنويه له على أن الخطوات البحثية لكل منهما تكاد تكون نفسها [2] .

(1) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 25.

(2) لمعرفة المزيد راجع:

- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص 43-45.

- إذا قلنا بأن هناك فوارق بين البحث النظري والتطبيقي، فثمة قواسم مشتركة بينهما في بعض الروابط المهمة، راجع في هذا الشأن نفس المؤلف في الصفحتين 44-45.

نتيجة: يمكننا أن نستخلص بأن البحث النظري يهدف إلى التوصل إلى الحقائق العلمية المحققة لتكوين نظام يشتمل على جملة من الحقائق لتعميمها وتطوير المعرفة العلمية وبالمقابل فالبحوث التطبيقية تسعى إلى تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة والتوصل إلى نتائج لحل المشكلات العالقة[1].

المطلب الثالث: حسب مناهج البحث والأساليب المستخدمة

تنقسم البحوث العلمية من منظور المناهج والأساليب المستخدمة إلى البحوث الوصفية، والبحوث التاريخية، والبحوث التجريبية، لذلك سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع وفقا للترتيب سالف الذكر.

الفرع الأول: البحث الوصفي (التشخيصي)

لا نلتزم بتعريف واحد لكن نحاول قدر المستطاع إعطاء بعض المفاهيم التي أقر بها مجموعة من الأساتذة وأصحاب الاختصاص كالآتي:

- الأستاذ "عمار عوابدي" يقول بأنه البحث الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا وكيفيا[2].

- الأستاذ" إدريس فخور" يعرفه بأنه البحث الذي يستهدف تحديد صفات ومواصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا وكيفيا يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي المسائل الأخرى[3].

- الأستاذ "السيد تمام": البحث التشخيصي هو الذي يهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة وجمع الحقائق والمعلومات وإعطاء الوصف الخاص بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في أرض الواقع، يضيف الأستاذ ويقول بأن هذه البحوث يمكن أن تتجاوز الوصف إلى اقتراح الحلول للظواهر محل الدراسة والبحث[4].

- الأستاذ "نور الدين فوزي": هي البحوث التي تهدف إلى إعطاء الوصف العام للظواهر المعينة وجمع المعلومات والملاحظات والحقائق عنها، ووصف الظروف الخاصة بها[5].

الفرع الثاني: البحث التاريخي

أساس هذا البحث ارتكازه على المنهج التاريخي كقاعدة عامة فالبحث التاريخي هو:

---

(1) بتصرف.

(2) نقلا عن: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 29.

(3) إدريس فخور، المرجع السابق، ص 12.

(4) السيد تمام، المرجع السابق، ص 39.

(5) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 25.

- البحث الذي يسجل الأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي، شرط أن لا تقف عند مجرد الوصف والتأريخ للوقوف على الماضي وفقط لكن يجب أن تحتوي على التحليل والتفسير لاستخلاص الدروس التي تساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل[1].

- يتمثل في البحث الذي يسجل الأحداث والوقائع التي جرت في الماضي، فتحللها بغية اكتشاف تعميمات لتكون وسيلة في فهم الحاضر وتعتبر من أقدم البحوث العلمية مقارنة بغيرها[2].

الفرع الثالث: البحث التجريبي

- فهو البحث الذي يقوم في الأساس على القيام بالتجارب على الفرضيات لأن البحث العلمي المتكامل يجب أن تُبنى نتائجه بطريقة أساسية على التجربة والملاحظة[3].

- يتمثل في البحث الذي يعتمد على الملاحظة والتجارب الدقيقة لإثبات صحة الفرضيات وذلك لمن يستخدم قوانين علمية عامة لضبط وتفسير وحل المشكلات والظواهر العلمية[4].

- هذا النوع من البحوث يعتمد أساسا على المنهج التجريبي القائم على الملاحظة وفرض الفروض والتجريب للتحقق من صحة الفروض وهو النوع الذي يستلزم توفر الأركان الثلاثة الأساسية وهي المواد الأولية التي تجرى عليها التجارب، الأجهزة، وأخيرا المُعدات المطلوبة لإجراء التجاب[5].

- البحث التجريبي وهو البحث الذي يبحث عن المشكلات والظواهر بناء على المنهج التجريبي كمنهج من مناهج البحث العلمي القائم على الملاحظة وفرض الفرضيات والتجربة الدقيقة المضبوطة[6].

الخلاصة: وفي الأخير يمكننا القول، بأن جميع أنواع البحوث العلمية الجامعية تمتاز بالمرونة والتكامل فيما بينها، فتتكاثف للوصول إلى حقائق علمية كاملة وشاملة.

---

(1) السيد تمام، المرجع السابق، ص 39.

(2) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 25.

(3) إدريس الفاخوري المرجع السابق، ص 26.

(4) لمزيد من التفصيل راجع:

- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 29.

(5) السيد تمام، المرجع السابق، ص 40.

(6) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 25.

الفصل الثالث:

مناهج البحث العلمي في المعارف القانونية والدراسات الفقهية.

عندما يدرك الشخص الواعي بأن أسباب نهضة الشعوب ونموها وتقدمها وازدهارها في شتى مجالات الحياة يدرك يقينا دون الشك بأن هناك علاقة تكاملية بين هذا التقدم وبين الطريقة العلمية والفكرية الصحيحة الملائمة التي ساهمت في الرقي والتطور، معتمدين في هذا المجال على الدراسة العميقة التي تم اكتسابها من خلال دراسة سليمة لأصحاب الاختصاص، هذا الاستنتاج يعتبر منطقيا لأن استعمال الطرق والأساليب العلمية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب هي العوامل الرشيدة التي تقود بالتأكيد إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنظيم المُحْكم، وتعطي للفرد المقدرة على مواجهه الأحداث والتحكم فيها[1]. فلا مجال للشك بأن تقدم البحث العلمي وتحصيل المعارف العلمية يرتبط بضرورة وجود المنهج للبحث فإن غاب المنهج العلمي الذي سيُطبق على الموضوع قيد الدراسة خضع البحث للعشوائية وأضحت المعرفة غير علمية.

فليس هناك بحث علمي دون منهج واضح يعتمد على القواعد الرئيسية في الموضوع فيتم طرح الاشكالية محور البحث وتحليل أبعادها ومسبباتها، ومعرفة كل الجوانب وتأثيرها بالظواهر وفقا لأدوات البحث العلمي للوصول لنتائج يمكن تطبيقها، فالبحث دون منهج علمي موضوعي يرتبط بالواقع العملي يصبح عامل اغتراب وانعزال، حيث يتحول إلى درب من دروب التفكير التنظيري الذي يحتاج إلى واقع عملي يؤكد سلامته وصحة نتائجه وتصبح الدراسة في هذه الحالة مجرد حشر ورسم لمجموعة من المعارف الإنسانية المتراكمة، فتفتقد بها رابطة علمية بينها وبين استخدامها لوضع حل لمشكلة علمية تعاني منها البشرية أو تتطلع للخروج منها[2].

لكن ما يُعاب عليه في الوقت الراهن ورغم أهمية مناهج البحث العلمي، لكن الجامعة الجزائرية في بعض من الأقسام أو الكليات لا تعطي قيمة لمناهج البحث العلمي، وهو القصور بعينه فينصب جام اهتمامهم على الموضوع ويتناسؤنا بأن الدراسة التي يقومون بها ماهي إلا مجرد جمع معلومات

(1) عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 29.

(2) راجع: محمد عبد الغني سعودي، محسن احمد الخضيري، المرجع السابق، ص 41.

- وهو أمر لم يعد مقبولا اطلاقا في ظل نضوب الموارد البشرية والمادية والعلمية وتعدد مصادر الاستخدام، فالبحث العلمي يقوم على منهج مرتب للتفكير العقلي الرشيد.

وتدوينها في مطبوعات أو مؤلفات لكن دون منهج واضح في التعليم ومن ثم أدت إلى غياب المهارة العلمية فينتج عنها الاضطراب في الحياة الفكرية.

لذلك نحاول في الفصل الثالث من الدراسة بإذن الله ان نلقي نظرة على المعطيات العامة لمناهج البحث العلمي، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تتناول بالإفراط والتحليل المعالم الفكرية لهذا الموضوع كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية المنهج العلمي.
- المبحث الثاني: أهمية ووظائف المناهج العلمية.
- المبحث الثالث: مساهمة ودور المهتمين والفقهاء المسلمين في مناهج البحث العلمية

المبحث الأول:

ماهية المنهج العلمي.

لتحديد مفهوم المنهج العلمي يجب الاشارة في البداية لمصطلح المنهج في المطلب الأول، ثم إعطاء فكرة عن المداخل المنهجية أو ما يسمى كذلك بالإطار النظري الموجه للبحث العلمي.

المطلب الأول: مفهوم المنهج.

الفرع الأول: المنهج لغة واصطلاحا.

المنهج ترجمة للكلمة الفرنسية (Méthod) وباللغة الإنجليزية (Method) وهو الطريق الواضح والسليم[1]، وهذا اللفظ مشتق في الأصل من كلمة يونانية وهي كلمة تستعمل بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة وهو المعنى من منظور "أفلاطون" و"أرسطو" لكن هذا المعنى لم يأخذ معناه الحقيقي الحالي إلا ابتداء من عصر النهضة الأوربية وقبل هذا العصر كان مجموعة من الفلاسفة يقصدون بالمنهج جزء من أجزاء المنطق مثل (Nunez, Molina) وفي كتاب (Zaberrella) عام 1578 هناك فصل طويل يتكلم عن المنهج وهو الأمر نفسه لدى الكاتب (Eustache de saint paul) زد عليها "راموس" Ramus1515-1572.

لكن الخطوة الحاسمة في تكوين المنهج كان من طرف "بيكون" سنه 1620 في كتابه (الأورغانون الجديد) و"ديكارت" في كتابه (مقال في المنهج) عام 1637.

- وعُرّف المنهج بأنه طائفة من القواعد العامة المصُوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم.

(1) ادريس فخور، المرجع السابق، ص 22.

- هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين[1].
- يعتبر المنهج مجموعة قواعد ومبادئ وأسس البحث العلمي يعتمدها الباحث كمراحل وخطوات لدراسة وتحليل اشكاليه الموضوع واستثمار المادة ذات العلاقة بالبحث[2].
- المنهج من الفعل الثلاثي نهج وهو الطريق المستقيم الواضح، والمناهج هي الخطة المرسومة ويُعرّف بالطريق البيّن إلى الحق في أيسر سُبله[3].
- "حامد ربيع" يقول بأن المنهج هو أحد العناصر الأساسية للمعرفة العلمية التي يجب أن تتضمن عنصرين هما: - موضوع قابل للتحديد- أن تكون هذه المعرفة العلمية قد أمكن لها أن تشكل جسدا من الحقائق والمدركات[4].

دائما في مجال التعريف فيما يخص (المنهج) فالكاتب "محمد محمد قاسم" يضع بعض من التعريفات التي أشرف عليها أصحابها كالتالي[5]:

- يعرفه الدكتور" محمد بن عمر بن سالم" بأنه هيكل مكون من القواعد والفرضيات المستخدمة في حقل معين وعليه تكون المنهجية بدلالة علم المناهج إذا كان المنهج هو الطريق لبلوغ علم معين[6]. - مصطلح أحادي المعنى في العلم[7].
- يقصد بالمنهج المنهجية طائفة من القواعد العامة التي تصاغ من أجل الوصول إلى الحقيقة المنشودة[8].

(1) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص ص 03-04.
(2) تومي أكلي، المرجع السابق، ص 139.
(3) ادريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 16.
(4) بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 09.
(5) منقول عن: محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 52.
(6) محمد بن عمر بن سالم، منهج البحث العلمي وطرق كتابته في علوم الشريعة، القاهرة، 2000، ص 07.
(7) يقول نفس الأستاذ بأنه يجب العمل جاهدا على وحدة المناهج في الميدانين الطبيعي والاجتماعي، لأن هناك فريق من العلماء يرى بأن مناهج البحث عبارة عن إجراءات بحثية محايدة. راجع: خالد حامد، المرجع، السابق، ص 35.
(8) حازم حمد موسى الجنابي، المرجع السابق، ص 51.

- الدكتور "السيد تمام" يعتقد بأن المنهج في اللغة العربية هو الطريق الواضح أو الخطة المرسومة، أما علميا فهو: - الخطة المنظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بهدف الوصول إلى الحقيقة أو البرهنة عليها (حسب ما جاء في المعجم الفلسفي).
- الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة أو البرهنة عليها.
- الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد العامة.
- التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها حين نكون بها عارفين[1].
- بشكل عام فالمنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة عن الأسئلة التي تثيرها المشكلة موضوع البحث. والمنهج أيضا هو طريق الحل وقد تكون الطريقة غير علمية أي تعتمد على الأفكار غير المبرهنة عنها (دون الرجوع إلى أدوات البحث العلمي)، وهنا نكون أمام منهج غير علمي وإما العكس من ذلك ونكون بكل منطق أمام المنهج العلمي[2].
- نهج الطريق سلكه وقد ورد في القرآن الكريم بلفظ المنهج، فيقول تعالى في محكم تنزيله "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا"[3] وهو الطريق الواضح المحدد لمعرفة دين الحق.
- نجد في مطبوعة الأستاذ "نور الدين فوزي" بعض من التعاريف نوجزها في ما يلي:

1- المنهج هو الكيفية العقلانية المتبعة لتقصي الحقائق وإدراك المعارف، فهو الأسلوب المتبع في ترتيب وتنظيم الأفكار وإخضاعها للتحليل للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة.
2- هي فن التنظيم الصحيح للأفكار للكشف عن الحقيقة، أو هي العمليات العلمية المترابطة بغية تطوير حقول المعرفة[4].

إضافة إلى ما قلناه فالمنهج هو الطريق المستقيم الواضح والبيّن والمستمر للوصول إلى الهدف المنشود، كما يعني كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين وفقا لبعض المبادئ بطريقة تمتاز بالنظام والتنسيق[5].

(1) السيد تمام، المرجع السابق، ص 49.
(2) أحمد درداري، مناهج البحث العلمي الجامعي، ط، مطبعة تطوان، المغرب، 2016، ص 19.
(3) سورة المائدة، الآية 50.
(4) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 12.
(5) فتيحة حزام، فلسفة ومناهج العلوم القانونية، ط1، المركز الأكاديمي للنشر الإسكندرية، مصر، 2019، ص62.

ويكتسب مصطلح المنهجية مضمونا علميا دقيقا مع تطور الفكر العلمي وازدهار أدواته الفنية فأدركت الدول قيمتها العلمية والعملية وأصبحت بذلك تدل على الطريقة العقلانية المنتظمة والمنظمة والمنضبطة لممارسة نشاط محدد، كأسلوب علمي راقي على باقي الطرق العفوية والعشوائية لاكتساب العلم والمعرفة. ويقصد بالمنهجية في البحث العلمي حسب رأي الدكتور "احمد خروع" (الطريقة العقلانية المتبعة لتقصي الحقائق وإدراك المعارف فهي الأسلوب المتبع في ترتيب الأفكار، وعقلنة الفرضيات وإخضاعها للامتحان والتحليل للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة)[1].

يهدف المنهج العلمي الحديث إلى توسيع نطاق المعرفة ومحاولة التعرف على الجوانب المجهولة في الدراسة مهما اختلفت المواضيع ومهما اختلفت أنواع المناهج المستعملة.

والمنهج هو الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب من خلال دراسة المصاعب والعقبات، وفي الفكر العلمي المعاصر الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل للتوصل إلى مجموعة من النتائج[2].

إن الهدف من تقديم المنهج هو ايضاح النقاط الأساسية في تقديم المعلومات والبيانات حتى لا يضيع جهد من يحاول البحث في التخبط العشوائي الذي تجاوزه العلم الحديث ولهذا تتكون للمنهج قاعدة علمية تنطلق منها الدراسة ويعودون إليها عند الحاجة لكي تصبح مرجعا أصيلا دون التجريد من الخصوصيات الذاتية والموضوعية[3].

هو مصطلح وزنه كوزن المذهب ويعني النظام والترتيب، وهو مجموعة القواعد التي يتم وضعها للوصول إلى الحقيقة أو الطريقة التي يتبعها الباحث في تفحصه للمشكل لاكتشاف الحقيقة والتوصل إلى نتائج لتكون برهانا ويقينا ودليلا أصيلا، وهو فن التنظيم السليم لسلسلة من الأفكار والإجراءات للكشف عن الحقيقة[4].

أوضح الأستاذ "توماس كون" قواعد المنهجية العلمية وشرح مراحل بلورتها في كتابه (هيكله الثورات العلمية) سنه 1967 ويقول في بأن نجاعة المنهج تكمن في إثراء الحقل المعرفي بمكتسبات علمية جديدة ويضيف "كون" بأن الدورة العلمية تشمل عدة مصطلحات علمية:

(1) أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 07-08.

(2) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 102.

- عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 92.

(3) عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 52.

(4) صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 92.

- محطة الافتراض: تبلور الافتراضات الأولية فتتشكل الانطلاقة الجدية للبحث العلمي
- مرحلة الدراسة والتمحيص: مرحلة الدراسة والتمحيص وهي نبض الدراسة العلمية فيتولى الباحث فحص الافتراضات وامتحانها وحوصلة النتائج.
- آخر هاته المراحل مرحلة التحقيق وهي المرحلة التي تنتهي بها الدورة العلمية والتوصل إلى جملة النتائج بعد التأكد من موضوعيتها وبانتهاء هذه المراحل ينتهي الوصف الهيكلي للاكتشاف العلمي[1].

من خلال المنهج يستطيع الباحث الوصول إلى الحقائق واطلاق الحكم على المعلومات الاستكشافية وتوليد المعارف عن القضايا المبهمة، والسمة الرئيسية للمنهج هو ثبات النتائج التي يتم التوصل اليها دون الاهتمام بشخص الباحث. من هذا المنطق بات جليا للمهتمين على أن المنهج يقوم بدور استراتيجي في تشخيص وتحديد المشكلات التي يمكن دراستها بوسائل علمية رشيدة وصحيحة[2].

نقصد أيضا بالمنهجية طريقة الاجابة عن الاشكالية أو سؤال قانوني ما، أو تحليل فكرة ما من خلال عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومتواتر مع تجنب العرض العشوائي غير المنظم للمعلومات[3].

بشكل عام ومن خلال ما أوردناه من تعاريف فإننا نميل ونؤيد التعريف الذي أدلى به الدكتور "عبد الرحمن بدوي" فوظف المعالم الحقيقية لمصطلح المنهج وعليه فالتعريف الذين نسوغه حسب رأينا: "المنهج هو المسلك أو الطريق الذي يؤدي بنا إلى الكشف عن الحقيقة بإتباع مجموعة من القواعد العامة العلمية التي تسيطر وتهيمن على العقل، وتحدد مختلف جوانبه للوصول إلى نتائج محققة ومعينة"[4].

(1) منقول عن: - أحمد خروع، المرجع السابق، ص 09.
يراها المؤلف بأنها أوضح طريق لأنها تملي علينا تفادي الغموض والتعقيد، والحرص على التسهيل والتبسيط بقدر ما يبسط الباحث فرضياته واستنتاجاته بقدر ما يسهل علينا فهمها واستيعابها، وبهذا فهي الطريق الأصوب والسليم.
(2) بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 10.
(3) ادريس فخور، المرجع السابق، ص 25.
(4) وهو التعريف الذي استخلصناه. بتصرف.

الفرع الثاني: المنهج(علم المناهج) والمنهجية.

قبل أن نشير إلى التعريف الخاص بالمنهج العلمي المعتمد في إعداد الرسائل والأطروحات أو بحوث الدراسات العليا، بودنا أن نشير إلى مشكلة مختلف فيها عند الباحثين والمهتمين وهي مشكلة التفرقة بين المنهجية والمنهج، أو مشكلة الفرق بين المنهج والأسلوب المتبع في الدراسة حيث ما هو منهج عند البعض هو منهجية عند البعض الآخر لأن تحديد نوع المنهج المستخدم يختلف من ظاهرة إلى أخرى، أو من مشكلة إلى أخرى فالمناهج تختلف باختلاف الظواهر والمشكلات المطروحة فما يصلح منها لدراسة ظاهرة أو مشكلة ما قد لا يصلح لأخرى، فهناك مثلا من يعتبر بأن المنهج الوصفي يختلف عن المنهج التاريخي وعن منهج دراسة حالة في حين هناك من يرى بأن منهج دراسة حالة ومنهج المسح هما أسلوبان من أساليب المنهج الوصفي، فلا توجد طريقة علمية واحده متعارف عليها للكشف عن الحقيقة لأن طرق العلم وأساليبها تختلف باختلاف الموضوعات وهذا حسب الاختصاص[1].

على هذا الأساس يجب على الطالب إدراك حقيقة مهمة هو معرفة الفرق بين المنهج والمنهجية لكي يكون هناك تكامل منهجي حقيقي في البحث العلمي، وهي ظاهرة من منظور أصحاب علم الاجتماع تحتاج إلى الوقوف عندها والتنبيه بخطورتها من جهة وأهميتها من جهة أخرى فيقول الأستاذ "زعيمي مراد" بأنني كلما أردت معرفة المنهج الذي اعتمده الطالب في إنجاز بحثه إلا وجدت الإجابة كما يلي (إنه المنهج الوصفي التحليلي) ومما يزيد في دهشتي كما يقول المتحدث فإنني أجد مواضيع مختلفة بصياغات منهجية مختلفة وبأهداف مختلفة بالاعتماد على تقنيات وأدوات مختلفة، ومع ذلك تجد الطالب قد عالج موضوعه بهذا المنهج الوصفي التحليلي، وللأسف الشديد فان التبرير الوحيد المتكرر عند الطلبة هو ذلك ما وجدناه في المذكرات والرسائل السابقة[2].

فكل موضوع للدراسة يتطلب نوعا محددا من المناهج التي تناسبه وعليه فإن تصنيف المناهج يعتمد عادة على معيار، والهدف من هذا تفادي الخلط والتشويش كما أن التصنيفات في حد ذاتها فيما

(1) بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص ص 20-21.

(2) زعيمي مراد، التكامل المنهجي في البحث، العدد السادس (عدد خاص)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995، ص 83

يخص المواضيع المدروسة تختلف من شخص لآخر كما تتنوع التصنيفات للموضوع الواحد وهو الأمر الذي ينطبق على مناهج البحث العلمي[1].

يشير الفقهاء مسألة الفصل أو عدم الفصل بين المناهج العلمية، وحول هذا الموضوع الشائك يرى "كلود برنارد" بأن الملامح الأساسية في هذا هي:

- ان العلم لا يحصل إلا في المعمل وفقا للحاجة العلمية.
- عدم تقيد الباحث العلمي بمنهج فلسفي معين أثناء القيام بأبحاثه ودراساته المتخصصة، لأن المناهج لا يمكن أن تدرّس نظريا كالقواعد وقوانين نظرية يسير على هديها الباحث.
- المناهج تختلف باختلاف العلوم[2].

هناك من يخالف هذا الرأي فيرى الدكتور "عبد الرحمن البدوي" ما يلي: (فإذا كان صحيحا ما يقوله "كلود برنارد" في نسبيه مناهج البحث العلمي في تطبيقاتها على مختلف العلوم والمعرفة وعدم تقيد العالم المتخصص بقواعد وتعاليم الفيلسوف المنطقي وأن عمليات البحث والدراسة تختلف وتتنوع من عالم إلى آخر بحسب خصوصية كل علم من العلوم، فإنه ليس صحيحا القول بانفراد العالم المتخصص بخلق وتكوين مناهج البحث العلمي دون مشاركة العالم المنطقي والفيلسوف المفكر وإلا لن يتمكن هذا العالم من اكتشاف ومعرفة العلاقات والروابط العامة والمنسقة بين العلوم وميادين المعرفة المختلفة المرتبطة والمتشابكة على أساس قانون وحدة العقل الإنساني، وبالتالي تترابط وتتداخل كافة المناهج العلمية بمعنى كل فروع العلوم في أصول ومناهج علمية[3].

ويقول "آربون" (Urban) بأن الروح العلمية لا يمكن أن تتقدم الا بإيجاد مناهج جديدة وكل بحث في المنهج العلمي هو بالضرورة بحث مؤقت لا يمكن أن يكتمل إطلاقا إلا إذا عُدلت على الدوام، و هذا الأمر لا يكون إلا بتكاثف الجهود بين مختلف المعارف العلمية والفكرية كما يمكن استخدام كافة المناهج وهذا في بحث علمي واحد لأن الحاجه تزداد إلى استخدام أكثر من منهج للحصول على نتائج وحقائق أكثر ثباتا ويقينا، والسبب في هذا شدة تغير وتعقد الروابط في

(1) وهو رأي الأستاذ بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص 21.

(2) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 09.

وهذا فالنتيجة أن تكوين المناهج ليس من مهمة الفيلسوف لأنه لا يستطيع أن يقدم منهجا عاما.

(3) المرجع نفسه، ص ص 09-10.

الظواهر الإنسانية[1]، والنتيجة يقول الدكتور "عبد الرحمن بدوي" على أن الفصل بين المناهج العلمية أمر مستحيل في البحث العلمي لكننا نستعمل هذا التقسيم للمناهج من أجل الدراسة لا أكثر ولا أقل وعلينا أن نراعي تلك الوحدة، وأن لا نعد هذا التقسيم تقسيما مطلقا فهي جميعا خطوات مختلفة لكن في منهج واحد عام[2].

من خلال ما تقدم يمكن أن نستخلص مجموعة من الفوارق بين المنهج أو عالم المناهج والمنهجية يوجزها الدكتور "ادريس فخور" في ما يلي:

- مناهج الدراسة باختلاف التخصصات التي تنتمي إليها فالفيزياء لها مناهجها والرياضيات لها مناهجها والعلوم الإنسانية مناهجها هي الاخرى لكن المنهجية هي العامل المشترك بينهم. - المناهج تتطور بتطور العلوم في حين فالمنهجية تبقى ثابتة.
- علم المناهج يرتبط بجمله من التقنيات والوسائل الواجب إتباعها بينما المنهجية ترتبط بالأساليب والمراحل التي ترتب الأفكار لتحاشي العشوائية.

المنهجية هي وسيلة وليست غاية إذْ تعتبر الخيط الخفي الذي يكون له الدور في ربط أقسام الموضوع بعضها ببعض، كما يحدد الخطوات الكبرى التي يسير عليها الفكر في انتقاء وتنظيم المعطيات، فهذه الوسيلة بما تتضمنه من أساليب للتفكير ولدت من رحم الفلسفة وترعرعت في كنف العلوم الطبيعية وأصبحت في ريعان شبابها رفيقه للعلوم الإنسانية بما فيها العلوم القانونية والادرية[3].

وعلم المنهجية أو علم المناهج استخدمه للوهلة الأولى الفيلسوف "كنت" فقد قسم المنطق إلى قسمين[4]: الأول: مذهب المبادئ ويدرس شروط المعرفة الصحيحة.

الثاني: الذي يحصر الاطار العام الذي يتشكل به أي علم من العلوم.

وبنوع من التركيز فعلم المناهج كما أوردها "الدكتور عبد الرحمن بدوي" هي:

---

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 15.

(2) المرجع نفسه، ص 16.

أفرط الأستاذ عبد الرحمن بدوي في هذا المجال من خلال وصف هذا الأمر وإسقاطه في مجال الرياضيات عن طريق المنحنيات والدوال والجيب وتجيب.

لمعرفة المزيد راجع لمؤلفه في الصفحات من 17-19.

(3) ادريس فخور، المرجع السابق، ص ص 25-26.

(4) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص ص 06-07.

أ- العلم الباحث والدارس للمناهج الثلاث الآتية الاستدلال، التجريب يضاف اليها المنهج الثالث الخاص بالعلوم الأخلاقية أو التاريخية وهو منهج الاسترداد.

ب- البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عنها في العلوم. ج- العلم الذي يبحث في مناهج الدراسات والبحوث الفكرية التي يسلكها العلماء في أبحاثهم للوصول إلى الحقيقة. والنتيجة فيما يخص الفصل من عدمه بين المنهجية وعلم المناهج برأي الدكتور "طلعت همام" فهو غير ممكن في مجال البحث العلمي لكننا نقوم بهذا التقسيم من أجل دراستها فحسب وعلينا إذا أن نراعي تلك الوحدة وأن لا نعتد بهذا التقسيم تقسيما مطلقا فهي في الواقع كلها خطوات مختلفة في منهج واحد عام قد نسير بها كما هي بالنسبة إلى مسألة واحدة في علم واحد فقط[1] وهو ما نؤيده بمنتهى الصراحة[2].

المطلب الثاني: المداخل المنهجية وتطور الفكر العلمي.

في هذا المطلب وكما هو موضح فالتقسيم يكون ثنائي بين نوعين فالأول نحاول أن نوضح مسألة المداخل المنهجية في حين الفرع الثاني أردنا فيه إعطاء اضافة جديدة وعنْوناه بتطور الفكر العلمي وارتأينا التركيز على هذه النقطة من قناعة راسخة للعلاقة القائمة بين الفكر العلمي والمنهج العلمي فالعلاقة بينهما هي علاقة تكاملية.

الفرع الأول: المداخل المنهجية: أشرنا سلفا بأن عدد كبير من الفقهاء يؤيدون الطرح القائم على توحيد المناهج العلمية فالفصل بين المناهج أمر خطير ومستحيل في البحث العلمي، وهذه الوحدة يجب أن تكون في كل الميادين الفيزيائية، الرياضية، الاجتماعية وغيرها، والمدخل المنهجي يشكل الرابطة المحورية بين المبادئ والأسس المنطقية لقواعد المنهجية وبين اختيارات الباحث للمنه المتبع في الدراسة الذي يرتب مسألة تناوله للظاهرة موضوع الدراسة، وما تقتضيه هذه القواعد من اجراءات وأساليب الفحص والاثراء[3]، فالمدخل المنهجي من منظور أصحاب العلوم الاجتماعية هو" نموذج تصوري للكون والإنسان والمجتمع والتاريخ وبناء منهجي لتحليل هذا المجتمع وتفسير ظواهره في ضوء افتراضات ذلك النموذج التصوري"[4].

(1) نقلا عن: إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 19.
أنظر ايضا: - عبد الناصر أبو زيد، المرجع السابق، ص ص 16-17.
(2) بتصرف.
(3) خالد حامد، المرجع السابق، ص 36.
(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المداخل المنهجية هي تصورات منهجية لرؤية الواقع الاجتماعي ومحاولة تحليل القواعد والأنظمة والظواهر من خلال إبداء الرأي الشخصي فيقول "علي باشا" في هذا الصدد (المدخل المنهجي يأتي في المستوى الثاني للبناء المنهجي لنسق التفكير العلمي والذي يوضح التصور المنهجي لرؤية الواقع ويتناول الظواهر وأنظمته ومراجع الأنساق النظرية، ومن خلال هذه المعطيات يتشكل المدخل المنهجي في ضوء المبادئ الاساسية التي يعتمد عليها الباحث[1]، وتصنف المداخل المنهجية إلى المدخل المنهجي الوصفي والمدخل المنهجي الماركسي والمنهج الاسلامي.

1- المدخل المنهجي الوصفي: استخدم الفيلسوف "كانت" هذا المصطلح في علم مذهب المبادئ وموضوعه شروط المعرفة الصحيحة، والقصد من هذا التنويه إلى نسق فلسفي والذي يعني الاعتماد على الواقع والخبرة[2]، هذا المنهج ينظر للدراسة العلمية للظواهر على أنها تقوم على الأساس الواقعي كالملاحظة، التجربة، وهو ما يؤيده "سان سيمون" فيقول (عندما تكون كل أجزاء المعارف قائمة على الملاحظة فإن إدارة الشؤون الروحية يجب أن تستند إلى القدرة العلمية باعتبارها متفوقة على اللاهوتية والميتافيزيقية)[3]. ومن خلال هذا الطرح يرى الدكتور "خالد حامد" بأن "سان سيمون" أنشأ بذور الوضعية وبالمقابل الفيلسوف(كنت) جعل الوضعية نظرية متكاملة ذات بعد فلسفي تستوعب كل التراث الإنساني، وجعل منها منطلقا في التحليل يحتوى كل العلوم الاجتماعية والطبيعية[4].

2- المنهج الماركسي: تصور المنهج الماركسي يقوم أساسا على أن تطور المجتمعات البشرية لا يكون إلا على أساس اقتصادي وأن المجتمع الشيوعي هو المصير المستقبلي للبشرية جمعاء، فيقول "كلود برنارد" على أن الفيلسوف يجب أن يرشدنا إلى المنهج الذي يراه مناسبا في الدراسة فمن الواجب أن يبدأ العالِم المتخصص والذي يؤيد منهجا معينا

(1) فضيل دليو وآخرون، علم الاجتماع من التغريب الى التأصيل، دار المعرفة، قسنطينة، دون ذكر سنة النشر، ص 144.

-خالد حامد، المرجع السابق، ص 35.

(2) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 07.

(3) نقلا عن: خالد حامد، المرجع السابق، ص 37.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها. ويقول (سان سيمون) إن أكبر وأشرف طريقة للتقدم والرقي بالعلم هو جعل العالم في إطار التجربة ويؤسس كلامه انطلاقا من بعض المقومات: الواقعية، الاحساس بمصدر المعرفة، الإطار المرجعي للعلوم الانسانية هو العالم الطبيعي كما يجب إخضاع الظواهر الاجتماعية للتجريب.

فيرشدنا إلى الطريق الذي سلكه في أبحاثه وأن يقدم لنا تقريرا مفصلا عن الخطوات التي مر بها وهو في سبيل بحثه العلمي[1].

والفكرة الأساسية في النظرية الماركسية قائمة على مبدأ التغيير الجدلي النابع من الصراع بين العناصر المتضادة، وهذه العملية الجدلية تمثل القانون العام الذي يحكم كافة صور الظواهر الموجودة في الطبيعة، زيادة على ما قيل فإن الحقائق التاريخية تنفي المزاعم التي ينادي بها أصحاب المنهج الماركسي والقائل بأن قيام المجتمع الشيوعي معناه نهاية الحروب والانشقاقات التي تعتبر من الظواهر المتعارف عليها لكن في الحقيقة وكما يصرح به فريق من العلماء لا يمكن التسليم بأن الصراع النابع من علاقات الانتاج هو العملية المؤدية إلى التغيير الاجتماعي[2].

3- المنهج الاسلامي: المدخل المنهجي الاسلامي هو التصور الاعتقادي الذي يأخذ من العقيدة الاسلامية مرجعا لتحليل السلوك الإنساني والحياة الاجتماعية ويفسر بمقتضاها جميع الظواهر المجتمعية[3]، والمنهج العلمي الاسلامي يجتمع مع العديد من المناهج التي يؤثر فيها مبدأ السببية التي لا يختلف فيها السبب عن المسبب وأن التفصيل في هذا الموضوع ما هو إلا مجهود فكري يقوم به الباحث العلمي أو العالِم للكشف عن الحقيقة والتوصل إلى نتائج علمية مقنعة وعامة، مجددة، يمكن تعميمها وهذا الأمر لا يتأتى إلا باتباع أداة من أدوات البحث العلمي كالمشاهدة والتجربة وواضح من هذا بأن المنهج العلمي الاسلامي يعتمد في دراساته على الأساليب الحِسّية في التعامل مع موضوع الدراسة مع استعمال العقل في رصد الظواهر الاجتماعية[4]، فالمنهج الفكري الاسلامي يرتكز على جملة من الحقائق من منظور "الأستاذ فضيل دليو" ومن معه:

أ- لابد للإنسان من عقيدة تفسر له ما حوله وواضح من هذا بأن الإنسان بفطرته لا يمكن له أن يستقر على أرض المعمورة دون رباط.

ب- هناك تكامل بين أمرين طبيعة النظام الاجتماعي وطبيعة التصور الاعتقادي فالنظام الاجتماعي هو جزء من التفسير الكلي للوجود.

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 11.

(2) خالد حامد، المرجع السابق، ص 40.

(3) فضيل دليو وآخرون، المرجع السابق، ص 144.

(4) خالد حامد، المرجع السابق، ص 41.

ت- ان الشخصية الإنسانية لا تتناسق الا حينما تكون تحت سيطرة منهج واحد منبثق من أصل واحد هو الله خالقها[1].

الفرع الثاني: تطور الفكر العلمي: يُستخدم المنهج العلمي في التحليل كمجموعة من الأسس والقواعد التي ينطلق منها أي بحث علمي، شرط أن يتسم هذا الإثراء بصفات منطقيه كما يمتد التحليل إلى مجموعة من العمليات التجريبية العلمية والفكرية التي تطورت تطورا كبيرا بمرور الزمن، فتنوعت هذه المناهج واختلفت بتنوع العلوم والبناء المنطقي لكل علم والتي تهدف في النهاية إلى تحصيل المعرفة العلمية الجادة. فكان للفلاسفة والعلماء اضافة للتطور التكنولوجي الأثر البارز في تطور التفكير العلمي عبر مر العصور لغاية اتضاح الصورة العامة للمنهج العلمي وفي هذا الفرع من الدراسة نحاول اعطاء نظرة عن تطور الفكر العلمي عبر التاريخ ولو بشيء من الايجاز[2].

1-مرحلة التفكير الأولي: من الناحية التاريخية تُعتبر أول عهد يدخل فيه الإنسان التجمعات البشرية، وبصفته حيوان مدني اضطر بدافع غرائزه إلى التجمع لمواجهه عدوان الطبيعة ومقاومة التحديات المتعددة، فقبل أن يكبر الإنسان ويشتد عوده كان يفتقر لآليات الحماية الفردية لحماية نفسه من بطش الطبيعة، فطفت إلى الوجود تجمعات بشرية هدفها الدفاع عن النفس والتصدي لويلات الطبيعة، هي معطيات عجّلت بالكُتاب والدارسون بإطلاق العنان الى تأليف كتب تعالج موضوع التجمعات والعشائر والقبائل فعبروا عنها بأجمل مراحل الانسانية وناشدوا بمبدأ مهم أولت لها فيما بعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الاهمية البالغة ألا وهو "مبدأ المساواة"[3].

2-مرحلة التفكير الديني والميتافيزيقي: تطلع الإنسان إلى السماء يستنجد ربه ليتلقى الرحمة والعفو والغفران من عند الرحيم المقتدر فنزلت الكتب السماوية على الأنبياء والرسل فأذاعوا بين الناس العلم والتعلم، فاستطاع الإنسان أن يخرج من غياهب الجهل إلى المعرفة ليقرأ ويتعلم، فنزلت على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم سورة اقرأ فناشده ربه فقال له "اقرأ" فقال له ما أنا بقارئ فقال له "اقرأ باسم ربك الذي خلق" وهي في حقيقة الأمر بشائر من السماء ليتحول الإنسان ويخرج من الجهل إلى النور، فترعرع الإنسان وصوّب سهامه في

(1) فضيل دليو وآخرون، المرجع السابق، ص 146.
(2) أحمد خروع، المرجع السابق، ص 11.
(3) بتصرف.

غرائب الظواهر لتحليلها باتخاذ مجموعة من الطرق والوسائل كأدوات في التحليل، ليُدرك سر الأشياء ومكوناتها فأتقن علم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والطب وغاص في دواليب الشعر والأدب والخطابة وتفسير القران الكريم[1].

3-مرحلة التفكير الوضعي: المدرسة الوضعية هي الحوصلة الفكرية التي أفرزها المجتمع الأوروبي المتحرر متعدد الروافد، فهي مزيج من النفعية والواقعية تسعى إلى رفع قدرات الإنسان الانتاجية، وقد عمت المدرسة الوضعية بمبادئها وفكرها وأهدافها على كامل أوجه الحياة وتفرعت عنها العديد من النظريات زادت وجاءت النظرية الوضعية كرد فعل مباشر لاستبداد الكنيسة فحررت العقل من جميع القيود الميتافيزيقية والدينية، وحول هذه المسألة يقول الفقيه "موريس شليك" (أن العالم الوضعي عندما يخاطب الميتافيزيقي لا يقول له بأن المسائل التي تثيرها هي خاطئة بل يقول له هذه المسائل خارجة عن نطاق العلم وبالتالي فهي لا تعنيني)[2].

المبحث الثاني:

أهمية ووظائف المناهج العلمية.

يمنح المنهج العلمي السيطرة على الطبيعة كما يمنح القدرة على التكيف معها مع ما يلائمها، فلم تعد المعرفة العلمية ولا العلم ولا التفكير العلمي أنواعا من التأمل الحالي يقوم به العالم نحو الطبيعة بل أصبح العالم الآن نوعا من السيطرة بالغة القوة، بقصد تغيير البيئة المعاصرة إلى الأفضل فهو إذا انتقال من التأمل إلى التحكم[3].

المطلب الأول: أهمية المناهج العلمية.

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الركائز تمثل السمات الأساسية تعطي له معنى البحث الجاد القائم على العلم في قواعده ومناهجه وأسلوبه وتقسيماته، بدءا من الاشكالية المطروحة إلى غاية النتائج لتضفي عليها بهذا الترتيب المُحْكم صفه الضبط واليقين.

(1) أحمد خروع، المرجع السابق، ص 13.

(2) المرجع نفسه، ص ص 14-15.

(3) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 55.

والمناهج العلمية هي المناهج التحسيسية التي لا تقف عند قبول الواقع بل تعمل على تحسينه إلى ما ينبغي أن يكون عليه حتى لا تكون بمرور الوقت جامدة أو متحجرة لا مرونة فيها بعيدة عن الحيوية، متكئة على عصا لا فلسفة من ورائها إلا بإثبات عدم القدرة على من يتكئ عليها[1].

ان الباحث المتخصص في مجال من مجالات العلم له مطلق الحرية في اتباع المنهج الملائم للدراسة، حتى يستطيع أن يفي بمطالب العلم المتجددة وإلا كانت مصدرا للضرر. فالروح العلمية لا يمكن لها التقدم إلا بإيجاد مناهج جديدة وحديثة ويقول "آربان" (لا يوجد منهج لا يفقد في النهاية خصوبته الأولى بل لابد أن توجد لحظة فيها يشعر المرء بأنه ليس من الفائدة أن يبحث الإنسان عن الجديد على آثار القديم) [2].

رغم أهمية المناهج العلمية لا تزال وللأسف بعض الجامعات أو الكليات لا تعطي للمناهج أهمية، وهي في حقيقة الأمر تؤدي الى المزيد من الاضطراب في الحياة العلمية حاضرا ومستقبلا كما تعتبر ضربة موجعة للجامعة كمؤسسة للبحث العلمي. أهمية المناهج العلمية في الدراسات الفقهية والمعارف القانونية من منظور بعض الاساتذة عديدة، فهي تكاد تتفق مع بعضها البعض:1- الأهمية من دراسة مناهج البحث مساعدة الباحث على تنمية قدراته على الفهم الأعمق للبحوث العلمية فتساعده على الاختيار السليم لمشكلة معينه لبحثه وتحديدها وصياغة فروضها، واختيار الأسلوب المناسب والتوصل إلى نتائج محددة بمعنى تزويد الباحث بالمعرفة والمهارة التي تجعله أكثر قدرة على التحكم في الجوانب المختلفة للموضوع[3].

2- تتمثل الأهمية حسب رأي الدكتور "عقيل حسين عقيل" في تقصي الحقائق وتبيانها التي تحفز القُرّاء على البحث وتمكنهم من التعرف على أسراره، ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض، لكنها في الأساس تختلف بالضرورة من موضوع لآخر ومن باحث لآخر [4].

3- يهدف بالباحث إلى التميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الابداع لإيجاد حلول لمشكل أو ظاهرة بحثية معينة، كما يسعى المنهج العلمي إلى ايضاح العلاقات والعلل المسببة في إطار تحليل المشاهدات والملاحظات وإجراء المقارنات المنطقية للوصول إلى نتائج مرصودة، وبلورة

(1) عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 50.

(2) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 12.

(3) محي الدين مختار، بعض تقنيات البحث وكتابة التقارير، العدد السادس (عدد خاص)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995، ص 47.

(4) عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 50.

هذه النتائج في إطار التسلسل النظري في شكل قواعد يتم برهنتها كحقائق علمية تقود إلى حل الظاهرة محل البحث[1].

4-له دور فعال يساهم في تقدم الدول والشعوب على مستويات راقيه لم تألفها فالحضارة الغربية الراهنة تُدين بشكل شامل وكامل في استخدام مناهج البحث العلمي كوسيله للتفكير، ويضيف البعض على أن هذا التقدم يرتبط بصورة أساسية بالتحولات التي تمت في مناهج البحث أكثر منها بالتحولات التي تمت في العلوم الإنسانية والاجتماعية قطباء[2].

5-الأهمية الأسمى للمنهج العلمي هو التحسن المستمر في نوعيه العلوم إزاء مستقبل مفتوح على المزيد من التطور لاستشراف معان إنسانية وكونية جديدة وخيّرة للجميع لتُحدث تطورات حديثة في كل ميادين العلوم، وبهذا التطور في البحث العلمي أصبح بالإمكان إقامة صلح بين العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة وبين العلوم الطبيعية من جهة أخرى، بل إرساء تحالف في ما بينها على أساس أن مُرّكب البحث لدى كليهما يشبه حالة سفينة البحث المُعرّضة لكل أنواع العطب دون شواطئ تلجأ إليها للإصلاح[3].

6-يبرز الدكتور "السيد تمام" أهمية المناهج العلمية في أنه معيار الحكم على صحة البحث فجودة البحث لا تقاس فقط بما وصل اليه الباحث من نتائج، ولا بالنظر إلى حداثة الموضوع الذي تناوله، أو أهميته إنما بمدى التزامه بالمنهج الذي رسمه الباحث لبحثه[4].

7-فمن خلال إتباع منهج علمي مناسب للدراسة في البحوث العلمية تتنامى قدرة الاستنتاج العقلي لدى الباحث وترفع روح الابتكار والابداع لديه وتتكون فيه الشخصية العلمية القادرة على النقد الموضوعي، ويرفع كفاءته في الادلاء برأيه[5].

8-يعتبر سبب من أسباب نهضة بعض الشعوب الصغيرة والكبيرة ونموها بسرعة فائقة، فالفرد يدرك للوهلة الأولى علاقة هذا التقدم الهائل الذي يعتبر منطقيا لكل إنسان لأن

(1) فتيحة حزام، المرجع السابق، ص ص 63-64.

(2) محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص 41.

(3) أحمد الصيداوي، المرجع السابق، ص 243.

(4) السيد تمام، المرجع السابق، ص 48.

(5) رقية سكيل، المرجع السابق، ص ص 06-07.

استخدام الأساليب العلمية الرئيسية هي التي تقود بالتأكيد إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، وتعطي له المقدرة على مواجهة الأحداث والتصدي لها[1].

المطلب الثاني: وظائف المناهج العلمية

اتفقت بعض الدراسات المتعلقة بمنهجية البحث العلمي على الوظائف التي يؤديها المنهج العلمي لكنهم اختلفوا بشأن هذا المفهوم (يعني الوظائف)[2]، فهناك من يطلق عليها وظائف المنهج العلمي والبعض الآخر يسميها مستويات البحث العلمي، ويقصد به تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة أو الغرض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة، وأي مستوى يتقيد بجوانب محددة من الظاهر فهو يعلن ضمنيا بأن ثمة جوانب يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث[3]، فالباحث في مجال الدراسة يطرح دائما التساؤل حول الظاهرة موضوع الدراسة ويسلك المنهج العلمي الذي يراه مناسبا لبحثه هذا. ان وظائف (مستويات) البحث العلمي في الدراسات المنهجية التي يتفق عليها المتخصصون تنحصر في الوصف، التصنيف، التفسير، التنبؤ (التوقع) وهو تقسيم هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الوصف: الدراسات الوصفية تستهدف اعطاء الصورة الكلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على مضامينها فيقوم بدراسة الظواهر المجهولة النسبية لاستكشافها بطريقة أكثر شمولية عن طريق اجراء اختبارات أكثر تعمقا، فالوصف هو جرد يجيب عن السؤال ماذا هناك[4]؟ هاته الوظيفة يعتبرها الوضعيين بأكملهم المهمة الجوهرية والرئيسية للمنهج العلمي، فيرى "ماخ" بأن وظيفة العلم هي الوصف الاقتصادي للوقائع التجريبية على أساس مبدأ البساطة والاقتصاد في التفكير، أما "بيرسون" فيقول بأن كل ما يصنف الوقائع وينظر في علاقاتها المتبادلة، إنما هو رجل علم يطبق المنهج العلمي[5]، ويُقصد بالتصنيف أيضا أن خصائص الظاهرة يمكن النظر إليها من خلال روابط ثابتة نسبيا ترتبط هذه

(1) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 99.
-عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 89.
(2) وإن اختلفوا في تحديد الأهمية النسبية لكل منها والأولوية التي تمنح لأي منها قبل الأخرى.
(3) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات)، دون ذكر دار النشر، الجزائر، 1997، ص 46
(4) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 46.
(5) نقلا عن: نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 16.

الخصائص أو الصفات، كما يستخدم التصنيف في دراسة المجتمعات والتي يمكن تصنيفها من خلال عدد من الخصائص والصفات[1]، فالإجابة عن ما حدث تستدعي الوصف، بمعنى ما حدث وصفا مفصلا بتحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقة الموجودة بين تلك العناصر سواء كانت علاقات طردية أو عكسية[2].

الفرع الثاني: التصنيف: يُمثل الوصف المهمة الجوهرية للمنهج العلمي وعليه لا يمكننا أن نقلل من أهميته وإن قلنا هذا الكلام فلا يجب علينا أيضا أن نغالي في هذا الكشف ونعتبره الوظيفة الوحيدة التي يقوم بها المنهج العلمي، فثمة مستوى آخر من مستويات البحث العلمي والمسمى بالتصنيف فهو الوظيفة الثانية للمنهج[3]، فعندما يلاحظ الإنسان الظاهرة الطبيعية يلفت نظره بعض الاشياء والأحداث المتشابهة بدرجة كبيرة، ومن ثم يأخذ في فحص الظاهرات لكي يحدد خصائصها ووظائفها ومكوناتها الأساسية، وتأسيسا على ذلك نجد أن اهتمام العلم ينصب على دراسة الموضوعات التي يمكن الحصول على أدلة ملموسة عنها ويكون لها وجود موضوعي في الطبيعة، لتجسيد الواقع تصويرا موضوعيا، وتلعب الأدلة دورا بارزا في الاثبات فكلما وجد دليل معين تم التوصل إليه يتم قبول هذه التفسيرات، وهذا الاهتمام هدفه الكشف عن العلاقات المتشابهة ما بين الظاهرة وبين ما سبقها من أحداث وبذلك يمكن القفز من مرحلة الوصف إلى مرحلة أكثر عمقا وهي مرحلة التصنيف[4].

ويمكن تعريف البحوث التصنيفية "بأنها تلك التي تهتم بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة، بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر، وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين عملية التوزيع وعملية البناء وهي العملية التي تُعرف باسم التبويب"[5][6].

---

(1) يمكن أن نطبق الحالة الاولى على النظم السياسية، فيمكن وصفها مثلا من خلال توضيح العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماطها. فتصنف النظم مثلا من خلال انتقال السلطة أو بواسطة مبدأ التعددية السياسية، أما الحالة الثانية في تصنيف المجتمعات فتصنف الى مجتمعات تقليديه وانتقالية أو حديثة، زراعية، صناعية، بترولية،راجع:
بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص 10-11.

(2) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 47.

(3) بتصرف.

(4) شحاتة سليمان محمد سليمان، المرجع السابق، ص ص 23-24.

(5) نقلا عن: محمد شلبي، المرجع السابق، ص 48.

(6) تعتبر مرحلة تقسيم وتبويب البحث العلمي عملية أساسية وثمرة المراحل السابقة، من خلال استخراج وتحديد الإشكالية والفرضيات وغيرها لرسم هيكل دقيق للدراسة المراد البحث فيها، راجع:

للتصنيف فوائد كثيرة فهو يفيدنا في ترتيب المعرفة والمعلومات التي نتحصل عليها ويساعدنا على افتراض العلاقات بين الظواهر المصنفة، وبهذا فهو وسيلة لتطوير العلم وازدهاره[1]. الأستاذ "محمد شلبي" يحدد فوائد التصنيف في ما يلي[2]:

- وسيلة لفهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي بأنه تسلّطي أو ديمقراطي يمكن معرفة أو توقع أدائه المحتمل.
- يفيد في تلخيص الظاهرة المدروسة، فإذا كانت ظاهرة الحزبية محل البحث والدراسة فتصنيف النظم الحزبية يساعد على تلخيص الظاهرة بتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة.
- يعتبر مقدمة لفهم شرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة، فإذا كان تصنيف الأنظمة الحزبية إلى أحادية وثنائية وتعددية فيكون سؤال بديهي هنا لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعددية في دولة أخرى.
- يساعد على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة من خلال معرفة مصدر الاختلاف بين فئات النظم الحزبية وفقا للمثال الذي أوردناه في السابق.
- التصنيف هو خطوة نحو التعميم فلا تكون الدراسة علمية إذا اقتصر الباحث على مجرد رصد الظاهرة وملاحظتها، أو اكتفى بالوصول إلى نتائج فرعية وإنما يجب أن يسعى الباحث إلى الكشف عن الصفات العامة للظاهرة والوصول إلى نظريات جديدة[3].

الفرع الثالث: التفسير: التفسير يصاحب الوصف غير أنه يتميز عن الوصف باعتماده على المزيد من التجريد، فالتفسير يحمل في ثناياه استناد الباحث إلى فروض ومعالجة عقلية لا تخضع للملاحظة والتجريب المباشر كما هو الحال للوصف[4] والتعريف الشائع للتفسير هو جعل ما

-محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص 11.
-توكي أكلي، المرجع السابق، ص 123 وما بعدها.
-عبد الناصر أبو زيد، المرجع السابق، ص ص 123-125.
-عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 85-90.
(1) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 17.
(2) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 49.
(3) السيد تمام، المرجع السابق، ص 20.
(4) بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 11.

هو غامض مفهوما وتعقيل الواقع، أي جعلها مدركة من جانب عقل يستهدف فهمها بشتى الوسائل، فهو يجيب عن السؤال لماذا[1]؟. والتفسير هو ضرب من ضروب التعميم عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر[2].

بالنسبة "لماكس فيبر" فإن التفسير هو قوام العلم وتسمى سوسيولوجية ماكس فيبر سوسيولوجية فهمية، وحسب نظره فهو علم يهدف إلى فهم النشاط الاجتماعي بالتفسير الذي يشرح فيما بعد سبب تطور هذا النشاط ونتائجه[3]. ومن بين أهداف التفسير نذكر:

1-يفيد التفسير في تنميه المعارف وتوسيعها.

2-يجعل بعض الاشياء واضحة ومفهومة، وعليه يُحدث لدينا رضا ذهنيا.

3-يساعدنا التفسير على التوقع ولا يكتفي بما يحدث، وفي هذا يقول "براون وجيزلي" أن التفسير ببنائه على خبرات الماضي يُيسّر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل[4].

الفرع الرابع: التنبؤ (التوقع): يهتم التنبؤ بما سيكون في المستقبل متجاوزا الوصف والتفسير إلى إقامة توقعات صحيحة للأحداث[5]، غير أن هناك ملاحظة يجب التنويه إليها وهي أن العلوم الاجتماعية تظل مقدرتها على التوقع مسألة نسبية، والعلة في هذا أن الظاهرة السياسية محورها الإنسان الذي يصعب الضبط والتحكم في سلوكه وهو أمر تفتقده ظواهر العلوم الطبيعية[6][7].

ففهم العلاقات والارتباط بين مكونات الظواهر معطيات نستطيع بها أن نتنبأ وهذا عن طريق القيام بالدراسات العلمية المضبوطة والتوصل إلى قوانين عامة باستعمال القياس المنطقي، ومن بين الأمثلة في ميدان العلوم الاجتماعية مثلا نذكر على سبيل المثال امكانية التدخل الاجتماعي لحل مشكلات المراهقين والشباب قبل وقوعها، كما يمكن التنبؤ بنمو الطفل خلال مراحل النمو المختلفة واستخلاص معايير للنمو الطبيعي[8].

---

(1) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 18.

(2) نقلا عن: محمد شلبي، المرجع السابق، ص 50.

(3) أحمد درداري، المرجع السابق، ص 06.

(4) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 52.

(5) بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 12.

(6) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 53. أنظر للمتن والتهميش

(7) كما أن التنبؤ نسبي في ميدان العلوم الاجتماعية لكثرة العوامل المتداخلة بالإضافة الى أن موضوع الظاهرة هو الإنسان والمتقلب بسبب ميولاته وأهوائه.

(8) شحاتة سليمان محمد سليمان، المرجع السابق، ص 18.

يعرّف الأستاذ "محمد شلبي" التنبؤ (اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر تقبل الملاحظة والمشاهدة، وعليه فالتنبؤات تكون مُصاغة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة، ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا اذا كانت تلك الظواهر والوقائع مفهومة، ولا يتحقق ذلك إلا بتقديم تفسير لها في إطار حكم احتمالي)[1].

المبحث الثالث:

مساهمة ودور المهتمين والفقهاء المسلمين في مناهج البحث العلمي.

لا تستطيع أي دولة مهما كانت تحقيق احتياجاتها الأساسية وطموحاتها إلا عن طريق العلم، لأن العالم في سياق محمول لاكتساب المعرفة العلمية التي توفر له الازدهار والتقدم وأن مكانة الدولة ومنزلتها تعتمد على مدى تأثيرها وتطبيق علومها في كل التخصصات وفي شتى المجالات، اذْ يُعد البحث العلمي أساس تقدم النهضة وتطورها وهذا من خلال مساهمة ودور العلماء والباحثين بإضافاتهم في رصيد المعرفة العلمية، كما تعتبر المؤسسات البحثية أساس النشاط بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي، فتحتل الجامعة الريادة من خلال الدور المؤثر والبارز الذي تلعبه كمؤسسة للبحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

تقدم البحث العلمي ارتبط ولا يزال يرتبط بوجود منهج للبحث والتحصيل فإن غاب المنهج تميز البحث بالعشوائية وأضحت المعرفة غير علمية، ولولا استفادة الإنسان من المحاولات التي قام بها في الماضي تجاه الأحداث الطبيعية، فيستبعد المحاولات الفاشلة في الفهم والتحليل والاثراء وابقائه على المحاولات الناجحة لكانت عصور ما قبل التاريخ هي التي تغالطنا اليوم، فالتقدم إذا مرهون بالمنهج العلمي المُتّبع في الدراسة[3].

فزوال مسيرة البحث العلمي يكون سببها الخلل في تطبيق المناهج العلمية أو تخلف أداة من أدوات البحث العلمي، ويقول الأستاذ "عبد الرحمن بدوي" (لمّا كان هذا العلم يبحث في المناهج التي يتبعها العلماء في أبحاثهم من أجل الوصول إلى الحقيقة كل في ميدانه، فإنه لا يمكن أن يتكون إلا بالنظر في السّبُل التي سلكها هؤلاء العلماء أنفسهم)[4].

---

(1) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 53.

(2) ادريس فخور، المرجع السابق، ص 18.

(3) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 51.

(4) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 07.

من هاته الزاوية نحاول أن نبرز بعض الاسهامات ودور الفقهاء والفلاسفة وعلماء المسلمين في مناهج البحث العلمي، ولا نجزم بأننا نتناول كل المحاولات الجادة لكن نحاول أن نبرز بعض منها بإذن الله وفقا للتقسيم الثنائي وهذا في مطلبين الأول نبرز فيه مساهمة ودور الفلاسفة في مناهج البحث العلمي، أما المطلب الثاني نتناول فيه مساهمة ودور الفقهاء المسلمين في مناهج البحث العلمي.

المطلب الأول: مساهمة ودور الفلاسفة في مناهج البحث العلمي

إن تتبع مراحل مناهج البحث العلمي عبر مر التاريخ تُبيّن بأن أول من وضع طرق البحث هم الفلاسفة اليونان في استخدام الطرق الاستدلالية القياسية التي تقوم على الاستنباط العقلي للحقائق نذكر من بينهم مثلا أفلاطون وأرسطو فاستخدما طريقة الاستقراء، لكن دون التحرر من المنهج القياسي[1]، من بين الفلاسفة الذين كانت لهم اسهامات في مجال المنهج العلمي نجد الفيلسوف "رونز" الذي أشرف على نشر (قاموس الفلسفة) فخصّص اهتماما كبيرا حول موضوع المنهج العلمي فقدم مجموعة من التعاريف كما يلي:- إجراء يُستخدم في بلوغ غاية محددة.

- المناهج العلمية هي أساليب معروفة تُستخدم في عملية تحصيل المعرفة الخاصة بموضوع معين. - علم يُعنى بصياغة القواعد الخاصة بإجراء ما.
- تحليل منسّق للمبادئ والعمليات العقلية والتجريبية التي توجّه بالضرورة للبحث العلمي، فالمنهج العلمي وفقا لهاته المعطيات يستخدم أدوات علمية بحتة وهي التحليل لمجموعة المبادئ والأسس التي ينطلق منها الباحث[2].

وقد ازدهر علم المناهج العلمية في القرن السابع عشر وولادة العقلية العلمية على يد العديد من الفلاسفة والعلماء المتخصصين "أمثال فرانسيس بيكون" (1561-1626) "ريني ديكارت" (1596-1650)، "ايمانويل كانت" (1724-1804)، "فتشيه" (1762 1814) "سليبخ" (1755-1864)، "هيجل" (1770-1831)، "ويليم جيمس" (1842 1910)، "كارل ماركس" و"فرويد ريك انجلز"، "كلود برنار"، "اميل دوركلهايم" (1808 1918) وغيرهم من الفلاسفة[3].

(1) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 13.

(2) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص ص 52-53.

(3) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 148.

الفكرة العامة التي يجب التركيز عليها دون هوادة، هي أن مهمة الفلاسفة لا تتنافى مع مهمة العلم ومن الواجب عليهم أن يوجهونا إلى المنهج المتبع في الأبحاث من خلال تقديم التقارير المفصلة عن الخطوات التي مروا بها، وأن يقوموا بصياغة النتائج التي وصلوا إليها في صيغ واضحة تُنظّم على شكل مذهب في العقل الإنساني من حيث طبيعة اتجاهاتهم في البحث عن الحقيقة[1]. وقد اتضحت الصورة العامة للمنهج العلمي مع صدور كتاب "فرانسيس بيكون" الأشهر (الأورجانون الجديد) سنه 1620 فاستخدم منهج جديد وهو المنهج التجريبي في الطرق القديمة في الدراسة التي كانت تعتمد على القياس الأرسطي التي لا تفيد لنا بعلم جديد بقدر ما توضح لنا أمرا سبق معرفته، لكن هذا الطرح لم يرضي بعض الفلاسفة من جاؤوا بعد الفيلسوف "فرانسيس بيكون" ليقدموا لنا طرحا آخرا أو نوعا آخرا من المناهج وهو الاستقراء، ليرتبط تصوره بإضافة الاستنباط كعملية تزيد دقة وصرامة ومن ثم أصبح الإطار العام للمنهج ينطوي على المراحل الثلاثة الآتية:

- ملاحظه الوقائع ذات الدلالة. - التوصل إلى فرض صحيح يفسر علاقة تلك الوقائع.- استنباط واستخراج النتائج[2].

من بين الفلاسفة الذين دافعوا على الدراسة العلمية بواسطة مناهج البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية مثلا العالم والفيلسوف "اميل دوكايم" (1808-1918) وذلك في كتابه (قواعد المنهج في علم الاجتماع) فحدد مجموعة الظواهر الاجتماعية ودراستها دراسة علمية بواسطة مناهج البحث الاجتماعي، ووصف الظاهرة الاجتماعية بالنسبة "لدوركايم" تنبني على مبدأين:

- الأول: تكون منفصلة وخارجة عن كل وعي فردي، بحيث يبدو وكأنها تفرض فرضا على العقول الفردية دون أن يشعروا بها بحيث لا يمكن أن تصدر عن شخص لحاله لأنها تتو قف على تركيب جماعي.

- الثاني: مادامت الظواهر تفرض على الفرد فرضا كما سبق الاشارة إليه، فالظاهرة الاجتماعية بهذا الوصف تمتاز بأنها الزامية قسرية[3].

وإن كان هذا التحليل للواقعة الاجتماعية ينقصه الكثير من الدقة لأنه يستبعد بعض الظواهر من مجموع الظواهر الاجتماعية التي تصدر عن الآراء الفردية ويكون لها أثر في المجموع، لكن

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 11.

(2) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص ص 53-54.

(3) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 222.

هذه الخطوة في حقيقة الأمر تعتبر نقطة ايجابية تُضاف لاجتهادات علماء وفلاسفة العلوم الاجتماعية، فقد أثبتوا وبرهنوا علميا باستخدام وتطبيق مناهج البحث العلمي وتحديد القواعد العلمية التي يمكن بواسطتها التغلب على العراقيل التي تعيق استعمال واستخدام مناهج البحث العلمي[1]. ويحدد "دوركايم" قواعد المنهج الاجتماعي في ما يلي:

- من الملزم أن نعتبر الظواهر الاجتماعية أشياء والمستقلة عنا وعن فكرنا ووعينا بل يجب أن نعُد الظاهرة الاجتماعية ظاهرة طبيعية موضوعية خارجية لا تتأثر بأي شخصية معينة - القاعدة الثانية أن نميز داخل هذه الوقائع الموضوعية بين ما هو سوي وما هو غير سوي- تحديد الأنماط العامة لأنواع الاجتماع وللأحوال الناشئة عن الوجود في جماعة ابتداء من الجماعات المختلطة والقبيلة.
- تحديد الأسباب في وجود الظواهر الاجتماعية، بمعنى أن نبحث في العلل الفعّالة المنتجة للظواهر الاجتماعية.- إلزامية تطبيق منهج (التغيرات المساوقة) واستبعاد المنهج التجريبي لأن هذا الاخير لا يصلح في علم الاجتماع إلا نادرا مع أحقية استخدام المنهج الإحصائي (الإحصاء الرسمي وغير الرسمي)[2].

يرى الفيلسوف "ويتني 1950" بأن المنهج يرتبط بالعمليات العقلية وهذه العمليات تتضمن وصف الظاهرة المدروسة، التفسير، التحليل، التنبؤ، استعانته بالتجربة لضبط المتغيرات للوصول إلى نتائج مدروسة، وقدّم الفيلسوف سبعة أنواع من المناهج وهي- المنهج الوصفي: ويشتمل على المسح، دراسة حالة، تحليل الوظائف والنشاطات، الوصف المستمر لجميع الحقائق، تفسيرها...

المنهج التاريخي: يعتمد على تحليل الحقائق التاريخية وتركيبها للوصول إلى تعميمات مقبولة. -المنهج التجريبي.- المنهج الفلسفي. - المنهج التنبؤي. - المنهج الاجتماعي.

المنهج الابداعي[3].

من ضمن الإسهامات المتعلقة بمناهج البحث العلمي نجد اسهامات الأستاذ "كلود برنارد" فيقول ليس من الممكن أن نفصل بين المناهج وقال (بصراحة لا أعتقد بأن المنهج الاستقرائي والمنهج

(1) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 158.

(2) لمعرفة هاته القواعد التي حددها "دوركايم" بنوع من التفصيل راجع:

-عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص ص 225-226.

(3) منقول عن: خالد حامد، المرجع السابق، ص 44.

الاستدلالي نوعين متمايزين من حيث الجوهر، ففي عقل الإنسان شعور أو فكرة عن مبدأ يحكم الأحوال الجزئية.... ولكنه لا يستطيع مطلقا في البراهين إلا بواسطة الأقيسة أي بالسير من العام إلى الخاص)[1].

يرى "أربان" بأن الروح العلمية لا يمكن أن تتقدم إلا بإيجاد مناهج جديدة والحقيقة أنّ المناهج العلمية لابد أن تُجدّد بل وترفض من جيل إلى جيل إذا ثبت عدم صلاحيها، ويواصل كلامه ويقول على الفيلسوف الباحث في المناهج أن يتابع مناهج العلماء المتخصصين[2].

يصنّف كل من" سكايتز" و"قود" المناهج إلى ستة أنواع وهي المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المسح الوصفي (ويعتمد على أساليب تجميع البيانات، الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، التقييم، تحليل المحتوى، دراسات الجماعات الصغيرة)، المنهج التجريبي، دراسة الحالة والدراسات الكلاسيكية، دراسة النمو والتطور والوراثة[3].

المطلب الثاني: مساهمة ودور الفقهاء المسلمين في مناهج البحث العلمي

كان للفقهاء والعلماء المسلمين دور في تسليط الضوء على العلم وعلى المناهج المتبعة التي يسلكها الباحث أو العالم، وقد أعطوا رعاية فائقة للبحث العلمي وطرقه وأساليبه وأدواته باعتباره الركيزة الحقيقية نحو الانطلاق والتقدم، وأجزلت العطاء في سبيل تطويره وارتقائه وأصبحت طرق البحث مواد دائمة ومستقلة، ويُعد البحث العلمي أساس تقدم النهضة العلمية العربية والاسلامية وتطورها من خلال المساهمة الجادة بإضافاتهم المبتكرة في رصيد المعرفة العلمية.

الفرع الأول: الامام الغزالي وابن تيميه: يقول الامام الغزالي "رحمه الله" في تقييم العلم وتقديره "بأن العلم هو اليقين العقلي المأخوذ إما من الحسّيات بعد فحص العقل لها وتفتيشه على مآخذها، هل هي مستوفيه لشروط الاحساس الصحيح أم لا وإما من البديهيات بعد فحص العقل لها، هل سلِمت من سلطة الأوهام أم لا أو أنها من المتواترات بعد تفتيش العقل واعتماده، وإما من الوجدانيات... فكل ذلك لا ثقة به إلا بعد تفتيش العقل وفحصه ثم إعطاء الحكم بأنه صحيح أو غير صحيح"[4].

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 13.
(2) المرجع نفسه، ص 12.
(3) خالد حامد، المرجع السابق، ص 45.
(4) منقول عن: بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص 16.

وقد كان للمنهج العلمي أهمية برزت في العصور الوسطى على إثر إنتقاء في بداية الأمر للمنهج القياسي ثم المنهج القياسي الأرسطي، ودعوا إلى اعتبار الملاحظة والتجربة دعامتين أساسيتين في سبيل تقدم المعرفة العلمية.

وقد انتقد الامام "ابن تيميه" المنطق القياسي في كتابه (نقض المنطق) حيث نفى أن يكون المنهج الأرسطي طريقة علمية لمعرفة الحقيقة[1].

وكان للفقهاء المسلمين الدور الرئيسي فيما يسمى بالمنهج الاسلامي، وهو التصور الذي يأخذ من العقيدة الاسلامية منطلقا ومرْجعا لتحليل السلوك الإنساني والحياة الاجتماعية ويفسر الظواهر المجتمعية [2].

وقد فرض طلب العلم على المسلمين في الآية القرآنية "اقرأ" والإسلام يشكّل دليلا حركيا وميثاق عمل للإنسان، لأن الهدف الذي يرمي اليه هو الارتقاء المستمر بالمجموعة البشرية، وقد أضاف المسلمون وجدّدوا وابتكروا فتعددت عندهم العلوم فصنفها "الفارابي" إلى علوم اللغة وفروعها (علوم التعاليم أو العلوم الرياضية، علوم الطبيعة وما وراء الطبيعة، علوم المجتمع وفروعه)، أما "أبي حامد الغزالي" فقسم العلوم إلى علوم شرعية وعلوم غير شرعية، وقسّم هته الأخيرة إلى علوم محمودة مثل الرياضيات والطب، وعلوم مذمومة كالسحر والطلاسم[3].

الفرع الثاني: ابن خلدون: يُعتبر "ابن خلدون" بحق أب المنهجية العلمية في حقول العلوم الإنسانية فهو صاقل قواعدها وأركانها إذ أصبح التاريخ مع "ابن خلدون" عِلما مُشعّا ينير ربوع الفكر الانساني، وقد طبّق بمعنى الكلمة المنهجية الموضوعية على علم التاريخ فحوّله من سجل حافل بالروايات إلى علم دقيق يشرح المجتمعات ويستخرج عللها ويبين أسبابها، اقترن اسم العلامة "ابن خلدون" بالمنهج العلمي في البحوث الإنسانية وقد فصل "ابن خلدون" بصفة نهائية بين التفكير الميتافيزيقي مع العلم الاجتماعي وهي الانطلاقة الجادة للفكر العلمي من خلال وضع منهج منظم بقواعد منضبطة، والخوض في ميدان الحياة الاجتماعية[4]. وكان للمؤرخ "ابن خلدون" تأثير لا متناهي على المستوى العلمي، وتجلى هذا في مؤلفه المشهور "مقدمة ابن خلدون" فالكِتاب في حد ذاته يركّز على نقطة من النقاط التي يلتجئ إليها الباحث في منهجية

(1) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 13.

(2) فضيل دليو وآخرون، المرجع السابق، ص 144.

(3) خالد حامد، المرجع السابق، ص 42.

(4) أحمد خروع، المرجع السابق، ص ص 16-17.

كتابة البحوث العلمية ورسائل الدراسات العليا من خلال المصطلح المذكور ألا وهو المقدمة، وقد انتقد العلاّمة "ابن خلدون" المؤرخين حول بعض المسائل، تجلت هاته المواقف في ما يلي:

1- على أن المؤرخ ينساق إلى أهوائه الشخصية.
2- أن المؤرخين يجهلون القوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية والاجتماعية والتي يكون أساسها طابع العمران، حيث طالب إلى استعمال الملاحظة المباشرة وتعقّب الظاهرة الواحدة في مختلف مراحل تطورها عبر التاريخ ومقارنة الظاهرة بغيرها من الظواهر المرتبطة بها في نفس المجتمع.
3- دعى إلى الأخذ بالجانب الديناميكي للظواهر الاجتماعية وإلى الجوانب الستاتيكية.
4- أكد على استخدام التعليل والبرهنة وهذا بعد جمع المواد المتعلقة بالظواهر عن طريق الملاحظة الحسّية للوصول إلى القوانين العامة التي تحكم الظواهر المختلفة[1].
5- قال "ابن خلدون" بأن المناطقة في القرن السادس عشر اهتموا حقِيقة بالمناهج العلمية لكنها انصبت فقط على البلاغة والأدب وتجاهلوا الملاحظة والتجريب[2].

من هنا يُفهم بأن العلامة "ابن خلدون" فضّل الاعتماد على طرق الحس والمشاهدة والملاحظة كأدوات للبحث العلمي تساهم الباحث أو العالِم المتخصّص في وضع منهج سليم يؤدي به في النهاية إلى التوصل لنتائج مرضية، كما أكّد على التعرف على قوانين النمو الاجتماعي والسياسي، وقد انتقد المؤرخين كما أشرنا بقوله(هي أحكام ذهنية والوجوديات الخارجة مشخّصة، فالتطابق بينهما غير يقيني لأن المادة قد تحُول دونه اللهم إلا ما يشهد له الحِسّ في ذلك فدليله شهوده لا تلك البراهين المنطقية[3].

زيادة على أن "ابن خلدون" مؤرّخ وفيلسوف في تاريخ البشرية فهو مؤسّس علم العمران البشري فألّف كتاب في هذا الشأن إضافة إلى مؤلفات أخرى (كتاريخ العرب وتاريخ البربر)، لكن اقترن اسم المؤرخ بالمقدمة مقارنة بالمؤلفات الأخرى والسر يكمن في أن المقدمة هي المفتاح الذي بدونه يستحيل الوصول إلى المعرفة الحقيقية لتاريخ الأمم فهي ملخّص للمناهج العلمية الموضوعية، فيقول في أحد مؤلفاته حول الطريقة التي بفضلها تم التحول العلمي والراقي(أنشأْت كتابا رفعْت به عن الأحوال الناشئة من الأجيال حجابا وفصّلته في الأخبار

(1) أحمد درداري، المرجع السابق، ص ص 20-21.
(2) نور الدين فوزي، المرجع السابق، ص 13.
(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والاعتبار بابا، وأبْديتُ فيه لأوْلويّة الدول والعمران عِللا وأسبابا فهذّبْتُ مناحيه تهذيبا، وقرّبته إفهام العلماء والخاصة تقريبا وسلكْت في ترتيبه و تبويبه مسلكا غريبا، واخترعت من بين المناحي مذهبا عجيبا وطريقة مبتدعة و أسلوبا)[1].

الفرع الثالث: ابن النفيس: هو علاء الدين أبو الحسن علي ابن أبي الحزم القرشي الدمشقي ولد بدمشق عام 1210 ميلادي 607 هجري، اشتغل بالطب تفرغ للعلم وأهله ولم يتزوج عرُف عنه حسن الخُلق والورع والوقار، تُوفّي بالقاهرة عن عمر يناهز الثمانين عاما وهذا في سنة 687 هجرية وكان لديه تصور واضح عن مناهج البحث العلمي وانحصرت هاته التصورات من خلال المنطق والأدوات[2].

1- المنطق: يُقصد به ابن النفيس الأسلوب المُستخدم في نُظم البرهنة والتوصل إلى ما يراه يقينا وهي المبادئ الأولية، القضايا، القياس، الاستدلال.

أ- المبادئ الأولية: هي مبادئ يسلم بها كأساس لبناء نظريته في الحياة ومن ثم نظريته في علم الطب، فيقيم تفسيراته ويحل مشكلاته.

ب- القضايا: وهي القالب اللفظي الذي ينطوي على حكم نُلخّص به رؤية سابقة ونستشرف به رؤية لاحقة.

ت- القياس: هو الأسلوب التقليدي في القياس "لابن النفيس" فينتقل من مقدمة كبرى نسلم بها إلى نتيجة لازمة عنها عبر مقدمة صغرى تنطوي تحتها، لكن هل يصلح هذا الأسلوب مع ما يتسم به القياس من تجديد؟ تساؤل ورد في ذلك العصر من المؤرخين والمنطقيون والمتكلمون، ليظْهر نوعا آخر من القياس أقرب إلى أسلوبه التقليدي والذي يسمى (تمثيلا) وهي طريقة إلى البرهنة تنتقل من التسليم بحالة جزئية ثبُت صدقها إلى حالة مماثلة لاشتراكهما في علة حدوثها رغم حداثة احداهما على الأخرى وهي طريقة متطورة على القياس التقليدي الذي يعني الجمود.

ث- الاستدلال: هو الطابع العام لأسلوب "ابن النفيس" يعتبر أداة وأسلوب للطابع الغائي التأمّلي الذي كان يحكم طريقة تفكيره، والذي كان يشرح أفكاره في صفحات (شرح تشريح القانون)[3].

---

(1) أحمد خروع، المرجع السابق، ص 18.

(2) لمعرفة المزيد عن حياته أنظر: محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص ص 213-215.

(3) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص ص 216-229.

2- الأدوات: وهي أشياء يستخدمها الباحث لدراسة موضوعه مع التزامه بقواعد المنهج العلمي، هاته الأدوات (لابن النفيس) ذات طابع نظري وأدوات ذات طابع عملي.

- أدوات ذات الطابع النظري: تحتوي على الشكل، الموضوعية، التصويب الذاتي.
- أدوات ذات الطابع العملي: التجربة والمشاهدة، مباشرة التشريح[1].

خلاصة: حاولنا في هذا الفصل من المحاضرات إبراز مناهج البحث العلمي في المعارف القانونية والدراسات الفقهية، فأشرنا في البداية لماهية المنهج العلمي (مفهوم المنهج العلمي لغة واصطلاحا) والمداخل المنهجية وتطور الفكر العلمي، يليه الحديث عن أهمية ووظائف المناهج ،وأخيرا وليس آخرا أبرزنا مساهمة ودور المؤرخين والمهتمين والفقهاء المسلمين في مناهج البحث العلمي.

الفصل الرابع:
أنواع المناهج العلمية

يعتبر المنهج العلمي أداة لتحقيق الموضوعية والوصول إلى الحقيقة، لذلك يجب على الباحث أن يوظف المنهج أو المناهج الأكثر ملائمة لطبيعة العلم الذي ينتمي إليه، فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمي والتزم خطواته وسلك الطريق السليم في التعرف على الظاهرة محل الدراسة وتوصل إلى معارف جديدة بالأدلة والبراهين تؤكد صحة ما تم التوصل إليه من حقائق ونتائج لتعميمها، يصدق عليه حقيقة البحث العلمي وحقيقة الباحث الجاد الذي يلتزم بالصفات الخاصة به.

إن القول بتوفر قواعد المنهج العلمي لا يعني بالتأكيد أن كل العلوم مجبرة بالالتزام بمنهج واحد، بل توجد عدة مناهج وحتى بالنسبة للعلم الواحد فقد يلجأ إلى أكثر من منهج فعلى الباحث أن يختار المنهج المناسب الذي يشتغل فيه مادامت كل المناهج تلتزم بأصول المنهج العلمي[2].

يرى بعض الفلاسفة أن مناهج البحث العلمية النظرية والتطبيقية لا تختلف في جوهرها عن مناهج البحث المستخدمة في العلوم الاجتماعية والدراسات القانونية[3]، ويقول (الأستاذ عبد الرحمن بدوي) يجب أن لا نغالي بالتوكيد في إظهار الاختلاف بين المناهج العلمية

(1) المرجع نفسه، ص ص 230- 238.
(2) إدريس فخور، المرجع السابق، ص 49.
(3) السيد تمام، المرجع السابق، ص 58.

فالفصل بينها يكاد يكون مستحيلا، لكننا نقوم بهذا التقسيم للمناهج من أجل دراستها فقط وأن لا نعد هذا التقسيم تقسيما مطلقا[1].

وعلى أي حال فتصنيف المناهج يعتمد على معيار محدد يوجهه الباحث لكي يتفادى الخلط و التشويش، وعادة ما تختلف التقسيمات بين العلماء المختصين والمهتمين بعلم المنهجية حول عدد وأنواع المناهج العلمية، فالبعض يقسمها إلى المناهج الرئيسة والأصلية باعتبارها مناهج بحث مستقلة والبعض يوسع من عدد المناهج كمناهج فرعية هدفها الحصول على المعرفة.

1- تقسيمات مناهج البحث العلمي عند " هويتني " المنهج التاريخي، المنهج الفلسفى، (whtney) التنبئوي، البحث الاجتماعي، البحث الإبداعي.

2- مناهج البحث العلمي عند " ماركيز marquis " فهي المنهج الأنتروبولوجي (بمعنى الملاحظة الميدانية)والمنهج الفلسفي، منهج دراسة حالة، المنهج التاريخي، منهج المسح، المنهج التجريبي.

3- يقسم كل من (جود وسكيتس) "good and scates" المناهج العلمية تنحصر في المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، منهج المسح الوصفي، المنهج التجريبي، منهج دراسة الحالة والدراسات الإكلينيكية، منهج دراسات النمو والتطوير والوراثة وتصنيف المناهج الواردة للفلاسفة يسميها البعض بالتقسيمات الحديثة لمناهج البحث العلمي[2].

هذا ويضيف البعض تقسيمات أخرى وتسمى بالتقسيمات التقليدية وهي:

1- المنهج التحليلي والتركيبي: فالمنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الاختراع ويستهدف الكشف عن الحقيقية، أما المنهج التركيبي أو التأليفي الذي يقوم بتركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها بهدف نشرها للآخرين ويسمى أيضا بمنهج المذهب، وما يعاب على هذا التعريف بأنه غير مكتمل إذ هو لا يكاد يتحدث إلا عن الأفكار لا عن الوقائع والقوانين[3].

2- المنهج التلقائي والمنهج التأملي: فالمنهج التلقائي هو ذلك الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا لم تحدد أصوله سابقا متجها نحو المعرفة أو الحقيقة، ويرى البعض بأن المنهج الأخير هو الذي يمكن أن يكون موضوعا للعلم لأنه يقوم على التأمل والشعور، لا على التلقائية واللاشعور غير الواضح[4]. تقسيم آخر للمناهج العلمية ومن منظور آخر: [1]

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 16.

(2) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص ص 144-145

- إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 32.

(3) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص ص 04-05.

(4) أنظر:

1- من حيث نوع العمليات العقلية التي تسير عليها: المنهج الاستدلالي (الاستنباطي)، المنهج الاستقرائي، المنهج التاريخي، وكل له دلالته ومفهومه.
2- من حيث أسلوب الإجراء: المنهج التجريبي، منهج المسح، المنهج التاريخي.
3- التصنيف من حيث الكم والكيف فتنحصر في منهجين: المنهج الكمي، المنهج الكيفي.
4- أخيرا تصنيفها طبقا للحداثة أو التقليدية وهو ما أشرنا إليه بمعنى المنهج التقليدي، المنهج الحديث.

- إن من بين هذه المناهج ما يلائم الأبحاث في مجال العلوم الفيزيائية ومنها ما يلائم العلوم الإنسانية كالعلوم السياسية والعلوم القانونية والعلوم الأدبية، فيتبع بهذا الباحث المنهج الذي يراه مرتبطا ارتباطا وثيقا بالبحث محل الدراسة.

والمنهج العلمي يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تجد القبول لدى مجموعة من العلماء لتطوير الرصيد المعرفي المتخصص والحصول على البيانات اللازمة وتحليلها لإيصال نتائج البحث وتعميمها إلى المهتمين، وإن كان مقياس منهجية البحث العلمي مقياس تهتم به كل مجالات الدراسة والمعرفة إنتاجا وفحصا وتعمقا[2].

سنتطرق بمشيئة الله في هذا الفصل إلى مجموعة من المناهج العلمية في مجال البحث العلمي ولا نغالي بأننا قد أحطنا بكل أنواع المناهج، لكننا نؤكد على أن المناهج التي سيتم التفصيل فيها هي الأكثر استخداما والمتفق عليها ، فالتقسيم يكون في ثلاث مباحث:

المبحث الأول يحتوي على المناهج العلمية الرئيسية، في حين يتضمن المبحث الثاني العلمية الثانوية وأخيرا المبحث الثالث يتكون من المناهج العلمية التي لها دور في مجال البحث العلمي لكنها قد لا تليق أحيانا بدراسة العلوم الانسانية.

- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 142.
- عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص ص 05-06.
(1) بن واضح الهاشمي، المرجع السابق، ص ص 21-22 (أنظر للشكل الذي يوضح شبكة تصنيف مناهج البحث العلمي).
(2) بتصرف.

المبحث الأول:
المناهج العلمية الرئيسية

إن دراسة المناهج العلمية في مجال العلوم القانونية والإدارية مسألة مهمة باعتبارها مجموعة المعلومات والمعارف العلمية المتعلقة بالإدارة كتنظيم، وأساليب وطرق في التسيير هي في الأساس علوم أولا وعلوم اجتماعية ثانية تخضع في مجال الدراسة للمناهج والبحوث العلمية المطبقة والمستخدمة في العلوم الاجتماعية وهته المناهج أساسا هي المنهج الاستدلالي (الاستنباطي)، المنهج التجريبي (الاستقرائي)، المنهج التاريخي، المنهج الجدلي، (الدياليكتيكي) [1] والتي سنعرضها بالدراسة والتفصيل وعليه نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول المنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي، والمطلب الثاني المنهج التاريخي والمنهج الجدلي.

المطلب الأول: المنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي

الفرع الأول: المنهج الاستدلالي: يطلق على الاستدلال عدة تسميات مثل: الاستنباط القياس، الاستنتاج، ويسمى أيضا أسلوب فحص الفرضية، والتفكير الاستدلالي أو الاستنباطي يقصد به الانتقال من العام إلى الخاص أو من المعلوم إلى المجهول[2].

- وهو البرهان الذي يبدأ من القضايا المسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة وهذا السير إما بواسطة القول أو بواسطة الحساب كالقاضي الذي يستدل اعتمادا على ما لديه من وثائق، والمُضارب الذي يستدل وفقا للمعروض و المطلوب من الأوراق المالية[3].

هناك من يفرق بين المنهج الاستدلالي والمنهج الاستنباطي أو الاستنتاجي، والبعض الآخر يستعيض عنها بالمنهج العقلي، لكننا سنستعملها جميعا كمترادفات دون الخوض في الخلافات الفلسفية التي تميز بين المنهج الاستدلالي والمنهج الاستنباطي وهو ما يتفق مع العلوم القانونية فلا توجد تفرقة بين الاستنباط والاستنتاج، كما أن الاستدلال في اللغة هو دلل أي يستدل بمعنى ينتج أمرا مجهولا من أمر معلوم وأن المناط في صحة الاستدلال هو الدقة

(1) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 175.

(2) عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، منشورات جامعة عنابة، الجزائر، 2003، ص 88.

(3) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 82.

والتسلسل العقلي[1]. والمنهج الاستنباطي ضربان: حملي، إذا كانت مقدماته مسلما بصدقها بصفة نهائية، وفرضي، إذا سلم بصدقها بصفة مؤقتة[2].

الاستدلال هو حركة عقلية ننتقل فيها من موضوع إلى آخر على سبيل الاستنتاج وهذه الحركة العقلية تتميز بالصورية التامة، بمعنى أن يتوقف صدق النتائج فيما يُقيم من استدلالات على صدق المقدمات فقط، لا على مطابقة هذه النتائج للواقع[3].

المنهج الاستدلالي يقوم على المبادئ والنظريات، فالعملية الاستدلالية تبدأ من نظريات ومبادئ وتنتهي إلى نظريات ومبادئ مستنتجة منها منطقيا[4].

إن النظام الاستدلالي ليس نظاما مطلقا بل يتصف بثلاث صفات حددها (روجيه) بوضوح وهي: (أنه اصطلاحي وغير معين وأنه مع ذلك غير اعتباطي)[5].

ويستعين المنهج الاستدلالي بمبادئ معينة وهي:

أولا: البديهيات: وهي القضية الواضحة ولا جدال فيها التي لا تحتاج إلى البرهنة عليها وتمتاز بثلاثة خاصيات: أولا البنية النفسانية بمعنى وضوحها مباشرة للنفس بلا واسطة ولا برهان منطقي، أما الخاصية الثانية فتمتاز بالأولية المنطقية بمعنى آخر فهي مبدأ أوليا غير مستخلص من غيره، أما الميزة الثالثة للبديهيات فهي قاعدة صورية عامة أو قضية مشتركة لأن مسلّم بها من كامل العقول على السواء[6].

ثانيا: المصادرات(المسلمات): إذا كانت البديهيات بينة بنفسها فإن المصادرات ليست كذلك ولكن يصادر على صحتها وتسلم تسليما مع عدم بيانها بوضوح للعقل. وصحة المصادرات تظهر من خلال نتائجها المتعددة والصحية وغير المتناقضة، وتوجد المصادرات في العلوم الطبيعية وعلم الرياضيات وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، فالفرق بين المصادرة والبديهية يكمن في أن المصادرة من الممكن إنكارها دون الوقوع في الإحالة بعكس البديهية، لكن النظريات الحديثة لا

(1) السيد تمام، المرجع السابق، ص 65.

(2) تهميش، المرجع نفسه، ص 64.

(3) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 143.

(4) منقول عن: فتيحة حزام، المرجع السابق، ص 82.

(5) اصطلاحي بمعنى غير قابل للبرهنة، ويمتاز بأنه غير معين بمعنى أننا لا نضيف إلى الأفكار الأولية أي معنى خاص، وليس اعتباطي يجري كما يهوى المرء، بل يجب أن يلتزم الشرطين التالين: الكفاية والإحكام، راجع:

- عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص ص 85-88.

(6) المرجع نفسه، ص 90.

تميل إلى المغالات في التفرقة بينهما بل تحاول التقريب بينهما، فينادى الفقيه (بونكاريه) بأن تُعد كلتيهما تعريفات مقنعة ولا فارق بينهما إلا في درجة التركيب[1][2].

ثالثا: التعريفات: قد يكون التعريف لفظيا، وهو الذي يشرح المعنى الذي يدل عليه اللفظ فيزيل ما به من غموض أو قد يكون شرطيا وهو الذي يضعه الباحث ويعطيه معنى خاص بالبحث الذي يجريه بشرط الالتزام به، وهناك التعريف الاصطلاحي الذي يهدف إلى تحديد المفهوم الكلي بذكر خصائصه وميزاته كما قد يذكر الباحث اللفظ دون تعريف وهو ما يسمى باللامعروفات ومن أمثلة البديهيات أن من يملك الأكثر يملك الأقل، والكل هو مجموع أجزائه والمتساويات المتشابهة متساوية و أن الابن أصغر سنا من الأب[3].

هي إذا المبادئ الثلاثة التي يستند عليها المنهج الاستدلالي.

أما الخطوات العملية للاستدلال أو الأدوات العلمية للاستدلال[4]: فتتجلى في القياس التجريب العقلي، التركيب.

- فالقياس هو مواجهة المشكلة المطلوب حلها وتحليلها، تنطلق من مقدمات مسلم بها إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها.

- التجريب العقلي: يمكننا أن ننوه في البداية على أن التجريب العقلي يختلف اختلافا تاما عن المنهج التجريبي، وهو قيام الانسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها وينقسم إلى قسمين التجريب العقلي الخيالي، والتجريب العقلي العلمي.

- التركيب: فهي عملية عقلية عكسية تسير قُدما وتبدأ من القضية باعتبارها صحيحة، ويراد منها معرفة كل النتائج التي تؤدي إليها.

الفرع الثاني: المنهج التجريبي:

يعتبر المنهج التجريبي منهجا من المناهج العلمية التي تمخضت عنها النهضة العلمية الحديثة في أوروبا في القرن السابع عشر، والذي أعاد اكتشافه " فرانسيس بيكون" في كتابه (الأورغانون الجديد) عام 1620 والذي أحدث ثورة علمية هائلة في كل مناحي الحياة.

---

(1) المرجع نفسه، ص 91.

(2) لمعرفة بعض النماذج للمصادرات في مجال الرياضيات للعلامة (إقليدس) راجع:

محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 152.

(3)السيد تمام، المرجع السابق، ص 67.

(4) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص ص 103-121.

وقد انبهر العلماء بالمنهج التجريبي في شتى التخصصات فعملوا على تطبيقه في كافة العلوم والتخصصات حتى لو كانت طبيعة تلك العلوم وموضوعاتها تتعارض معه، فقد أخذ " لومبروزو" (1835-1909) في مجال علم الإجرام كل الطرق والاجتهادات لمعرفة الأسباب الكامنة وراء السلوك الإجرامي، ليتبين لاحقا عدم صحة النتائج التي تمخض عنها المنهج التجريبي في مجال علم الإجرام والسبب يعود لكون التكوين البيولوجي والجسماني للمجرم لا يختلف عن غيره، وأن أسباب الجريمة تعود إلى تظافر مجموعة من العوامل التي تستعصي على التجريب[1].

ويعتبر التجريب موقفا لإثبات حقائق أو التأكد منها، وتكون الحقائق كاملة في مجال العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية عند ظهورها واكتشافها في تصرفات وسلوك يمكن مشاهدته أو ملاحظته، وهو أمر يقع تحت سيطرة المبحوث وظروفه الخاصة[2].

يعد المنهج التجريبي منهج ملاحظة الواقع وتحليله وإجراء التجارب المادية الملموسة عليها، وهو أيضا منهج ينطلق من دراسة الجزئيات ثم ينتقل إلى تعميمها وتعتمد الدراسة فيه على السببية[3].

يحتاج المنهج التجريبي لما يسمى " بالتجربة العلمية" والتي تقوم أساسا على اختبار مدى أثر عامل أو متغير تجريبي معين يُراد قياسه عن طريق التجربة العملية على المستوى الجزئي المحدود قبل تعميم استخدامه بالنمط الذي أُختبر به على المجتمع برمته[4].

أولا: مفهوم المنهج التجريبي: إذا كان المنهج الاستدلالي يدرّس الأمور العقلية فإن المنهج التجريبي يدرّس الظواهر الطبيعية الخارجة عن العقل فهو من منظور الأستاذ " أحمد خروع " المنهج المستخدم حين تبدأ من وقائع خارجة عن العقل لنهتم بوصفها وتحليلها وإخضاعها للتجربة العلمية فهو بهذا ينتقل من الخاص إلى العام وهو عكس ما يمتاز به المنهج الاستدلالي[5].

يرى بعين البصيرة الأستاذ " عبد الرحمن بدوي" بأن المنهج التجريبي هو المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء أكانت خارجة عن النفس إطلاقا أو باطنة فيها كما في حالة الاستنباط لكي نصف هذه الظاهرة الخارجة عن العقل ونفسرها[6].

---

(1) السيد تمام، المرجع السابق، ص 59.

(2) لمعرفة مجموعة من التفاصيل بالشرح راجع: - عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص ص 97-116.

(3) توني أكلي، المرجع السابق، ص 148.

(4) محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص ص 62-63.

(5) أحمد خروع، المرجع السابق، ص 28.

(6) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 128.

كما يعرّف بأنه منهج ملاحظة الواقع وتحليله وإجراء التجارب المادية الملموسة عليها، وهو أيضا منهج ينطلق من دراسة جزئيات كثيرة خاصة ثم ينتقل إلى التعميم والدراسة فيه تعتمد على السببية[1].

المنهج التجريبي هو المنهج الذي تتضح فيه معالم الطريقة العلمية في التفكير بصورة جلية، لأنه يعتمد على البراهين بطريقة تسمح باختبار الفروض والتحكم في العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة والوصول إلى العلاقة بين الأسباب والنتائج[2].

يقول " ألمير" (ELMER) بأن المنهج التجريبي يتضمن أكثر من مجرد البحث عن حقائق جديدة أو حقائق معترف بها في تراكيب وتجمعات جديدة، وهو التطبيق الذي يعتمد على اختبار الفروض فهو ليس مجرد أن نرى ماذا ستكون الإجابة لاقتراح أو افتراض معين، بل هو فهم لردود الفعل الناتجة والتنوع والتغير في ردود الفعل عندما يتغير عامل الظروف المحيطة[3].

المنهج التجريبي هو المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء كانت خارجة عن النفس أو باطنية فيها لنفسرها بالتجربة دون اعتماد على مبادئ المنطق الصورية لوحدها[4]. نشأ هذا المنهج ليؤكد تعويل العلماء على الوقائع المحسوسة وليس على مجرد التأمل النظري، بل أن معيار صدق أفكارنا وفروضنا هو مدى تطابقها مع الطريقة التي تسير عليها وقائع العالم الخارجي[5].

ينظر الأستاذ (إدريس فخور) للمنهج التجريبي بأنه مثال طيب لاختبار الفرض والتأكد من صحته أو خطئه على الرغم من حدود هذا المنهج في الدراسات الاجتماعية باستثناء علم النفس[6].

ثانيا: خطوات المنهج التجريبي: يشتمل المنهج التجريبي على مجموعة من الخطوات وهي:

---

(1) تومي أكلي، المرجع السابق، ص 148.

(2) عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 119.

- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 36.

- عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 109.

(3) محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص 108-109.

(4) صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 117.

(5) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 107.

(6) إدريس فخور، المرجع السابق، ص 30.

- تحديد المشكلة وجمع المعلومات عن طريق القراءة والملاحظة والتجريب.
- لعلاج المشكلة يجب صياغة الفروض.
- التأكد من الفرضيات بالملاحظة والتجريب وإذا أثبت التجربة صدق الفرضيات كان هو الحل للمشكلة، أما إذا ثبتت خلاف ذلك يتعين تعديل الفرضية أو تغييرها بفرضية أخرى ليُجرى التجريب عليه مرة أخرى لإثبات صحتها، واختيار صحة النظرية الفرضية يكون من خلال الاستدلال للوصول للنظرية العامة التي تحكم الظاهرة محل الدراسة[1].

ثالثا: مقومات المنهج التجريبي: يشتمل المنهج التجريبي على ثلاث محطات علمية (أو فقرات أو مراحل أو مقومات أو خطوات) فالاسم يختلف من شخص لآخر على أن الهدف المرسوم هو نفسه وهي الملاحظة، الفرضية، التجربة.

أ- الملاحظة: الخطوة الأولى الأساسية في البحث العلمي نجد الملاحظة العلمية وهي الأهم في المنهج التجريبي، فهي التي تقود إلى وضع الفروض وحتمية إجراء التجربة على الفرضية لاستخراج القوانين التي تكشف وتفسر الظواهر والوقائع[2]. إلا أن الكلام عن الملاحظة العلمية، لا يعني بالضرورة تطابق مفهومها مع ما تعنيه المشاهدة في الوقت الذي تشمل فيه الملاحظة على المشاهدة باعتبارها جزءا منها، فالحديث عن المشاهدة لا يفي بأغراض الملاحظة فمفهوم كل منهما كما يلي:[3]

- المشاهدة هي الوقوف عن كثب على الشيء المراد رؤيته، لأنها مقتصرة على العين فقط في مشاهدة الأشكال والأفعال.
- الملاحظة هي الرابط بين المُشاهد والمسموع، لأنها الأداة المستعملة لحاستي السمع والبصر والعقل في وقت واحد فيلاحظ الانسان بأذنيه كما يلاحظ بعينه ولكنه لا يستطيع المشاهدة بحاسة السمع.

الملاحظة تعني توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها توصلا إلى كسب المعرفة الجديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر، وتتخذ الملاحظة مجموعة من الصور تبدأ بالملاحظة الساذجة ثم الملاحظات التي

(1) السيد تمام، المرجع السابق، ص 60.
- بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 114.
(2) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 204.
(3) لمعرفة المزيد:
- عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 164.

تقترن بالتجارب وصولا إلى ملاحظات دقيقة تجتمع لها كل أساليب البحث والاستقصاء العلمي[1]، والملاحظة العلمية هي المشاهدة الحسية والمنظمة من أجل اكتشاف أسبابها عن طريق القيام بعملية النظر في هذه الأشياء والأمور والظواهر وتعريفها وتوصيفها وذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب[2].

هي مرحلة للتأمل وللمشاهدة وقيام الباحث بعمليات الوصف والتعريف والتصنيف من أجل الوصول إلى معرفة حالة الشيء أو الظاهرة أو الواقعة[3].

وتنقسم الملاحظة إلى قسمين الملاحظة البسيطة والملاحظة العلمية، فالأولى هي التي نقوم بها عرضا في الحياة العادية دون أن نقصد إلى الملاحظة فعلا ودون أن نركز انتباهنا منذ البداية في ناحية معينة، ولابد أن ننوع في ميدان الملاحظة وأن نقصد إليها قصدا لكي نستطيع أن نصل إلى مشاهدة علمية بأتم معنى الكلمة أما الملاحظة العلمية بالمعنى الدقيق هي تلك التي يبدأ فيها المرء من فرض أو يحاول بواسطتها أن يبحث في ناحية معينة، ويجب أن تكون هذه الملاحظة دقيقة كل الدقة فلا نغفل أي عامل قد يكون له أثر في إحداث الظاهرة، ومن أجل ذلك يجب ان نفرق كما قال (كلود برنار) بين نوعين من المشاهدة ألا وهي المشاهدة البسيطة والمشاهدة المسلحة[4].

ب- الفرضية: يعرف الأستاذ (ماخ) الفرضية بأنها تفسير لوقائع معينة لا تزال بمعزل عن امتحان الوقائع حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبح من بعد إما فرضا زائفا يجب أن يعدل عنه إلى غيره وإما قانونا يفسر مجرى الظواهر[5].

يعرفها الأستاذ (عمار عوابدي) بأنها فروض وحلول وبدائل واقتراحات وضعها الباحث بواسطة عملية التحليل العلمي للبحث عن أسباب الظواهر وقوانينها ونظرياتها [6].

---

(1) أساليب البحث العلمي المقصودة هنا هي الأجهزة والأدوات والوسائل لقياس الزمان والمكان والحركة والموجة مهما دقت عناصرها أو إتسعت، راجع:

- محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص ص 110-111.

(2) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 128.

(3) إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 41.

(4) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص ص 134-135.

- المشاهدة البسيطة تقوم على الحواس المجردة مباشرة، أما المشاهدة المسلحة فهي تلك التي نستعين في تحقيقها بالأجهزة المختلفة التي تهيء لنا تقوية الحواس أو اكتشاف ظواهر لا يمكن أن تكتشف بالحس المجرد.

(5) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 145.

(6) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 213.

المرحلة الثانية من مقومات المنهج التجريبي هي مرحلة وضع الفروض، فلا قيمة واضحة لمرحلة الملاحظة إلا بوجود الفرض الذي يقترح شكلا بجمع الشواهد من الملاحظات والتجارب في صورة صحيحة ومنطقية يقبلها العقل بعد أن يتحقق من هذا الفرض.

وتلعب الفرضيات دورا بارزا وحيويا في القيمة العلمية والمنهجية للبحوث والدراسات في شتى ميادين الاختصاص، واعتماد الفروض لم يصبح منهجا علميا له دلالاته إلا في القرن التاسع عشر بفضل أبحاث Cloude Bernard وwhewell بعد أن كانت هناك معارضة شديدة من غيرهم من الفلاسفة ممن حذروا منها محاولين استبعادها بحجة عدم جدواها[1].

كما أن للفرضيات دور كبير في تسلسل وربط عملية سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين واستنباط النظريات العلمية المتعلقة بالواقع والظواهر المشمولة بالتجربة[2].

مجال تطبيق المنهج التجريبي يمكن تطبيقه من خلال أكثر من طريقة منها:

- إجراء الاختبار بعد إدخال المتغيرات المستقلة (اختبارات لاحقة بعدية).
- إجراء الاختبارات قبل وبعد إدخال المتغيرات المستقلة (اختبارات قبلية وبعدية)[3].

شروط الفرضيات: يتعلق بعضها ببنية الفرض والآخر بظروف التحقق من هذا الفرض وأهمها:

- بساطة الفروض، بمعنى الوضوح والجلاء لمفردات الفروض العلمي.
- لا ينطوي الفرض على تناقض داخلي بين عناصره.
- التركيز على الوقائع ذات الدلالة، والوقائع العادية التي تكون طريقا للعلماء.
- الاعتماد على الرؤية العقلية المباشرة من خلال رصيد العلماء من التجارب والواقع الذي تمثله من جهة أخرى.
- عدم التعارض مع ما نسّلم به من قوانين علمية[4].

ج- التجربة: مما لا شك فيه بأن للتجريب أو التجربة العقلية أثرا هاما في الاقتصاد الفكري وعملية التجريب هي عملية تأتي بثمارها على الفرضيات لإثبات صحتها من عدمها، وهذا باستبعاد

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 145.
(2) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 217.
(3) خالد حامد، المرجع السابق، ص 59.
(4) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 114.

الفرضيات الغير مجدية، وإثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة إجراء عملية التجريب على الفرضيات المقترحة[1]. ونعني بالتجربة توفير الشروط الاصطناعية الكفيلة بإحداث الظاهرة[2].

إن إثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة عملية التجريب في أحوال وظروف مختلفة ومتغايرة والتنوع في التجريب يعتمد على القواعد الأولى الحقيقية التي صاغها (فرانسيس بيكون) والمعروفة باسم (قنص بان) la chasse de pan ويقصد بها (بأن) الطبيعة الكلية أو الكون بمعنى آخر استعمال تنويع التجربة وقاعدة إطالتها وقاعدة نقل التجربة وقلبها واستعمال لوحات الحضور والغياب لوحة تفاوت الدرجات والانحراف ولهذا القنص مرحلتان، المرحلة الأولى هي مرحلة التجريب والمرحلة الثانية هي مرحلة ما يسمونه بتسجيل التجربة أو اسم اللوحات[3].

إضافة أخرى في مجال الميدان التجريبي والتي قدمها (ميل Mill) بعد الانتقادات التي وجهت لبيكون فركز ميل وتبعا لأبحاث (هرشال) Herschel على القواعد أو اللوائح الخمس والضرورية كخطوات لابد منها في المنهج التجريبي والهدف من هذا اكتشاف القوانين بإثبات روابط علية بين الظواهر بعضها ببعض وتنحصر هاته المناهج في منهج الاتفاق ومنهج الافتراق، المنهج المزدوج للافتراق والاتفاق، ومنهج البواقي، ومنهج المتغيرات المساوقة[4].

تقييم المنهج التجريبي: يعتبر المنهج التجريبي من أكثر المناهج كفاءة في الوصول إلى نتائج دقيقة مبنية على التجارب العلمية والقياس الدقيق وأهم مميزاته:

- تكرار التجربة من طرف أكثر من باحث مما يدل على صدق النتائج.
- ضبط المتغيرات المتعلقة بموضوع التجربة يساعد على قياس تأثيرها.
- صعوبة قدرة الباحث على تحديد الأدوات المناسبة للتجربة وصعوبة التأكد من موضوعية أطراف التجربة[5].

(1) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 220.

(2) خالد حامد، المرجع السابق، ص 60.

(3) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 157-161.

(4) لمعرفة المزيد راجع:

- عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص ص 161- 162.

(5) عمار بوحوش، محمد الذنيبات، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص 117.

- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 127.

المطلب الثاني: المنهج التاريخي والمنهج الجدلي

الفرع الأول: المنهج التاريخي

لا يوجد اختلاف حول أهمية التاريخ ومعرفة الماضي لأنه العلم الأكثر ارتباطا بكل العلوم، لذلك نجد مجال الاهتمام قد فاق التصور حيث أولى العديد من الباحثين في علم السياسية و القانون بالمنهج التاريخي في دراساتهم وأصبح المزيد من البحوث تستند إلى دراسات ووثائق تاريخية كجزء أساسي من هذه البحوث[1].

يتكون التاريخ من وقائع حدثت مرة واحدة وإلى الأبد بينما يتكون العلم من حقائق قابلة دائما لأن تعود ويتميز الزمان بعدم قابلية الإعادة، لأن الصفة الأساسية له هي الاتجاه قُدما إلى الوراء ودون تكرار[2].

يقوم المنهج التاريخي في مجال البحث العلمي على تعقب وتتبع الظاهرة تاريخيا من خلال الأحداث والوقائع التي أثبتها المؤرخون أو التي تناقلتها الروايات، وتعتمد الدراسة من خلال التعرف على جزئياتها وتخصيص هذه الجزئيات وتحديد العلاقات التي تربط بينها وبين الحدث الذي يتم دراسته تاريخيا، ومدى توافقه مع الإطار العام لحركة الموضوع[3].

أولا: مفهومه: المنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي له مجموعة من التعريفات ونذكر منها:

- بأنه منهج تُعوّل عليه العلوم التي تدرس الماضي ويعتمد هذا المنهج على الجمع والانتقاء والتصنيف وتأويل الوقائع، ويخول للمؤرخ الاهتداء إلى الواقعة التي اختلفت باعتبارها نقطة البدء في المنهج التاريخي[4].

- مجموعة من الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها[5].

---

(1) بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 97.

(2) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 183.

(3) محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص 43.

(4) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص ص60-61.

(5) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 259.

- وهو المنهج الذي يعتمد على الوثائق التاريخية لمعرفتها ونقدها، ليحاول بعدها الباحث الانتقال إلى المرحلة أخرى هي التركيب، ليتم التأليف بين هذه الحقائق وتفسيرها وذلك من خلال فهم الحاضر انطلاقا من الماضي[1].

- المنهج التاريخي هو الطريق الذي يربط بين الحاضر والماضي والمتوقع فهو المنهج الاستقصائي في الدراسات العلمية والاجتماعية والإنسانية، بمعنى عدم التقيد بالدراسات التاريخية كعلم فقط، بل أهميته تسع دراسة مختلفة العلوم[2].

- ويستخلص الأستاذ "عمار عوابدي" قوله بأن المنهج التاريخي هو منهج البحث العلمي يقوم بالكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تركيب الأحداث وتحليل الوقائع الماضية المسجلة في الوثائق التاريخية، وإعطاء تفسيرات، وتنبؤات علمية عامة في صورة قوانين ونظريات عامة وثابتة نسبيا[3].

- محاولة " لويس كوهين" في تعريف المنهج التاريخي تضاف إلى المحاولات الجادة في هذا الصدد فيقول: هو عملية منظمة وموضوعية لاكتشاف الأدلة، وتحديدها وتقييدها والربط بينها من أجل إثبات حقائق معينة، والخروج منها باستنتاجات تتعلق بأحداث جرت في السابق فهو عمل يتم بروح التقصي الناقد لإعادة البناء، ليحقق غرضا صادقا أمينا لعصر مضى[4].

ثانيا: عناصر ومراحل المنهج التاريخي: تعتبر عناصر ومراحل المنهج التاريخي هي نفس خطوات المنهج العلمي وهي:

1- تحديد موضوع البحث التاريخي: وهي الفكرة المحركة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول إلى فرضيات ونظريات وقوانين علمية ثابتة وعامة تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية لهذه المشكلة التي تعتبر من أهم وسائل نجاح البحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة[5]، فتحديد الأبعاد الحقيقة للموضوع وتحديد الأسباب مهم لإقناع القارئ على التبرير الموضوعي لاختيار موضوع البحث لتحديد مضامينه وخلفياته.

2- جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالوقائع والأحداث: لا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق وهذه الوثائق تنقسم إلى آثار أو مخلفات خطية، أو روايات أو نقوش،

(1) إدريس فخور، المرجع السابق، ص 28.
(2) عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 58.
(3) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 259.
(4) منقول عن: - إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 34.
(5) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 263.

ولهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى في المنهج التاريخي هي خطة البحث عن الوثائق. وأصل الكلمة هو يوناني تدل على البحث و معنى هذه الكلمة محاولة إيجاد الأدلة الكافية والممكن إيجادها والمتعلقة بحادث من الأحداث التاريخية[1].

بعد تحديد الباحث للإشكالية وتحديد موضوع بحثه يلتجأ إلى جمع الوثائق كما يسميها البعض (التقميش) [2]، ليلجأ الباحث إلى التاريخ يستنطقه بشأن الحادثة التي احتضنها في حقبة من الزمن، وحيث أن الواقعة التاريخية فردية لا تتكرر فالباحث يتجه إلى الشهود الذين شاهدوا الحادثة أو الذين سجلوها نقلا عن من شاهدها ويقوم الباحث ببياناته من مجموعة من المصادر بشتى أنواعها السجلات الرسمية وغير الرسمية، والأحكام القضائية، وسجلات الحالات المدنية، التجارية، والأرشيف والتقارير السنوية وسجلات النوادي والجمعيات والتقارير الرسمية، ومحاضر الجلسات، وسجلات الصادرات والواردات، والعقود الفردية، وكذلك التقارير الصحفية والمكتبات والمتاحف والإحصاءات والحسابات والمدونات والحوليات وغيرها[3]، والوثائق التاريخية تتعدد أنواع التقسيمات المختلفة للأدلة التاريخية، وهته التقسيمات تتنوع وتتعدد بدورها وفقا لاختلاف علماء وفلاسفة التاريخ ولاختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الوثائق التاريخية وتنقسم هذه الوثائق بالشكل التالي:

- أنواع الوثائق التاريخية على أساس تقسيم الروايات المأثورة والمخلفات

- على أساس تقسيمها إلى وثائق ومصادر أصلية وأولية وإلى مصادر مشتقة وغير أصلية على أساس تقسيمها إلى وثائق وآثار غير مكتوبة وآثار مكتوبة، وثائق حسب القائمة[4].

3- نقد وتقييم الوثائق التاريخية: والقصد من عملية تقييم الوثائق التاريخية بعملية النقد وتتطلب هذه العملية صفات خاصة في الباحث التاريخي كالحس التاريخي، الذكاء، الإدراك، والمعرفة الواسعة والثقافة المختلفة والقدرة القوية... [5].

(1) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 184.

(2) التقميش يعني الجمع، فيقول المحدث يحي بن معين: إذا كتبت فقمش وإذا حدثت ففتش.

(3) راجع بالتفصيل: محمد شلبي، المرجع السابق، ص 61.

(4) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 266- 269.

(5) عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 183- 184.

- هناك نقد خارجي ونقد داخلي للوثائق التاريخية أنظر:

عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 271- 276.

4- عملية التركيب والتفسير التاريخي والقصد من هذا صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل المنهج التاريخي بمعنى تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة من أجل بنائها في الحاضر وجيه من ماضي الإنسانية[1].

الفرع الثاني: المنهج الجدلي

أولا: مفهومه: يسمى بالمنهج الدياليكتيكي والدياليكتيك أصلا من الحوار وقد عرفها أرسطو بأنها فن البرهنة، والنقض، ومواجهة الخصم بالنقائض، ولكنها في الحقيقة هي فن التوصل إلى معرفة صحيحة إذ تقتضي التيقن من رأي الفكرة المطروحة ومعرفة الرأي المخالف (النقيض) للوصول إلى الحقيقة الكاملة، فالدياليكتيكية هي نوع من الكينونة ويصح القول بالدياليتيكية عن كل واقع إنساني[2].

الدياليكتيك مصطلح يوناني مشتق من (ديالوج) أي المحادثة والمجادلة وفلاسفة اليونان يقصدون بالجدل المنهج العقلي للوصول إلى كشف الحقائق من خلال التناقص الذي يصطدم فيه الخصم مع دحض الحجة والقضاء عليها، ومن خلال وقوع الخصم في التناقض والوصول إلى الحقائق في المذهب الدياليكتيكي[3].

ويرتكز المنهج الدياليكتيكي على الحقيقة القائلة بأن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والاجتماعية والانسانية والاقتصادية والسياسية في العلم هي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع للحركة والتغيير والتطور فالظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغير نتيجة للتناقض والصراع الداخلي.

يعتمد المنهج الجدلي على طرح الأفكار، كما أنه فن للحوار يرتكز على تقديم الأدلة لإثبات صحة القضايا المطروحة مما يساهم في تحرير العقل من بعض القوالب الفكرية الجامدة ويثري الفكر النقدي الذي يقر بالتعدد الفكري[4].

ويُعرف بأنه المنهج الذي يبحث عن الأجزاء التي تكوّن الظاهرة، ويدرس مدى تناقضها ويبحث في إمكانية حدوث الصراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة[5].

---

(1) صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص138

(2) إدريس الفاخوري، المرجع السابق، ص 44.

(3) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 230.

(4) خالد حامد، المرجع السابق، ص 72.

(5) أحمد درداري، المرجع السابق، ص 87.

ثانيا: خصائص المنهج الجدلي (الدياليكتيكي): له مجموعة من الخصائص نحاول أن نوجزها فيما سيأتي:

1- فهو منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتركيب والتفسير والمعرفة، أي يعتمد على المفاهيم العلمية الموضوعية في تفسير وطباع الأشياء.

2- منهج عام وشامل وكلي في كشف ومعرفة وتفسير كل الظواهر والعمليات النظرية والطبيعية والاجتماعية.

3- طريقة عملية شاملة في معرفة الظواهر والعمليات والأفكار من حيث التفسير والتركيب في ذات الوقت.

4- منهج علمي بعد تطوره أصبح يطبق في الدراسات المرتبطة بواقع الحياة[1].

ثالثا: مميزاته: يتميز المنهج الجدلي بعلميته وموضوعيته من جهة، وبفلسفيته من جهة أخرى وهو منهج يصلح للأبحاث النظرية والعلمية في نفس الوقت، وبهذا فهو منهج يصلح للبحث في مختلف العلوم التي تقع خارج نطاق الاستدلال[2].

وقيمة المنهج الجدلي في مجال العلوم الإنسانية فهو المنهج العلمي الموضوعي الشامل والصالح للدراسات العلمية الاجتماعية، الاقتصادية السياسية ، القانونية، لأنه انبثق أصلا من ميدان دراسات هته العلوم، فهو إذا منهج علمي أصيل بالعلوم الاجتماعية والقانونية والإدارية وحقل أصيل لتطبيق وأعمال المنهج الدياليكتيكي[3].

المبحث الثاني:

المناهج العلمية الثانوية

تعتبر المناهج العلمية الثانوية مناهج لها دور إيجابي في مجال البحث العلمي وتختلف المناهج باختلاف التخصصات والعلوم، لكن يكاد المختصون يُجمعون على أنها المناهج الموضوعية والإجرائية باعتبارها مناهج تطبيقية تخصصية كل منها يختص باستعماله في فرع معرفي علمي معين وأغلب الفقه المنهجي متفق عليها فيتناولها على الشكل الآتي: المنهج المقارن، الوصفي، المنهج التحليلي، منهج دراسة حالة.

---

(1) راجع:

- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 245- 246.

- أحمد درداري، المرجع السابق، ص 88.

(2) صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 147.

(3) عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 255.

المطلب الأول: المنهج المقارن والمنهج الوصفي

الفرع الأول: المنهج المقارن:

لقد لاقت الدراسات المقارنة اهتماما كبيرا لدى المؤرخين والاقتصاديين ورجال القانون من النظرة التاريخية البحتة، ورغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته حديث النشأة فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني إذ أكد " أنسل" (Ancel) ان أرسطو وأفلاطون استخدما المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة من أجل قبول أو رفض القضايا المطروحة[1].

إن المنهج المقارن الحديث والمعاصر مازال يعد من أهم المناهج المستخدمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية وتقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من الوظائف[2]. ويعتبر المنهج المقارن من المناهج الشائع استخدامها في البحوث القانونية، حيث ينذر أن يقتصر البحث على دراسة الظاهرة في القانون الجزائري دون التعرض لها في القانون الفرنسي أو الشريعة الإسلامية مثلا، بل أن جودة البحث وعمقه يقاس بمدى إطلاع الباحث على الظاهرة في البلاد المختلفة[3].

المنهج المقارن شعبة علمية حديثة ساهم في بلورتها كل من علم الأنتروبولوجيا وعلم القانون وتقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية واستخراج أوجه الشبه والاختلاف فيها، ولقد أنعقد أول مؤتمر للقانون المقارن في باريس عام 1900 حيث تم الاتفاق على تعريف المنهج المقارن كأداة عملية تستهدف استخراج القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية[4].

أولا: تعريف المنهج المقارن: اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، غير أنها تكاد تنطلق جميعا من أدبيات " جون ستيوارت ميل" الذي عرفها بأنها " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر "[5].

---

(1) خالد حامد، المرجع السابق، ص 74.

(2) محمد شلبي، المرجع السابق، ص70 .

(3) السيد تمام، المرجع السابق، ص 84.

(4) أحمد خروع، المرجع السابق، ص 35.

(5) منقول عن:

- محمد شلبي، المرجع السابق، ص 70.

- بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 118.

- هو مقابلة الأحداث والآراء بعضها ببعض لكشف ما بينها من وجوه شبه أو علاقة والمقارنة والموازنة للعلوم الإنسانية بمثابة الملاحظة والتجربة من العلوم الطبيعية[1].
- يعتبر المنهج الذي يستعمل المقارنة كأداة معرفية ويستخدم أساسا في الدراسات الاجتماعية كما لاحظ ذلك (دوركايم) فالمقارنة تحل محل التجربة في الدراسات الإنسانية[2].

المنهج المقارن هو المنهج الذي يتبعه الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة من أجل معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الاختلاف والتشابه في تلك الظواهر ويستهدف هذا المنهج التفسير العلمي بواسطة كشفه للعلاقات بين الظواهر[3].

- العملية العقلية التي تتم بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق نميز بها موضوع الدراسة المحددة[4].

ثانيا: مميزات المنهج المقارن: - من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن في الدراسات القانونية أنه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين النماذج الاجتماعية والنظم القانونية، ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري.

- يسمح المنهج المقارن بمعرفة السلبيات والايجابيات في الظواهر والنماذج المدروسة وهو ما يفسح المجال في فتح البرامج العلمية لسد الثغرات وإثراء الجوانب الإيجابية.
- معرفة أسباب التطور هي معرفة قواعد تطور المجتمعات وتتبع المراحل الزمنية في تطورها[5].

ثالثا: فوائده في الدراسات القانونية: - التقريب بين الشعوب وإزالة الجهل واللبس من خلال التعرف على قوانين الدول الأخرى.

- معرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والتاريخية التي أفرزت قانونا أو تنظيما معينا.
- الاطلاع على القوانين الأجنبية الذي من شأنه تزويد القارئ بمعلومات قانونية متنوعة مما يمكّن من الحكم الموضوعي على القانون الوطني والوقوف على ما به من عيوب ومزايا[6].

---

(1) السيد تمام، المرجع السابق، ص 83.

(2) أحمد خروع، المرجع السابق، ص 34.

(3) عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص 105-106.

(4) فتيحة حزام، المرجع السابق، ص 96.

(5) أحمد خروع، المرجع السابق، ص ص 35-36.

(6) يعتبر الفقيه المرحوم "عبد الرحمن السنهوري" من أرسى دعائم منهج الدراسة القانونية المقارنة، خصوصا بين الشريعة الإسلامية والقوانين الغربية ، راجع بالتفصيل:
- السيد تمام، المرجع السابق، ص 84-86.

الفرع الثاني: المنهج الوصفي

أولا: المقصود بالمنهج الوصفي: وهو البحث الذي يهدف إلى دراسة ووصف خصائص وأبعاد ظاهرة من الظواهر في إطار معين يتم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن هذه الظاهرة، وتنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا[1].

- عبارة عن ذلك المنهج الذي يعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات، ويعتبر المنهج الوصفي أكثر مناهج البحث ملاءمة للواقع الاجتماعي ويأتي على مرحلتين الأولى مرحلة الاستكشاف والصياغة، والثانية مرحلة التشخيص والوصف[2].

- يرى (ويثني) أن هذا المنهج يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة[3].

- يرى (شحاته سليمان محمد سليمان) بأن المنهج الوصفي هو مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق لتصنيفها وتحليلها تحليلا كافيا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج عن الظاهرة محل البحث[4].

ثانيا: خطوات المنهج الوصفي: يمكننا استخلاص خطوات هذا المنهج الأساسي في علم المناهج ونشير إليها كما يلي:

أ- تعريف وتحديد الظاهرة المراد وصفها (الاشكالية البحثية وفرضيات).

ب- جمع البيانات من داخل وخارج الظاهرة.

ج- تحليل عناصر الظاهرة بطريقة عملية موضوعية ثم تصنيفها.

د- تأصيل عناصر الظاهرة في شكل تعميمات علمية.

ه – الاستعانة بأدوات المنهجية المستخدمة في علم المناهج (جمع المعلومات).

و- نقد مراحل البحث الوصفي وتقييم النتائج قبل البناء عليها.

ز- استخلاص النتائج وتحديدها، والالتزام بنتائج تحليل الظاهرة[5].

---

(1) محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضري، المرجع السابق، ص ص 50-51.

(2) محمد محمد قاسم، المرجع السابق، ص 60.

(3) إدريس فخور، المرجع السابق، ص 28.

(4) شحاته سليمان محمد سليمان، المرجع السابق، ص 337.

(5) تومي أكلي، المرجع السابق، ص 178.

المطلب الثاني: المنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة

الفرع الأول: المنهج التحليلي (تحليل المضمون):

منهج تحليل المضمون هو أداة للبحث ظهرت أهميته في الإعلام، نظرا لما تحتله عمليات الاتصال أو التواصل كما له مكانة رئيسية في العلاقات الاجتماعية بين الناس وتأثيرها على معتقداتهم ومواقفهم الاجتماعية[1]. يُستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل وهذا النوع من الأبحاث مفيد في معرفة عوامل التغير الاجتماعي وردود فعل الناس لقرارات القيادة السياسية[2].

أولا: القصد منه: معنى التحليل: هي عملية ملازمة للفكر الإنساني تستهدف إدراك الأشياء بوضوح من خلال عزل عناصرها بعضها عن بعض ومعرفة خصائصها وهذه هي الفكرة العامة لمسألة التحليل.

معنى المضمون: يشير مصطلح المضمون أو المحتوى لما قد يكون عبارة عن أنشطة أو أعمال عادية تتم على مستوى المؤسسات المختلفة (وثائق، قرارات، عقود ...) لذلك فقد تكون الصحف أو الوثائق الإدارية أو بعض الظواهر الاجتماعية مادة للتحليل والدراسة[3] وبصفة عامة فإن المادة المحللة (المضمون المحلل) يمثل للباحث المادة الخام التي تشكل البيانات التي يعتمد عليها في بحثه[4].

- المنهج التحليلي منهج نوعي أساسي يكرس دور العقل واعتباره المصدر النهائي للمعرفة بما يقوم به من عمليات تحليل الأفكار والصور الذهنية المكتسبة سواء منها المكتوبة أو غير المدونة مثل المرئيات أو المسموعات أو المحسوسات، ومن المهم القول بأن المنهج التحليلي هو حقيقي بين العقل والواقع، والواقع بأوسع معانيه، الأفكار، النصوص، الأقوال، المحسوسات، المرئيات والمسموعات...إلخ[5].

---

(1) أحمد درداري، المرجع السابق، ص 114.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 43.

(3) هو مختلف الوثائق والقرارات وحول دلالة الظاهرة الاجتماعية راجع: عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص 137-140.

(4) خالد حامد، المرجع السابق، ص ص 65-66.

(5) تومي أكلي، المرجع السابق، ص ص 180-181.

- تحليل المحتوى هو رد محتوى الشيء أو الفكرة أو الخطاب المحلل إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه[1].

- يعرّف بأنه أسلوب أو أداة للبحث العلمي، يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف محتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المُراد تحليلها تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث وذلك بهدف استخدام هذه البيانات... [2].

- يعرف (كابلان) تحليل المضمون على أنه العد الإحصائي للمعاني التي تتضمنها المادة الأساسية الخاضعة للتحليل لاستخلاص نتائج علمية، كما يعرفه (جانيس) بأنه أسلوب بحث يهدف إلى تبويب خصائص المضمون في فئات، وفقا لقواعد يحددها المحلل باعتباره باحثا علميا[3].

وفقا لما تم ذكره من تعريفات فمنهج تحليل المضمون هو منهج علمي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنهجي المنظم لمضامين وسائل الاتصال الجماهيري، بما تنطوي عليه هذه المضامين من أبعاد سياسية، اجتماعية، اقتصادية... [4].

ثانيا: خصائص تحليل المضمون: يتميز المنهج التحليلي بخصائص عقلية وفنية وواقعية لضمان الوصول إلى نتائج تعبر وبحق عن حقيقة الأفكار والظواهر والسلوكات، ويمكن تلخيص هذه الخصائص على النحو التالي[5]:

1- يرتبط هذا المنهج بمفهوم المفكرين لمصادر المعرفة، لذلك فهو منهج الفكر والواقع وهو من أقدم المناهج الفكرية المعاصرة.

2- منهج يستوعب بكفاءة عالية كل القواعد المنهجية المعروفة مثل الملاحظة، الاستقراء، الوصف، التحليل، المقارنة، ويعتمد على العقل والواقع والمصطلحات...

---

(1) صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 160.

(2) وهو تعريف الأستاذ (سمير حسين)، راجع:

- محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص 230-231.

(3) هناك مجموعة من المفاهيم، راجع:

- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص ص 179-182.

- يعرف المؤلفان هذا المنهج بأنه يهدف إلى الوصف الموضوعي المنهجي المنظم لمضامين وسائل الاتصال الجماهيري، بما تنطوي عليه هذه المضامين من أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية.

(4) بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 182.

(5) تومي أكلي، المرجع السابق، ص ص 197-199.

3- يعتبر أحسن طريقة عقلية وواقعية لمعرفة حقائق الأفكار والظواهر والسلوكات وتحديد دلالاتها.

4- منهج تكاملي ينطلق من الوصف يمر عن طريق جميع العمليات الذهنية والعقلية.

5- هذا المنهج أداة أساسية لتطوير العلم والمعرفة.

6- يؤكد المختصون على أنه لا علم بغير التحليل، وأن الحقائق التي يتم التوصل إليها تكاد تفقد مصداقيتها لولا التحليل.

7- يتميز أيضا بأنه المنهج الذي يجمع كافة طرق المعرفة كالاستدلال، والاستقراء، التفسير، الاكتشاف ونقد الأفكار.

بينما (بيرلسون) قد خصصه كما يلي:

- أنه يستخدم في العلوم الاجتماعية فقط - يستخدم في تحديد آثار الاتصال- لا ينطق إلا على جوانب النحو والصرف في اللغة.

- ينبغي أن يكون موضوعيا – ينبغي أن يكون منظما وأن يكون كميا[1].

ثالثا: خطوات المنهج التحليلي: تبدأ هته الخطوات بالتعرف على الموضوع المُراد دراسته وتنتهي بالتركيب التفسيري للنتائج وهي:

1- التحديد الدقيق للموضوع وهدفه وطبيعته.

2- تحديد تقسيمات الموضوع، وتحليل المحتوى والاشكالية والفروض.

3- الاعتماد الصارم على قواعد منهجية مترابطة ومتكاملة.

4- نقد قواعد البحث والإجراءات والنتائج.

5- مقارنة الظواهر والأفكار ومعرفة أساليب البحث.

6- تحديد العلاقات بين الظواهر والأفكار والمصطلحات.

7- الموضوعية في التحليل والنقد واستخلاص النتائج[2].

(1) أحمد درداري، المرجع السابق، ص 117.

(2) راجع:

- تومي أكلي، المرجع السابق، ص 191.

- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 163

الفرع الثاني: منهج دراسة حالة

يندرج دراسة حالة ضمن المناهج الملائمة التي تساعد على كشف الحقيقة، فهو ليس مجرد أداة لجمع البيانات كما هو الشأن إلى أسلوب تحليل المضمون، أو الملاحظة، أو المقابلة، لأنه يشير أساسا إلى طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وإلى الكيفية التي تتم بها الدراسة[1].

ويهدف منهج دراسة حالة إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية وبمعنى آخر فإن الحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا فهمها، يمكننا أن نركز عليها بمفردها ونجمع جميع البيانات، وتقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها للوصول إلى نتيجة واضحة[2].

أولا: تعريف منهج دراسة حالة: - يرى الدكتور " عقيل حسين عقيل ": بأنه المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر والحالات الفردية، والثنائية والجماعية، ويركز على تشخيصها من خلال المعلومات التي جمعها وتتبع مصادرها في الحصول على حقائق ونتائج ومعالجات من خلال دراسته المتكاملة[3].

- هي دراسة معمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة ومحتوياتها[4].

- منهم من عرّفه بأنه منهج عن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية[5].

- يُعد من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية يبحث بشكل متعمق في العوامل المعقدة والمتعددة والتي تسهم في تشكيل وحدة اجتماعية ما حيث يستعان بأدوات البحث العلمي المستعملة، ذلك أن الدراسة باستعمال هذا المنهج تعمد إلى عزل الظاهرة المدروسة مؤقتا عن الظواهر الأخرى[6].

---

(1) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 87.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 40.

(3) عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 129.

(4) صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 156.

(5) وهو تعريف (فير تشايلد)، راجع:

- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 130.

(6) أحمد درداري، المرجع السابق، ص ص 100-101.

- يمثل منهج دراسة حالة طريقة للبحث يتم التركيز فيها على حالة معينة يقوم بدراستها وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة، وتكون دراستها بشكل مستفيض يتناول كافة الظواهر والمتغيرات المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل[1].

ثانيا: خطوات منهج دراسة الحالة: لمنهج دراسة الحالة مجموعة من الخطوات العلمية وهي: - تحيد الإشكالية البحثية والفروض العلمية والظاهرة المطلوبة.- تحديد وضبط المفاهيم والفروض العملية التي يستعين بها الباحث. - تحديد تاريخ الظاهرة الحالة وتطورها وتفاعلها. - دراسة الوثائق والسجلات والدفاتر المتعلقة بالحالة.

- اختيار العينة التي تمثل المجتمع المبحوث.- التحليل الدقيق للمعلومات وتصنيفها ونقدها.

- تحديد مراحل وأدوات البحث العلمي (الملاحظة، المقابلة....).

- التأكد من قدرات الذين سيجمعون البيانات بالمهمة الموكلة إليهم. - استخلاص النتائج ووضع التعميمات[2].

ثالثا: شروط وقواعد منهج دراسة الحالة: - دقة الباحث ومثابرته في البحث محل الدراسة.

- صياغة بناء نظري مناسب، وظيفته توجيه الباحث نحو الأبعاد المركزية من البحث.

- توثيق المعلومات توثيقا علميا. - يكون اهتمام الباحث مُنصبا على الحالة الواحدة.

- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء. - إبراز الأحداث الأكثر تأثيرا في الوحدة.

- إلزامية دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر[3].

(1) لمعرفة المزيد عن المفاهيم الخاصة بمنهج دراسة حالة، راجع:

- بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 134.

(2) أنظر:

- تومي أكلي، المرجع السابق، ص ص 205-206.

- أحمد درداري، المرجع السابق، ص 102.

(3) بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص 135.

المبحث الثالث:
المناهج العلمية الأخرى(*)

نقصد بها المناهج العلمية التي يلتجأ إليها الباحث لكن أهميتها لا تعلوا على المناهج العلمية التي تم ذكرها في الدراسات السابقة لكنها مناهج يمكن الالتجاء إليها في بعض الأحيان وهي المنهج المسحي ثم المنهج الإحصائي والمنهج النفسي، وعليه نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول، يحتوي على المنهج المسحي والمطلب الثاني يتعلق بالمنهج الإحصائي والمنهج النفسي.

المطلب الأول: المنهج المسحي(**)

إنه أحد المناهج العلمية المؤدية إلى اكتشاف العلاقات الناتجة عن تداخل مجموعة من المتغيرات والتي تؤثر سلبا أو إيجابا على الظاهرة، مما يستوجب تقصى الحقائق عنها بإجراء مسح شامل للمجتمع والذي يطلق عليه بالمسح العام عندما لا تستثني أي مفردة، أما إذا حدث الاستثناء فيعني ذلك أنه حدث التخصيص الذي ينحصر في اختيار عينة من المجتمع والفرق بين المسح الشامل والعينة من حيث الأهداف ومن حيث الفلسفة ومن حيث الأهمية[1].

إن الدراسات المسحية يمكن القيام بها، لكن هذا الأسلوب يستعمل من طرف الجيولوجيين للتعرف على طبقات الأرض ومن طرف الأطباء للتعرف على نوعية الأمراض الأكثر انتشارا ومن طرف الشركات الدولية للتعرف على الذوق الجمهور، ونوع البضائع التي يرغب في شرائها ومن طرف الأستاذ ومن طرف الطالب[2].

الفرع الأول: تعريفه:

- منهج المسح أو البحث المسحي أو المسح الاجتماعي (وهي مترادفات لمنهج واحد) يستخدم من أجل جمع البيانات عن شعور الناس إزاء القضايا المختلفة، أو معرفتهم لبعض القضايا، فإذا

(*) يبدوا بأن هاته المناهج لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالدراسات القانونية المحضة، لكن من الأجدر أن نعطي للطلبة لمحة موجزة لمعرفتها وفهمها ولو بإيجاز.

(**) يعتبر (ماركيز) بأن عملية المسح ليس مصدرا خصبا للفروض الجديدة على الرغم من ذلك يمكن الوصول إلى تعميمات من خلال دراسة المسح راجع: إدريس فخور، المرجع السابق، ص 30.

(1) عقيل حسين عقيل، المرجع السابق، ص 76.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 38.

أردنا معرفة مستوى الثقافة السياسية لمنطقة معينة نلجأ إلى استجواب أهل تلك المنطقة أو عينات تمثيلية لهم بشأن بعض العبارات أو المصطلحات السياسية...[1].

- هو تجميع مرتب للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية كالمكتبات والمدارس خلال فترة زمنية معينة، والوظيفة الأساسية للدراسات المسحية هي جمع المعلومات التي يمكن التي يمكن فيما بعد تفسيرها ومن ثم الخروج باستنتاجات[2].

- هو عملية تحليلية لجميع القضايا الحيوية، إذ بفضله يمكن الوقوف على الظروف المحيطة بالموضوع الذي نرغب في دراسته والتعرف على الجوانب التي هي في حاجة إلى تغيير وتقييم شامل[3].

الفرع الثاني: أهمية المنهج المسحي:

- يساعد في اكتشاف العلاقات القائمة بين الظواهر وجمع المعلومات اللازمة لتكوين نظرية شاملة بواسطتها يمكن إيجاد حل منطقي ومعقول للقضية المدروسة.
- يعالج قضايا معينة على الطبيعة وبدون تكييف.
- يعمل على التخطيط الدقيق وجمع البيانات المطلوبة، ليتم تحليلها والتوصل إلى نتائج علمية.
- يعتبر أداة قيّمة للتعرف على رغبات الجماعات وأهدافها وبالتالي يساهم في وضع نظريات اجتماعية مفيدة للمجتمعات ككل.
- يفيد في قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات.
- يستعمل لتجديد الدم وإدخال الديناميكية في التغيير الاجتماعي ومحاربة الجمود[4].

المطلب الثاني: المنهج الإحصائي والمنهج النفسي

الفرع الأول: المنهج الإحصائي

يعرف الإحصاء باعتباره أعداد أو أرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات أو على العلاقات بين المتغيرات، فهي شكل من أشكال الاختزال الرياضي يستطيع أن يوضح لنا عن كيفية عرض بياناتنا، إننا نتساءل عن ما هي أنواع الأعمال أو الأوضاع في المجتمع الدولي الأكثر احتمالا أو أكثر ملاءمة لإثارة الصراعات المسلحة؟[5].

(1) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 100.
(2) الهاشمي بن واضح، المرجع السابق، ص ص 25-26.
(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 39.
(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 39.
(5) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 91.

يعتبر الوسيلة الوحيدة لمعرفة عدد ونوعية الأفراد العاملين ومعدل الدخل الفردي ونسبة الحاصلين على شهادات معينة، ومعدل العمر ومعدل الوفيات ومعدل الغيابات عن العمل، وميزة هذا المنهج ليس فقط في وجود الإحصائيات في الدفاتر ووجود معلومات مبوّبة وتسجيل كامل المعاملات السابقة التي يمكن مراجعتها عند الضرورة[1].

ومن أهم الإحصاءات نذكر الوقوف على وسائل الإعلام واتجاهات الرأي العام والإحصاءات الدولية وقياس التيارات السياسية والفكرية، ولكن هناك صعوبات تتجلى في ضعف الوعي الإحصائي حيث أن معظم أفراد الشعب يجهلون قيمة الإحصاء، لذلك فقلما يعرفون البيانات الصحيحة[2].

على العموم فالمنهج الإحصائي هو استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المناسبة لها، ويتم ذلك عبر عدة مراحل نذكر من بينها:

- جمع البيانات الإحصائية حول الموضوع.
- عرض البيانات بشكل منظم، وتمثيلها بالطرق الممكنة.
- تحليل البيانات. - تفسير البيانات من خلال ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج[3].

للمنهج الإحصائي أنواع نذكر من بينها:

1- المنهج الإحصائي الوصفي: الذي يرتكز على وصف وتلخيص الأرقام المُجمّعة حول موضوع معين وتفسيرها في صورة نتائج.

2- المنهج الإحصائي الاستدلالي أو الاستقرائي: والذي يعتمد على اختيار عينة من مجتمع أكبر وتحليل وتفسير البيانات الرقمية المجمعة عنها للوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع من المجتمع محل البحث.

الفرع الثاني: المنهج النفسي

يُستخدم هذا المنهج في كل العلوم التي تدرس السلوك الإنساني، ولا يعتمد المنهج هنا على التحليل الاستنباطي فقط وإنما يستند إلى إجراء التجارب، ويعتمد على الملاحظة المدعمة بالآلات العلمية كما تمارسها العلوم الطبيعة، وتكتمل صورة هذا المنهج بالإشارة إلى المنهج المقارن

(1) لمعرفة المزيد راجع:
- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 42.
(2) عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 146.
(3) الهاشمي بن واضح، المرجع السابق، ص 32.

والمنهج التجريبي سواء بين نماذج مختلفة من الأفراد، أو بين أفراد ينتمون إلى مجتمعات أو حضارات مختلفة[1].

وتميل المناهج النفسية إلى تقصي الأسباب التي تقف وراء الظواهر النفسية، وتُسلّم بالحتمية لكي تصبح مناهج علمية من الوجهة العملية ووفق هاته المعطيات وغيرها تصبح الحاجة ضرورية للمنهج النفسي لفلسفة العلوم لتناقش الحتمية، السببية، الحرية[2].

(1) محمد محمد قاسم ، المرجع السابق، ص 61.
(2) المرجع نفسه، ص 62.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولا: الكتب:

1- ابراهيم رحماني، خطوط رئيسية في كتابة البحوث الجامعية، ط1، مطبعة سخري، الوادي، الجزائر، 2013.

2- احمد الصيداوي، البحث العلمي بنماذجه الأساسية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2001.

3-احمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

4- أحمد درداري، مناهج البحث العلمي، ط1، مطبعة تطوان، المغرب، 2016.

5- ادريس فخور، المختصر في منهجية العلوم القانونية (مفاهيم أولية في البحث والتحليل) مكتبه المعرفة، المغرب، 2018.

6- ادريس الفاخوري، أسس البحث العلمي ومناهجه، ط4، مكتبة المعرفة، المغرب، 2018.

7- السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، مصر، 2016.

8- أمبرتو ايكو (ترجمه علي منوفي)، كيف تعد رسالة دكتوراه، ط19، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002.

9- تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.

10- حازم حمد موسى الجنابي، الأصول والقواعد العلمية في كتابة البحوث السياسية والقانونية، ط1، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2017.

11- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

12- رقية سكيل، منهجية انجاز البحوث العلمية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

13- شحاتة سليمان محمد سليمان، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.

14- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
15- طاشمة بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
16- طاشمة بومدين، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
17- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
18- عبد الناصر أبو زيد، المراحل المنهجية لإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
19- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2003.
20- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، مصر، 1999.
21- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، مومم للنشر، الجزائر، 2002.
22- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، منهجية البحث العلمي، دون ذكر دار النشر، دون سنة النشر، 2002.
23- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
24- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
25- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
26- فضيل داليو وآخرون، علم الاجتماع من التعريب الى التأصيل، دار المعرفة، قسنطينة، دون سنة.
27- فتيحة حزام، فلسفة ومناهج العلوم القانونية، المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2019.

28- محمد بن عمر بن سالم، منهج البحث العلمي وطرق كتابته في العلوم الشرعية، القاهرة، 2000.
29- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دون ذكر دار النشر، الجزائر، 1997.
30- محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو مصرية، 1992.
31- محمد محمد قاسم، مدخل الى مناهج البحث العلمي، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1999.

ثانيا: المقالات:

1 – زعيمي مراد، التكامل المنهجي في البحث، العدد السادس (عدد خاص)، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995.
2- محي الدين مختار، بعض تقنيات البحث وكتابة التقرير، العدد السادس (عدد خاص)، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995.

ثالثا: المحاضرات:

1- المكي دراجي، محاضرات في منهجية البحث العلمي ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر سياسة عامة وحكم راشد، والثانية ماستر سياسة عامة من قسم العلوم السياسية في المواسم الجامعية من 2014-2015 إلى غاية 2017-2018 وفق عرض التكوين المعتمد من طرف الوزارة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر. 2017-2018
2- الهاشمي بن واضح، منهجية اعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.
3- فوزي نور الدين، محاضرات في منهجية العلوم السياسية، ألقيت على طلبة السنة الأولى علوم سياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

الفـهرس

مقدّمة: ..... - 1 -
الفصل الأول: الأبعاد المفهومية للبحث العلمي ..... - 4 -
المبحث الأول: العـــلـــم ..... - 4 -
المطلب الأول: مسلمات البحث والعلم ..... - 4 -
المطلب الثاني: مقومات ووظائف العلم وتمييزه عما يقاربه من علوم أخرى. ..... - 8 -
المبحث الثاني: المعرفـــة ..... - 12 -
المطلب الأول: المفاهيم العامة للمعرفة ..... - 12 -
المطلب الثاني: أنواع المعارف ..... - 14 -
المبحث الثالث: البحث العلمي ..... - 16 -
المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي. ..... - 16 -
المطلب الثاني: الهدف والغاية من البحث العلمي. ..... - 18 -
الفصل الثاني: خصائص، أهمية البحث العلم وأنواع البحوث الجامعية ..... - 20 -
المبحث الأول: خصائص البحث العلمي ..... - 21 -
المطلب الأول: خصائص البحث العلمي بصفة عامة ..... - 21 -
المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي في الدراسات القانونية ..... - 25 -
المبحث الثاني: أهمية البحث العلمي ..... - 26 -
المطلب الأول: فوائد البحث العلمي ..... - 27 -
المطلب الثاني: آراء بعض المهتمين حول أهمية البحث العلمي ..... - 29 -
المبحث الثالث: أنواع البحوث الجامعية ..... - 31 -
المطلب الأول: وفقا للهدف (الغرض) الرئيسي ..... - 31 -
المطلب الثاني: وفقا لطبيعة البحث ..... - 39 -
المطلب الثالث: حسب مناهج البحث والأساليب المستخدمة ..... - 41 -
الفصل الثالث: مناهج البحث العلمي في المعارف القانونية والدراسات الفقهية. ..... - 43 -
المبحث الأول: ماهية المنهج العلمي ..... - 44 -
المطلب الأول: مفهوم المنهج. ..... - 44 -
المطلب الثاني: المداخل المنهجية وتطور الفكر العلمي. ..... - 52 -
المبحث الثاني: أهمية ووظائف المناهج العلمية. ..... - 56 -

المطلب الأول: أهمية المناهج العلمية. ..... - 56 -
المطلب الثاني: وظائف المناهج العلمية..... - 59 -
المبحث الثالث: مساهمة ودور المهتمين والفقهاء المسلمين في مناهج البحث العلمي..... - 63 -
المطلب الأول: مساهمة ودور الفلاسفة في مناهج البحث العلمي ..... - 64 -
المطلب الثاني: مساهمة ودور الفقهاء المسلمين في مناهج البحث العلمي ..... - 67 -
الفصل الرابع: أنواع المناهج العلمية ..... - 71 -
المبحث الأول: المناهج العلمية الرئيسية..... - 74 -
المطلب الأول: المنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي..... - 74 -
المطلب الثاني: المنهج التاريخي والمنهج الجدلي ..... - 83 -
المبحث الثاني: المناهج العلمية الثانوية ..... - 87 -
المطلب الأول: المنهج المقارن والمنهج الوصفي..... - 88 -
المطلب الثاني: المنهج التحليلي ومنهج دراسة حالة..... - 91 -
المبحث الثالث: المناهج العلمية الأخرى(*) ..... - 96 -
المطلب الأول: المنهج المسحي ..... - 96 -
المطلب الثاني: المنهج الإحصائي والمنهج النفسي ..... - 97 -
قائمة المراجع ..... - 100 -
الفـهـرس..... - 103 -